

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية - قطر

العدد: ١٤٥ رمضان ١٤٣٢هـ السنة الحادية والثلاثون

العولمة والتربية

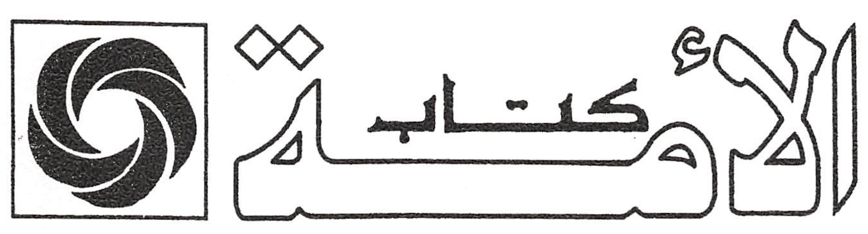
آفاق مستقبلية

أ.د. أحمد علي الحاج محمد

أحمد علي الحاج محمد

* من مواليد تعز – اليمن.
* دكتوراه في أصول التربية، تخطيط تربوي.
* أستاذ التخطيط واقتصاديات التربية في جامعة صنعاء.
* شارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية.
* أشرف على عدد من الرسائل والبحوث الجامعية.
* حصل على جائزة العلوم الإنسانية والاجتماعية لعام ١٩٩٩م، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة.
* له عدة بحوث منشورة في مجلات علمية محكمة.
* له عدة كتب منشورة، منها:

- فلسفة التربية؛ اقتصاديات التعليم؛ التخطيط المدرسي الاستراتيجي؛ مسيرة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في البلاد العربية؛ التخطيط التربوي الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية؛ دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة.



سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية- قطر

ص.ب: ٨٩٣ الدوحة - قطر

من شروط النشر في السلسلة

- أن يهتم البحث بمعالجة قضايا الحياة المعاصرة، ومشكلاتها، ويسهم بالتحصين الثقافي، وتحقيق الشهود الحضاري، وترشيد الأمة، في ضوء القيم الإسلامية.
- أن يتسم بالأصالة، والإحاطة، والموضوعية، والمنهجية.
- أن يشكل إضافة جديدة، وألا يكون سبق نشره.
- أن يُوثق علميًا، بذكر المصادر، والمراجع، التي اعتمدها الباحث مع ذكر رقم الآيات القرآنية، وأسماء السور، وتخريج الأحاديث.
- أن يبتعد عن إثارة مواطن الخلاف المذهبي، والسياسي، ويؤكد على عوامل الوحدة والاتفاق.
- يفضل إرسال صورة عن البحث، لأن المشروعات التي ترسل لا تعاد، ولا تسترد، سواء اعتمدت أم لم تعتمد.
- ترسل السيرة الذاتية لصاحب البحث.
- تقدم مكافأة مالية مناسبة.

هذا الكتاب.. يشكل صوت النذير؛ إنه يرصد مظاهر العولمة ومحاولتها هيمنة الأقوى على المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية... إلخ، ويتتبع آثارها الخطيرة على الأمة المسلمة في أخطر المواقع وأشدها تأثيراً وخطورة: مجال التربية؛ لأن الذي يتحكم بالبعد التربوي ويهيمن على وسائل التشكيل الثقافي هو الذي يمتلك مفاتيح التحكم في المستقبل.

إنه يقدم بصائر ورؤى للتحديات والمخاطر، التي تحملها حقبة العولمة، ويحاول أن يستنفر الطاقات للمدافعة؛ فاستشعار التحدي يجمع الطاقة، ويبعث الهمة، ويثير الفاعلية ويجدد شباب الأمة.

ولتجربة المسلم الحضارية التاريخية من الصمود والمجاهدة لكثير من التحديات العالمية، التي جاءت ماحقة ومدمرة، كالحروب الصليبية وحروب التتار وأنواع وألوان الاستعمار الحديث وأنظمة ما بعد الاستعمار ما يشكل له رصيداً عظيماً من الصمود والمدافعة والحوار والمواجهة واستيعاب هذه التحديات وتحويلها لصالح الإسلام والمسلمين.

فلئن جاءت العولمة بكل سلطاتها وتقنياتها وضغوطها لرفع الحواجز الجمركية وتحرير التجارة العالمية من القيود لإغراق الأسواق بمنتجاتها واحتلال العقول، بعد الأسواق، بثقافتها وإعادة إنتاج أجيال على عينها، فإن رصيد المسلم يؤهله لاستيعاب ذلك كله وامتلاك القدرة على التعامل معه، واغتنام فرصته وتوظيف تحدياته لمزيد من الوعي واليقظة والعكوف على (الذات) واكتشاف طاقاتها وخيرات حضارتها وتاريخها، وتقديم الإسلام إلى العالم كما أنزله الله لا كما شوهه بعض الجهلة وأعداء الإسلام.. فالعولمة فرص وتحديات، كيف نتعامل معها فنفيد من فرصها ونتجاوز تحدياتها؟

موقعنا على الإنترنت : www.sheikhali-waqfiah.org.qa
www.Islam.gov.qa
البريد الإلكتروني : E.Mail:M_Dirasat@Islam.gov.qa

العولمة والتربية
آفاق مستقبلية

أ.د. أحمد علي الحاج محمد

الطبعة الأولى

رمضان ١٤٣٢هـ

آب (أغسطس) ٢٠١١م

أحمد علي الحاج محمد

العولمة والتربية.. آفاق مستقبلية

الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠١١م.

١٨٨ص، ٢٠سم - (كتاب الأمة، ١٤٥)

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٠٦ / ٢٠١١

الرقم الدولي (ردمك): ٦ - ١٤ - ٩٢ - ٩٧٨٩٩٩٢١

أ. العنوان ب. السلسلة

موقعنا على الإنترنت : www. sheikhali-waqfiah.org.qa
www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

ما ينشـــر في هذه الســـلســـلة يعبر عن رأي مؤلفـــيها



تليفون: ٤٤٥٠٠٠٢٧/٢٨ ٩٧٤+ - فاكس: ٤٤٥٠٠٠٢٩ ٩٧٤+

ص.ب: ٣٥٠٤ الدوحة - قطر

يقول تعالى:

﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ
لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ
وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ
يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ
عَظِيمٍ 

(آل عمران: ١٧٣-١٧٤)

تقديم

عمر عبيد حسنه

الحمد لله ﴿ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ (الجمعة:٢)، فكان هذا البعث سبيل الأميين للمعرفة والتعلم والتفكر في آيات الله في الكتاب المسطور والكون المنظور، والتدبر في آلاء خلقه، ووسيلة كشف السنن الكونية والقوانين الاجتماعية الناظمة لمسيرة الحياة والأحياء وأنساق التعامل معها.

هذه التلاوة للقرآن أو هذه القراءة باسم الله الأكرم كانت ولا تزال الوسيلة الأهم لتنمية العقل واسترداد وظيفته في التفكير والتدبر والكشف والمنع عن التصرفات، التي لا تليق؛ ذلك أن التلاوة والتأمل في الآيات سوف لا تتحقق بمقاصدها إذا لم تؤد إلى تنقية العقل من الأساطير والخرافات والخوارق، وتطهره، وتنأى بصاحبه عن فعل ما لا يليق.

فالتلاوة للآيات تمنح صاحبها التفكير لتنمية العقل، والتزكية للنفس، وتحصيل العلوم والمعارف، والوصول به إلى بناء ملكة الفرقان، والتحلي بالحكمة، التي تعني -فيما تعني- دقة النظر والحذق في الفهم ووضع الأمور بمواضعها، وزنتها بموازينها، والقدرة على الفصل والتبيين في المتشابهات....

إلخ، فتزكية السلوك وتطهيره وحسن بنائه لا تتحقق إلا بعقل راجح وعلم شامل ورأي حكيم؛ لأن ذلك يشكل البوصلة التربوية الحقيقية التي توجه المسير، وتحدد معالم الطريق، وتبين الهدف، وتخلص من التشتت والضياع .

والصلاة والسلام على نبي الرسالة الخاتمة، صاحب هذا الابتعاث والإحياء والتربية على قيمه للوصول إلى التقوى، التي تشكل غاية الغايات ومقصد التكاليف والعبادات، الذي جاءت رسالته للناس كافة، وكان مقصدها إلحاق الرحمة بالعالمين؛ والرحمة والتراحم هي أعلى قيم التربية وغاية مسعاها للوصول إلى السلوك القويم وإتمام محاسن الأخلاق وبناء إنسانية سعيدة.

وبعد:

فهذا «**كتاب الأمة**» الخامس والأربعون بعد المائة: «العولمة والتربية.. آفاق مستقبلية» للأستاذ الدكتور أحمد علي الحاج محمد، في سلسلة «**كتاب الأمة**» التي تصدرها إدارة البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، في سعيها الدائب لاكتشاف الخلل، الذي يعيق عملية النهوض، والمساهمة في تحديد مواطن القصور، وبيان أسباب التقصير، والعمل على توفير شروط النهضة، والتمحور حول ركيزتها الأولى تنشئة الإنسان الصالح المصلح، وتشكيل مرجعيته الشرعية وثقافته العصرية، اهتداء بقيم الوحي في الكتاب والسنة، ليكون في مستوى إسلامه ورسالته الإنسانية العالمية ومستوى عصره، في توجهاته صوب العولمة والعالمية،

وما يتطلب ذلك من إعادة بناء الأمة الوسط، أمة نشر العــدل والمــساواة وتحقيق الشهادة على الناس، والقيادة لهم إلى الخير، وإلحاق الرحمــة بهــم، وإغرائهم بالإيمان بالله والتزام قيم الإسلام، الذي يوفر لهم المــلاذ الآمــن، ويلغي التمييز العنصري، ويقضي على أسباب الحروب والصراعات وأنواع الهيمنة والتسلط، وحمايتهم من عدوان الطغاة والمــستبدين، وبعــث روح الجهاد بكل أبعاده ومفاهيمه، والدعوة إلى العودة إلى المسجد، محور الحضارة الإسلامية الإنسانية وإحياء رسالته.

لقد استطاع أعداء الإسلام، بإعلامهم الطاغي تشويه صورة الإسلام، والتخويف منه، ومن أهله، واستطاعوا إقامة الحواجز النفسية بين الناس وقيم هذا الدين، وبدل أن يكون الفرار إليه والاطمئنان في ظلاله بالسلم والأمــن والأمان تحول الحال ليصبح الإسلام والإسلاميين الشبح المخيــف، الــذي يستعمله الأعداء والخصوم لمحاصرة امتداده، والحيلولة دون التعــرف عليــه بشكل صحيح واعتباره الملجأ والمنجى.

ولا بد من الاعتراف أننا بدل أن ندرس تلك الظاهرة ونعرف كيــف نتعامل معها بشكل سليم وصحيح وحكيم أمضينا ردحاً من حياتنا المعاصرة نلقي بالتبعة كلها على نوايا (الآخر) وكيوده ومؤامراتــه وغــزوه الثقــافي واستلابه الحضاري، وأعفينا أنفسنا من كامل المسؤولية عما صار إليه حالنا؛ إننا مع الأسف لمّا ننظر إلى الداخل ونعاين الخلل، الذي نعاني منه، ونكتشف أسباب القصور ومواطن التقصير، ونسعى في معالجتها من خــلال رؤيــة

استراتيجية تأخذ باعتبارها الإمكانات المتاحة (الاستطاعات) وحسن توظيفها والظروف المحيطة (الآخر)، بكل مكوناته وكيوده، وكيفية التعامل معه، حواراً ومناقشة ومدافعة.

ونؤكد القول: إنه لا بد من الاعتراف بأننا ساهمنا، بفهمنا المعوج لقيم الدين وتديننا المغشوش لتنزيل أحكامه على الناس ولممارسة شعائره ووسائلنا المعطوبة في الدعوة إليه، بتشويه صورة هذا الدين (الإنساني) والتنفير منه، وصناعة العداوات والخصومات له، ومحاصرته، وإخراجه من المجتمعات والمدن إلى الكهوف والجبال، بكامل إرادتنا، وفي أحس الأحوال خرجنا به إلى المقابر والمعتقلات، وأصبح ذلك محل الفخر، كما أصبح هو المادة الإعلامية العالمية الطاغية.

وقد يكون من السنن الجارية، التي تحكم جدلية الحياة ما يبيت أعداء الدين من التآمر والكيد للنيل من هذا الدين، والهيمنة على أهله، ومحاصرة امتداده وانتشاره، واعتباره الخصم العنيد، الذي يهدد سلطانهم وينسخ تألههم على العباد والبلاد، والوسيلة الفعالة الأهم لانتزاع ملكهم وحكمهم وتحكمهم، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ...﴾ (البقرة:١٢٠)، ويقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟...﴾ (البقرة:٢١٧)، وهذه جدلية الحياة -كما أسلفنا- ومدافعاتها الدائمة بين قيم الإيمان والكفر، والعدل والظلم، والحرية والاستبداد، والمساواة والتمييز العنصري، والاختيار

والإكراه، وقوة الحق وحق القوة، لذلك وفي ضوء ذلك كله شُرع الجهاد بمفاهيمه وميادينه ووسائله المتعددة وفي مقدمتها الميدان الفكري ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ...﴾ (الفرقان:٥٢)، وجاء قول الرسول ﷺ: «**وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ، لا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلا عَدْلُ عَادِلٍ**» (أخرجه أبو داود)؛ لأن التآمر مستمر إلى قيام الساعة، وهذه معركة الحياة، وسننها في ضرب الحق والباطل، يقول تعالى: ﴿يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (الرعد:١٧).

لكن تبقى المشكلة في فقدان التوازن واختلال النسب، وغلبة الفكر الدفاعي، وإعطاء فكرة المؤامرة أكبر من حجمها، والتركيز على تأثيرها السلبي، لتصل إلى شل الإرادة وتعطيل الطاقة وإطفاء الفاعلية وإلغاء (الذات) تماماً، واستمرار حالة الوهن وتداعي الأمم وتكريس مرحلة القصعة، بدل أن تقرأ بأبجدية صحيحة فيتم تحويلها إلى محرض حضاري ومجال تحد واستفزاز، فتكون وسيلة لتجميع الطاقة، وتحريك الفاعلية، وتبصير بالطريق، وإشعار بالمسؤولية، وصقل المواهب، واكتشاف المؤهلات، وتعزيز الإيمان، وفرز الزعامات، وتراكم الخبرات، وتحقيق ملكة الفرقان، وتعريف (الآخر) بإنسانية القيم الإسلامية فيتحول من مواجهتها إلى الإيمان بها والدفاع عنها، فليس المغلوب دائماً مولع بتقليد حضارة الغالب، وإنما في كثير من الأحيان نجد أن حضارة وقيم المغلوب هي الأقوى من سواعد الغالب.

ولقد اعتبر بعض علماء التاريخ والحضارة أن التحدي مولد الحضارة، وباعث الفاعلية، ونجد لذلك مصداقاً في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ...﴾ (آل عمران:١٧٢)، فميكانيكية الحضارة وسنة المدافعة هي تحد واستجابة، فالتحدي دائماً هو المحرك والمحرض وليس الاسترخاء وإيثار السلامة وانتظار عمل السنن الخارقة الموكول أمرها إلى الله.

هذه السنة، أو هذه الجدلية، ليست جديدة ولا طارئة وإنما هي إحدى ميادين المغالبة الحضارية والحرب النفسية والإعلامية والتربوية الممتدة امتداد الحياة، يقول تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ...﴾ (آل عمران:١٧٣-١٧٤).

ففكرة التآمر والكيد وتبييت الشر للنيل من الدين وأهله قائمة ومستمرة -كما أسلفنا- لكنها إذا أحسنا التعامل معها تصبح حافزاً لزيادة الإيمان وعظيم التضحية والاستعداد والإعداد، فالحس السوي بالمؤامرة والإدراك الواعي لأبعادها يشكل محركاً للطاقات، ورافعاً للقدرة، ولعل التأمل والتدبر في هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ...﴾، بكل أبعادها، واستصحاب أسباب نزولها يغني العقل بالعبرة، ويملأ النفس بالثبات والثقة بموعود الله، ويحقق الاستجابة السليمة لحركة الحياة وتحدياتها، ويجدد

الارتكاز إلى قوة الله التي لا تقهر، والتصميم على المضي في إيصال الخير والرحمة، التي جاء بها الإسلام إلى العالم، والجهاد في إزالة العقبات من الطريق، مهما كانت، بعقل وحكمة وصبر ومصابرة، والثبات بعيداً عن تمني لقاء العدو.

إن التربية، التي تمثل المحرض والمخرج والحضن والرباط والتي تمثل غاية التنشئة ووسيلة تدريبها واكتشاف قابليتها وتنمية مهاراتها تبقى هي المسؤول الأول عن تشكيل هذه الرؤية بوسائلها المتعددة؛ هي المسؤول الأول عن صناعة سلوك الإنسان وطرق تفكيره وإيقاظ وعيه العام؛ هي المسؤول عن جميع أنشطته؛ مسؤولة عن تنمية خصائصه وقدراته وتزكية نفسه وتنمية عقله وبناء جسمه، ومسؤولة عن الارتقاء بوسائله وإكسابه المهارات المعرفية والسلوكية والوجدانية.

التربية مسؤولة بالدرجة الأولى عن تنمية النشء، وتأهيله للمستقبل، وبناء مرجعيته، وتصويب رؤيته ليكون في مستوى قيمه وإسلامه، بحيث يدرك رسالته في الحياة من خلال إيمانه؛ ومسؤولة عن إعداد النشء لمجتمعه وعصره وتبصيره بكيفية تعامله معه؛ مسؤولة عن صناعة وإنتاج النشء ليكون في مستوى إسلامه وعصره، يمتلك الرؤية الشاملة والثقافة المتكاملة ودليل العمل؛ يمتلك الأدوات المطلوبة للمضي في هذه الحياة وفق قيمه ومتطلبات عصره.

وأي خلل أو إصابة أو عجز أو قصور في الرؤية أو عطالة في الأدوات أو عطب في الوسائل لا بد من العودة به إلى التربية، ومراجعه وتقويم

سياستها ومناهجها، ومحاكمة واقعها، واكتشاف أسباب الخلل والإصابة في مناهجها وأدائها.

فالتربية ليست رسماً بالفراغ؛ وليست أحلام يقظة، وليست التربية الانكفاء على (الذات)؛ وليست الارتماء على (الآخر)؛ ليست التربية توقفاً وانقطاعاً عن التجديد والتطوير، فالحياة كل يوم في شأن، ففي كل ساعة جديد، فكيف يصلح لها ومعها التوقف والجمود وعدم التطور والتطوير؟

لذلك نقول: إن سياسة التربية ومناهجها، التي لا تبصر معطيات العصر ومتطلباته ولا تسلح النشء برؤية الطريق وطريق التعامل تعاني من اغتراب الزمان؛ والتربية التي تستدعي مناهج ووسائل وأدوات من (الآخر) دون إبصار لمستوى ومكونات (الذات) وعمرها الحضاري ومعادلتها الاجتماعية ومرجعيتها الشرعية إنما تزرع البذور في الهواء، وتحرث في البحر، وتعاني من اغتراب المكان، مهما تجمّلت وادّعت؛ ذلك أنه من الثابت حضارياً أن الأمم التي تطورت إنما تطورت من خلال تنمية (الذات) وتطويرها، الأمر الذي مكنها من الإفادة من (الآخر)، وأن استيراد المناهج والسياسات الجاهزة ساهم بتكريس العجز والتخلف، وقضى على عقلية الإبداع والمبادرة، وتحول إلى الاستسلام وتكديس الأشياء وعطالة الأفكار.

فالتربية استنبات وتوليد وإبداع، وليست استيراداً وتقليداً وتكديساً؛ ذلك أن الإنسان المتخلف العاجز عن تطوير (الذات) واكتشاف إمكاناتها ووسائل تطويرها والنهوض بها هو أكثر عجزاً عن الإفادة من تجارب (الآخر) وتعلمها وإبصار النافع منها.

فالإنسان المتقدم هو القادر على امتصاص جوانب القوة والإبداع عند (الآخر) وتمثلها وإضافتها إلى رصيده، أما المتخلف فتزيده عجزاً وتخلفاً وتواكلاً وهو يحسب أنه يحسن صنعاً، فكل تجارب العالم لا تغني صاحب العقل النائم الهامل الخامل المتواكل، الذي يصبح بالاستيراد هو أشبه بالمعوَّق، الذي يستسلم لمساعدة (الآخر) ويعجز عن اكتشاف مواهبه الكامنة في شخصيته، والسعي إلى تنميتها والتميز بها.

ولعلنا نقول: إن الإنسان اليوم في هذه الحقبة العولمية، التي اختزلت الزمان والمكان وامتدت بالحواس وطورت عطاءها وأمدتها بأدوات ووسائل تقنية كادت معها تبصر العالم وتسمع العالم وتتذوق طعام العالم...إلخ، أتاحت كثيراً من الفرص التاريخية لأصحاب الرسالات، لذلك فالمسلم بأشد الحاجة اليوم إلى استنفار حواسه وتوسيع مداركه وفتح نوافذه المعرفية على العالم لرؤيته بشكل دقيق، ومن ثم تحديد موقعه فيه وإبصار كيفية التعامل معه، حيث لم يعد ينفع تعطيل الحواس وإغلاق منافذ العقل والانكفاء على (الذات) والتخلف عن الركب الإنساني.

لا بد للمسلم أن يدرك أبعاد رسالته ومقاصدها وأهدافها، ويحدد موقعه من الحركة العالمية بعلم وحكمة، ويطرح على نفسه السؤال الكبير: كيف يصبح شريكاً في إنجاز الحضارة الإنسانية؟ يطعمها بالخير، ويوجه مسيرها، ويغري الناس باتباع قيم الدين الإنساني، ويعمل على إقناعهم بأن سعادتهم وخلاصهم من شقوتهم إنما يكون بالإيمان بالله، والاتكال عليه،

والارتكاز إلى قوته واستمرار عونه، مستصحباً تاريخه الحضاري العميق وعطاءه العالمي الرحيم بسبق حضاري ملفت.

لذلك نقول: قد نكون اليوم، في هذه الحقبة العولمية وانفتاح العالم وسرعة الاتصالات والتواصل وقد تغير العالم من حولنا، بأشد الحاجة إلى القيام بعملية مراجعة شاملة لفكرنا وثقافتنا واجتهادنا وأساليبنا في الدعوة على الله، في ضوء المستجدات المعاصرة والمتغيرات السريعة، والمشكلات التي أفرزهّا العولمة، والتفكير بكيفية التعامل معها، وانعكاس ذلك على سياسة التربية، الموقع الأهم، الذي يشكل محور التغيير وأساسه، وإعادة النظر في وسائلها وأدواتها، بحيث يبقى الهاجس الدائم: كيف نعد النشء للتعامل مع عصره ومجتمعه وعالمه؟

إن عدم الاعتراف بالمتغيرات العالمية أو بحقبة العولمة واستحقاقاتها والتفكير في الغرف المغلقة لم يعد يجدي نفعاً، وإنما سوف يؤدي إلى مزيد من الانعزال والاستلاب الحضاري والتخشب ومن ثم فقدان (الذات)، التي توهمنا أننا بذلك نحميها ونحافظ عليها، وعند ذلك سوف لا تنفعنا كل الرقى والتمائم والأمنيات وأحلام اليقظة والحناجر السميكة والخطب الطنانة الرنانة والنفخ في أشعار الماضين ومحاولة استردادها وإقامة المناحات والبكاء على الأطلال وكل عُقد تفخيم (الذات)، التي ما تزال تتحكم بثقافتنا ومجتمعاتنا.

إن مواقع العمل ووسائل الدعوة إلى الله لم تتغير و لم تتطور و لم تتجدد منذ أكثر من نصف قرن، وكل ما تقدم هو إعادة إنتاج السابق، والفخر به، وتقديس شيوخ الدعوة وتعصيمهم عن الخطأ، والتأكيد على عظمتهم وعبقريتهم والافتتان بفكرهم، بكل المناسبات.

وبالإمكان القول: إن الدعوة الإسلامية كانت غنية برجالها وتاريخها وإنجازها، لكنها اليوم فقيرة بحاضرها.

والسبب الرئيس في نظري إننا وقعنا وإلى حد بعيد بعلل أصحاب الأديان السابقة، التي حُذرنا منها، من عدم التناهي عن المنكر، حيث وصفهم الله تعالى بأنهم: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ (المائدة:٧٩)، والاكتفاء من العمل والتعامل مع قيمنا في الكتاب والسنة بالحفظ والاستظهار والطباعة والنشر وتكبير حجم المكتبات والتباهي بها دون التفكر والتدبر وتوليد الحلول لمشكلاتنا من خلال كتاب ربنا وسنة نبينا، يقول تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة:٧٨)، وكم يتمنى الإنسان أن يجد ولو اعترافاً واحداً بالخطأ والفشل على مدى نصف قرن، وكأننا معصومون(!) بالرغم من أن الهزائم تتوالى والتراجع لا تخطئه عين.

وقد تكون المشكلة، التي نعاني منها، أننا ما دمنا مسلمين وننتمي إلى هذه القيم المعصومة، فإن ذلك يمنحنا عصمة وتميزاً عن غيرنا من سائر الناس(!) حيث الفخاخ الثقافية والتاريخية الخطيرة، وذلك عندما تلتبس

(الذات) بالقيمة، فنصبح نحن القيم والقيم نحن؛ إننا معصومون لا نخطئ، بعصمة قيمنا في القرآن الكريم(!) وعندها يصبح النقد محرماً، والمراجعة ممنوعة، والمناصحة مفاضحة، والحديث عن خطأ الأشخاص نيل من الشريعة وقيمها، الأمر الذي يؤدي إلى الانسداد الثقافي والحضاري والتنموي بتوقف عملية التقويم والمراجعة.

إن ذلك الكِبْر يمثل طريق السقوط والانقراض والمرض الحضاري، والمحزن أن ذلك يُغلّف ويُفلسف باستعلاء القيم أو استعلاء الإيمان! فكيف والحال هذه نأمل بتغيير أو تجديد أو تطوير أو تقدم، إذا كنا على الصواب المطلق، والقرآن يقول عن تراجعنا وهزائمنا: ﴿ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ (آل عمران:١٦٥)؟

وليس ذلك فقط، وإنما الأخطر منه عندما نتفضل على الناس بإسلامنا ونطلب إليهم دفع ضريبة ذلك التفضل والتميز(!) وكأن الإسلام حكر علينا وليس للناس جميعاً، وكأنه لأشخاصنا أو لعصرنا أو لتنظيمنا أو لجماعتنا أو لطائفتنا أو لبلدنا، مع أنه خطاب الله الخالد لكل العصور، ولكل زمان، ولكل مكان، ولكل إنسان، وبذلك نتحول إلى طوائف وحلقات مغلقة مفتونة بنفسها، ننفصل عن الحياة والمجتمع، ونشكل أجساماً وإقطاعات بشرية، فنحاصر أنفسنا، ونحنط دعوتنا قبل أن نُحاصر من خصومنا، مع أن الإسلام بقيمه وتاريخه الإسلام مجتمع مفتوح للناس جميعاً، وهذه ميزته، وليس مجتمعاً مغلقاً أو منغلقاً يقود إلى التعصب والتميز والعنصرية وادعاء الأفضلية.

ولقد أكد القرآن أن الخطاب للعالمين جميعاً، والابتعاث للناس كافة، وكان غاية ما يطمح إليه الرسول ﷺ التخلية بينه وبين الناس «... وَيُخَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ...» (أخرجه البخاري)، الأمر الذي كان يراه فوق المال والجاه والمنصب وكل أنواع الزعامات والإغراءات التي عرضت عليه؛ وهذه التخلية السليمة من الغبش إذا توفرت لها الوسيلة التربوية والدعوية الصحيحة سوف تقود الناس للإيمان؛ فالإسلام هو دين الفطرة، وكأن بين مكونات الإنسان وفطرته وقيم الإسلام تواعد والتقاء.

لذلك نرى اليوم أنه على الرغم من كل صور التشويه والتزييف، التي يساهم بها المسلمون، بسبب سوء تدينهم، فإن الإسلام ينتشر ويمتد في كل أنحاء العالم، من أكثرها تقدماً إلى أقلها تحضراً، كلما أُتيحت له فرصة من الحرية وعدم الاستبداد السياسي حتى شاعت مقولات: إن أجواء الحرية والديمقراطية تستدعي بطبيعتها الإسلاميين إلى قيادة الدولة والمجتمع، وذلك إحدى دلالات قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾.

إن حرية الاختيار والدفاع عنها، والتخلية بين الناس وما يريدون، وبيان الرشد من الغي هو عمود هذا الدين، ولذلك كان شعار الجهاد: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ (الأنفال:٣٩)، فالجهاد لإيقاف الإكراه، والمسلم يجاهد بنفسه وماله لتقرير حرية الإنسان، ونسخ الألوهيات، وإلغاء التسلط، وتحقيق حرية الاختيار، التي تعني استرداد إنسانية الإنسان، وهذه هي المهمة الكبرى للتربية بكل أبعادها.

من هنا نقول: إن الفضاء الكبير، الذي أتاحته العولمة يتطلب التفكير بكيفية إعداد الإنسان المسلم وتبصيره بهذه الحقبة، التي أصبحت واقعاً لا مجال لإنكاره أو تجاهله، للتعامل معها، كيف نحميه من السقوط والانكسار والانمحاق؟ ومن بعد ذلك كيف نقدم له دليل العمل والتعامل مع هذه الحقبة؟ وهذا سوف لا يتأتى إلا بفقه العولمة واستيعابها بكل أبعادها، واستشراف تحولاتها، ومعرفة انكساراتها، أو بتعبير آخر الإحاطة بعلمها من خلال تخصصات علمية ومعرفية وتاريخية دقيقة، وعدم الاكتفاء بلعنها وارتجال الخطب الرنانة والحماسية حول مخاطرها، ومن ثم ترك الساحات مفتوحة لامتدادها، أو على أحسن الأحوال محاولة الهروب من الواقع ومسؤولية التعامل معه والالتجاء إلى الماضي والاختباء به.

إن العولمة أصبحت واقعاً، أو فرضت واقعاً، وصنعت حاضراً لا يمكن إنكاره أو الهروب منه -كما أسلفنا- وإن هذا الواقع بات يحكمنا في شوارعنا ومدارسنا ونوادينا ووسائل إعلامنا، حتى لقد وصل إلى غرف نومنا، فكيف نفقهه؟ وكيف نتعامل مع سلبياته بأقل الخسائر، ونوظف إيجابياته أفضل توظيف؟ كيف نلتقط فرصته ونحول تحدياته إلى مصادر قوة ومجال امتداد وانتشار وظهور لقيمنا التربوية الإسلامية؟

لقد كان الدافع الاقتصادي وفتح الأسواق وإزالة مراكز الجمارك والتأسيس لحرية الأسواق وحرية البضاعة ومرور المنتجات دون عوائق هو المنطلق والمحور، الذي استخدمت له كل الوسائل الأخرى، الثقافية

والإعلامية والسياسية، حيث شعار العولمة الأول: «دعه يعمل دعه يمر»، وكانت الهيمنة السياسية والعسكرية والتحكم بسيادات الدول وإقامة الأنظمة العميلة من لوازمه، وعلى الرغم من كل ما تحمل العولمة من التحديات، التي تستهدف اقتلاع (الذات) وطمس الهوية وتذويب الشخصية، وفرض الهيمنة، وتنميط السلوك الإنساني، وإعادة صياغة الحياة وفقاً لرؤيتها، فإنها تحمل فرصاً ومجالاً هائلاً لانتشار الإسلام وظهوره الديني والثقافي والحضاري غير مسبوق.

لقد ألغت العولمة الحدود، وأزالت السدود والعوائق، وفتحت الفضاء، وأبدعت في الوسائل والاتصالات، التي أصبحت اليوم تصل بالصوت والصورة الحية والناطقة إلى حيث نريد، وأضافت لحواسنا طاقات هي أقرب للأحلام، لكن يبقى السؤال الكبير الموجه للتربية: كيف يمكن أن نحسن قراءة هذا الواقع واستقراء تحولاته، ومن ثم إعداد الإنسان القادر على التقاط فرص العولمة، وحسن توظيفها، والإفادة من انكساراتها، وامتلاك القدرة على تحويل تحدياتها إلى مصدر استنفار واكتشاف وحسن توظيف لطاقات الأمة وبناء إرادتها وعقد عزيمتها؟

إن العولمة، على الرغم من كل تحدياتها ومحاولاتها الهيمنة والتنميط للعالم وإلقاء القبض على عقول أبنائه وعلى خاماته المعدنية والطبيعية والبشرية واستغلالها لمصلحة الدول الأقوى المهيمنة، وطبع العالم بطابع ثقافتها وإعلامها الهائل فإنها تشكل في الوقت نفسه فرصاً عظيمة ونادرة للمسلم

صاحب الرسالة العالمية والإنسانية، وتضعه أمام مسؤوليات كبرى، كيف يحمي ذاته من الاقتلاع، وكيف يبصر أبعاد هذا الفضاء العولمي، وأين موقعه فيه، وما هي أولوياته، وكيف يبدع الوسائل المناسبة للوصول بقيمه الإسلامية إلى الناس؟

فالعولمة -كما نعلم- لم تقتصر ولن تقتصر على إتاحة فرص التجارة والعمل وانتقال البضائع والمنتجات وإنما رافق ذلك معطيات ثقافية وسياسية وإعلامية واجتماعية، فتلك البضائع والمنتجات وطرق إدارتها واستخدامها وكيفية التعامل معها ليست محايدة، وإنما تحمل في جوفها ومعها ثقافة الأقوى، كما تحمل الافتتان به وبقدرته، إلى درجة قد تشل الإرادة، وتحل العزيمة، وتوقع في حالة اليأس، وتقود إلى الاستسلام والشلل التام.

لذلك نقول هنا: إن عملية التربية، التي تستشرف وتفقه الماضي وتفهم الواقع وتستشرف المستقبل في ضوء ذلك كله، هي التي تخلص من ذلك كله إلى تقديم رؤيةٍ لسياسة التربية ودليلٍ لمناهجها، وبصارة للوسائل التعليمية والتربوية المناسبة لإعداد إنسانها، وهذا يعتبر من الصناعات الثقيلة والكبرى، التي لا بد أن تجنّد لها مؤسسات الدولة جميعها، وتساهم بالمشاركة فيها ومساندتها، والتأكد قبل ذلك كله أن العملية التربوية هي ثمرة وتوليد وبناء (للذات) والتأهيل للإفادة من (الآخر).

هي عملية توليد من خلال قيم الأمة ومعادلتها الاجتماعية، في ضوء استشراف المستقبل، وكيفية الإعداد له في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف

المحيطة، وليست التربية بحال من الأحوال تغييراً في الهياكـــل والأشـــكال؛ ليست تقليداً ومحاكاة؛ ليست عملية استيراد وتكديس للسياسات والأهداف والإنسان والمنهج والكتاب، التي قد تحسن المظهر وتفتقـــد الجـــوهر؛ هـــي استنبات وليس استيراداً؛ هي خطة لبناء (الذات) وفق مرجعية الأمة وقيمها وتاريخها الحضاري ومعرفة كيفية الإفادة من (الآخـــر)، وليـــست إلغـــاءاً (للذات) وتذويباً لها، وتجاوزاً لقيم الأمة وتاريخهـــا الحـــضاري ومعادلتـــها الاجتماعية واستيراد وتكديس منتجات (الآخر) الثقافية؛ فالإنسان المتخلف العاجز عن استيعاب ذاته وقيمه وتاريخه الحضاري هو الأعجز عن الإفادة من تجارب (الآخر) ومعطياته.

ولا شك عندنا أن الإنسان المسلم بقيمه الخالدة في القـــرآن والـــسنة وتنزيلها وتجسيدها في مجتمع السيرة النبوية وتجربته الحـــضارية التاريخيـــة إذا أحسن التعامل معها واستيعابها وأحسن اختيار مواقع الاقتداء لكل مرحلـــة من مسيرته مؤهلٌ لقيادة الإنسانية إلى الخير والـــشهادة عليهـــا وتـــسديد مسيرتها؛ مؤهل لتعدية الرؤية وتوليد الأحكام واختيار المواقـــف الملائمـــة للحركة في كل الظروف والأحوال.

فهو مؤهل؛ لأن قيمه الإسلامية ابتداءً هي خطاب لفطـــرة الإنـــسان حيثما كان، لذلك فرصيده الكبير في الاستجابة هو فطرة الإنسان؛ والتاريخ والحاضر شاهد على هذه الاستجابة من المواقع المتنوعة، وتجربته الحـــضارية جاءت نتاجاً للتعامل مع العديد من الحضارات والثقافات وكيفية التعـــاطي

معها، ورسالة النبوة التي يحملها هي جماع عطاء النبوات التاريخية والقيم التي يبشر بها، هي قيم عالمية، لذلك لا مشكلة له على المستوى الفكري والثقافي مع حقبة العولمة إذا كان في مستوى إسلامه.

بل لعلنا نقول: إن العولمة تشكل فرصة له، ولحظة تاريخية وحضارية لم تتكرر؛ إن ما تتيحه من فرص وإمكانات وما تفتحه من آفاق ومجالات وفضاء كبير، وما تمد الإنسان به من إمكانات وأمداء لحواسه، وما تحققه من سرعة التواصل وأدواته... إلخ معطيات العولمة، تشكل للمسلم اليوم فرصة نادرة للحركة والبلوغ بقيمه ما بلغ الليل والنهار، وتتيح له الدخول في حقبة إظهار الدين وظهوره على الدين كله، بعز عزيز أو بذل ذليل، تأكيداً لحديث الصادق المصدوق ﷺ: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلا وَبَرٍ إِلاَّ أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الإِسْلامَ وَذُلاًّ يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ**» (أخرجه أحمد).

ولئن كان لحقبة العولمة تحدياتها ومخاطرها فإن في تجربة المسلم الحضارية من الصمود والمجاهدة التاريخية لكثير من التحديات العالمية، التي جاءت ماحقة ومدمرة لكل شيء، كالحروب الصليبية وحروب التتار وأنواع وألوان الاستعمار الحديث وأنظمة مخلفات الاستعمار أو ما بعد الاستعمار، ما يشكل له رصيداً عظيماً من الصمود والمدافعة والحوار والمواجهة والقدرة على الإفادة منها واغتنام فرصتها.

ولئن جاءت العولمة بكل سلطانها وتقنياتها وضغوطها لرفع الحواجز وفتح الأسواق أمام تجارتها وتحرير التجارة العالمية من القيود لإغراق الأسواق بمنتجاتها واحتلال العقول بثقافتها وإعادة إنتاج أجيال على عينها وإلغاء الإرادات وشل العزائم وخطف الأبصار بقدراتها وهيمنتها، فإن رصيد المسلم يؤهله لاستيعاب ذلك كله وامتلاك القدرة على التعامل معه، واغتنام فرصته وتوظيف تحدياته لمزيد من الوعي واليقظة والعكوف على (الذات) واكتشاف طاقاتها وخيرات حضارتها وتاريخها، وتقديم الإسلام إلى العالم كما أنزله الله لا كما شوهه بعض الجهلة وأعداء الإسلام.. فالعولمة فرص وتحديات، كيف نتعامل معها فنفيد من فرصها، ونتجاوز تحدياتها؟ فأين التربية المؤهلة لذلك؟

وبعد:

فهذا الكتاب يشكل صوت النذير؛ إنه يرصد مظاهر العولمة ومحاولتها الهيمنة من الأقوى على مختلف المجالات، الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية... إلخ، ويتتبع آثارها الخطيرة على الأمة المسلمة في أخطر المواقع وأشدها تأثيراً وخطورة: مجال التربية؛ لأن الذي يتحكم بالبعد التربوي ويهيمن على وسائل التشكيل الثقافي هو الذي يمتلك مفاتيح التحكم في المستقبل.

إنه يقدم بصائر ورؤى للتحديات والمخاطر، التي تحملها حقبة العولمة للعالم العربي والإسلامي بشكل خاص، ويحاول أن يستفز ويستنفر الطاقات

للمدافعة والمواجهة؛ ذلك أن التحدي يجمع الطاقة، ويبعث الهمــة، ويــثير الفاعلية، ويجدد شباب الأمة، ويبصر بمعالم الطريق.

إن التحديات تصنع الحضارات، وإن العمل على إلغاء الحواجز، الــتي جاءت به العولمة لتمرير البضائع لتحرير الأسواق في الظاهر ســوف يتــيح الفرصة ويفتح الفضاء للمسلم صاحب الرسالة والتجربة التاريخيــة العالميــة لتمرير قيم الإسلام، وتحرير الإنسان بالإسلام، وإخراجه من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة؛ فالمسلم الذي يشكل بقيمة الإنسان (العَدْل) قادر على التعامل والعطاء في كل الظروف والأحوال، والعاجز (الكَلُّ) هو عبء على نفسه وأمته، أينما ترسله لا يأتي بخير.

فالعولمة التي تدخل عالم الإسلام اليوم سوف لا تستطيع تحقيق أهدافها، وسوف تفشل وتنكسر موجاتها كما فشلت قبلها الكثير مــن الحمــلات العالمية، التي استهدفت الإسلام والمسلمين، أو تكون سبباً في تجديد الــوعي وبناء النهضة، يقول تعــالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر:٢٩).

ولله عاقبة الأمور.

مقدمة

العولمة، والكوكبة، وما بعد الحداثة، والأمركة، وعولمـــة الإمبرياليـــة، و(الميغاإمبرالية)، وغيرها، كلها مصطلحات أو مرادفات لمفهوم واحد، شغل ويشغل مختلف الأوساط العلمية والفكرية والاقتصادية والسياسية والثقافيـــة والتربوية، بما في ذلك عموم الناس، وبات يتصدر اهتمام الدول وقطاعـــات الإنتاج والمال والأعمال والخدمات الاجتماعية في كل بلدان العالم تقريبـــاً، وربما أكثر من أي مفهوم آخر. وحوله انقسمت الآراء وتباينت حيثيـــات بنائها، واحتدم الجدل حولها؛ حتى وصل إلى عامة الناس بين مؤيد ومعارض، وبين رافض مندد، ومهادن متردد، وبـــين مـــساير مـــستفيد، ومتخـــوف مستكين؛ وهو ما زاد العولمة غموضاً وحيرة في وقت تشق فيه آليات العولمة طريقها بهدوء وتؤدة، وتكسب مواقع تعزز مسيرتها نحو ما تصبو إليه في كل بلدان العالم تقريباً، ومنها البلاد العربية، التي هي ربما أكثر من سواها غـــير عابئة بالضجيج المثار حولها، أكان من المعارضين والرافضين لهـــا، أو مـــن المؤيدين لها، أو من المبشرين بمنافعها، بوعي أو بدون وعي.

تُقدم العولمة على أنّها حتمية تاريخية لتطور المجتمعات الإنسانية على أساس أنّ طبيعة الإنسان واحدة في أي مكان من العالم، وأنّ حاجات العالم ورغباته أصبحت متجانسة، وما يرافق ذلك من مقولات يروج لها ويسوقها منظرو الرأسمالية المعولمة تحت ما يسمى نهاية التاريخ، وغيرها من النهايات، كنهاية الجغرافيا، ونهاية الدولة، ونهاية السياسة، ونهاية الأيديولوجية، ونهاية المدارس الوطنية إلى غير ذلك من النهايات التي ما انفك منظرو العولمة يبشرون بها؛ باعتبارها ظاهرة كونية تنقل البشر إلى مرحلة جديدة. وأي دولة تتأخر عن اللحاق بالعولمة وخيرها المستقبلي والخضوع للسلطة الكونية الجديدة، وقبول شروطها؛ تُهمش وستظل خارج حركة التاريخ[1]، ولا خيار أمام شعوب ودول العالم الثالث إلا الالتحاق بالمرحلة التاريخية الجديدة دون تردد، بعد أن تهاوت الحدود، وحررت التجارة، وترسخت الاعتمادات المتبادلة بين مناطق ودول العالم.

وفي هذا السياق يشير «تيمونز»، و«هايت» إلى أن العولمة رؤية لتنظيم العالم، ومشروع للتنمية، على أساس أنّ العولمة مشروع يمكن أن يتكرر في البلاد العربية ودول العالم الثالث لترسيخ الرأسمالية دون إنتاج نسخ متطابقة، من خلال إدارة اقتصادية عالمية، بمعنى أن تتبع دول العالم الثالث

---

(١) راجع: المهدي المنجرة، حوار التواصل، عرض عبد الكريم غريب، مجلة عالم التربية: العولمة وحوار الحضارات والثقافات، العدد ١٧، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية، ٢٠٠٧م، ص ٤٦.

وتحقق نموذج الطريق الغربي في التنمية، من خلال نقل مؤسساته ونظمه وأنماط حياته، المدعوم خارجياً بالنخب المالية المتعددة الجنسيات، تسندها سلطات المؤسسات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمدعوم داخلياً بالنخب الإدارية الحكومية والاقتصادية التي تؤمن بحرية التجارة والاقتصاد؛ ويبرز مشروع العولمة إلى حيز الواقع كتوجه يكرس تنميط النظام الرأسمالي(١).

ويبدو أنّ النهايات الأنفة الذكر تعكس وجهة نظر ضيقة، ومواقف اختزالية، وتوظيفاً أيديولوجياً مفبركاً؛ لأن حركة التاريخ لا تتصف بالجمود والثبات، أو أنها قابلة للتوقف والانتهاء عند لحظة زمنية معينة، ولا يعني ذلك أن التطور الحاصل اليوم هو عامل طارئ؛ كي يتحول إلى طريق آخر.

فالعولمة ليست حتمية تاريخية، وإنما هي إرادة ذاتية لفعل إنساني، توافرت لها عوامل تاريخية موضوعية وذاتية تفرضها على العالم من أجل إحكام السيطرة عليه؛ بمعنى أنها عملية تفرض من الخارج على المجتمعات التقليدية، فليست نتاجاً لتفاعلات ديناميكية بين الثقافات والحضارات المتباينة، ولكون العولمة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية، وإنّما مرحلة جديدة من تطورها تعمقت وانتشرت في العقود الأخيرة،

---

(١) تيمونز روبيرتس، وأيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤م، ص ١٤٩.

بوصفها ثمرة للتراكم الرأسمالي على الصعيد العـــالمي، والثـــورة في تقنيـــة المعلومات والاتصالات والإعلام النابعة من التنافس بين الشركات العملاقة، والدول من جهة، وإرادة الدول الرأسمالية الكبرى في استغلال تلك التغيرات؛ لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة مصالحها الاجتماعية من جهة ثانية[١].

إن العولمة ظاهرة من صنع القوى العالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي استغلت الهيار الاتحاد السوفياتي، ومنظومة البلـــدان الاشتراكية لفرض هيمنتها على العالم من خلال قدرتها الاقتصادية، وتفوقها في تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام، ومن خلال آليـــات المنظمـــات الدولية التي تملي شروطها على دول العالم الثالث ومنـــها الـــبلاد العربيـــة، لتسريع تحولها إلى العولمة، من خلال سياسات وقرارات الشركات العملاقـــة العابرة للقارات، وقدرتها المالية وحجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وتحكمها في الأسواق، وتصدرها في إجراء التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية.

وبذلك فالعولمة هي الصورة الناصعة للرأسمالية في بدايـــة عهـــدها في القرنين (التاسع عشر والعشرين) جاءت من خلال الـــسياسات الليبراليـــة الحديثة للقوى العالمية الجديدة، التي تقدم العولمة على أنها تمثل التطور التلقائي للحضارة الإنسانية، وترسم صورة مجتمع الرفاهية التي تبشر به عاصفة تلك

---

(١) برهان غليون، ثقافة العولمة في: برهان غليون، وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، حوارات لقرن جديد، ط ٢ (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢م) ص ٢٥.

الأفكار الاشتراكية، والديمقراطية، ومبادئ العدالة والتكامل الاجتمـــاعي، وتقضي على ما حققته الطبقة العاملة، والطبقة الوسطى من مكتـــسبات[1]، ناهيك عن تنكرها للقيم المثلى، وما جاءت به الأديان السماوية من عدالـــة وقيم وتشريعات، وعدم الالتفات إلى شيء من ذلك إلا بقدر ما تحققه مـــن مكاسب مادية، وما يخدم المنظومة العولمية وتغولها في كل اتجاه.

وأياً ما كان الأمر، فالجديد في ظاهرة العولمة أنها:

- اكتسحت كل دول العالم، بما فيها الدول الـــتي كانـــت معزولـــة كالصين مثلاً، وأوجدت أسواقاً جديدة موصولة بعضها ببعض على الصعيد العالمي، وتتصف بحرية النقد الأجنبي ورأس المال.

- فككت أو أنهت المكان والزمان، وتجـــاوزت الحـــدود الجغرافيـــة والسياسية، واخترقت الثقافات القومية.

- أدت إلى الزيادة المذهلة في انتقال السلع والخدمات والاســـتثمارات؛ نتيجة التحرير المتنامي للأسواق، والفـــضاءات الاقتـــصادية، والتبـــادلات التجارية.

- أدت إلى النمو المتسارع في تبادل المعلومـــات والأفكـــار والمعرفـــة والقيم، والتعامل معها وفق آليات السوق.

---

(١) هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان (١٩٩٨): فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس، عالم المعرفة، الكويت، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنون والآداب، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٣٦.

- أدت إلى هيمنة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات والأموال والمعلومات والإعلام.

- عملت على إيجاد منظمات دولية فاعلة (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) بسلطات قوية تكبل الحكومات الوطنية بها.

- أدت إلى تسارع حركة التحرير الاقتصادي على الصعيد العالمي، مقابل انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي؛ لتوسيع التوجه نحو الخصخصة، والحد من تدخل الدول في إدارة الاقتصاد[1].

- أدت إلى وجود قواعد جديدة لعقد الاتفاقات بين الأطراف المختلفة بشأن التجارة والخدمات والملكية الفكرية، مدعومة بآليات تنفيذ قوية تلزم الحكومات الوطنية[2].

- أدت إلى حدوث عولمة للتربية، وذلك بخروج نظم التعليم من أسوارها التقليدية، وتزايد إشراك القطاع الخاص في التعليم، وتحويل مهام التعليم إلى نظم المعلومات والاتصالات والإعلام، وتحول الفضاء الكوني إلى بيئة للتربية.

---

(١) إبراهيم آل عبد الله، التعليم والأمن في عصر العولمة، مجلة المعرفة، العدد٥٣، نوفمبر ١٩٩٩م، ص ١٠٥.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، ص٣٠.

– أدت إلى تعميم ثقافة ولغة الدول الرأسمالية الكبرى على الدول الأخرى، القائمة على الثقافة الاستهلاكية؛ نتيجة دمج الثقافة في العملية الاقتصادية التجارية، حتى باتت قابلة للتداول شأنها شأن السلع المادية.

– أدت إلى تراجع دور الحكومات الوطنية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ نتيجة تهميش وظائفها وتحولها إلى حماية مصالح الشركات العالمية والمحلية.

وفي ضوء ما تقدم، فالعولمة ظاهرة عالمية لتطور النظام الرأسمالي، تعمل على تنميط العالم وفق منظومة ثقافة الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، باعتبارها -كما تقدم- نظاماً عالمياً جديداً قوامه الانفتاح والتحرر، والتنافس، والحوار، والتشارك، والتبادل، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام الشرعية الدولية، والتوجه نحو معايير وآليات عمل عالمية تحكم المجتمعات البشرية، وتوجه مسيرتها نحو تحقيق أماني الشعوب، وتحقيق مجتمع الرفاهية، وما على دول العالم الثالث إلا الالتحاق بالنظام العالمي الجديد (العولمة) دون مناورة، أو اعتراض.

ومعنى ذلك، أن العولمة أيديولوجية عالمية تتسم بطابع انتهازي، وتتم في غيبة الأيديولوجيات المناهضة لها، مستندة في ذلك إلى فكر منحاز ومعرفة عارضة وعلم زائف، وساعية إلى تنميط حياة الإنسان المعاصر بدءاً من احتواء كل نشاطاته وممارساته، ومروراً بتشكيل علاقاته وأفكاره وقيمه ومعتقداته وتنميته وصحته، وانتهاءً بتسليته وشغل أوقات فراغه[1].

---

(١) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، ج ١، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤٦٩، نوفمبر ٢٠٠٩م، ص ٢٣.

ويتم تحقيق الهدف العام من عولمة دول العالم، ومنها مجتمعات البلاد العربية، من خلال احتكار[1]:

- منظومة التقنية الحديثة الرفيعة، لجعل الصناعة في دول العالم الثالث تنتج من الباطن للأسواق العالمية؛ لاحتكار الجزء الأكبر من أرباحها، والتحكم في مصيرها.
- منظومة المؤسسات المالية العالمية؛ لتدعيم هيمنتها على التصنيع من الباطن.
- منظومة قرار الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها وتنميتها، والتلاعب في أسعارها.
- منظومة تقنيات الإعلام والمعلومات على المستوى العالمي؛ للتأثير على تكوين الرأي العام والاتجاهات، عالمياً ومحلياً.
- منظومة الوسائل العسكرية؛ للتهديد بها دون عمليات حربية مكلفة.

وبجانب ذلك استخدام «القوة اللينة» المتمثلة في التشريعات والقوانين، والتنظيمات والمعايير والمقاييس، واحتكار سلطة فتح الاعتمادات للمنتجات ومن يصنعها، وللخدمات ومن يقدمها، وكل ذلك تحت السلطة العالمية للمنظمات الدولية القادرة على إلزام الجميع بسياساتها وقراراتها[2].

---

(١) سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة في: برهان غليون، وسمير أمين (٢٠٠٢): ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مرجع سابق، ص٨٠.

(٢) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، ، مرجع سابق، ٢٤/١.

وكذا توحيد[1]:

- المنظومة المالية، وذلك بإيجاد سوق وحيد لرأس المال والبورصات، دونما اعتبار لظروف بلدان العالم الثالث؛ لهذا أصبحت البلاد العربية مجبرة على دخول سوق الرأسمالية والعيش فيه في إطار التبادلات التجارية، دون أن تملك قوة على المنافسة، أو الاستفادة من إمكانات العولمة.

- منظومة الإعلام والتواصل، من خلال قيام «مجتمع الإعلام العالمي»[2] الذي يربط سكان الكرة الأرضية القادرين على التواصل،

---

(١) برهان غليون، المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

(٢) مجتمع الإعلام هو المجتمع الذي رسمت معالمه الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥م من خلال مشروع الطرق السيارة للمعلومات الذي يبشر «العائلة الإنسانية العالمية» بخيرها الوافر لبني البشر. وسرعان ما تلقفت الدول السبع الكبرى الفكرة لتقرر في العام نفسه قيام «مجتمع الإعلام الشامل»، وما لبثت أن أقرت الدول الـ ١٥ الكبرى في عام ٢٠٠٠م تفعيل مجتمع الإعلام هذا من خلال التركيز على الإنترنت.

ويقصد بمجتمع الإعلام مجتمع تقنيات الإعلام والاتصال فائقة القدرة على تبادل المعلومات ونشرها في كل دول العالم، أو هو مجتمع الثورة الرقمية، التي أدمجت نظم دلالات المكتوب/ الصوت/ الصورة، من خلال نظام وحيد يمكن من نقل الصوت والصورة بسرعة الضوء، محدثاً بذلك تحولات جذرية في عالم الاتصال والترفيه، وشجع من جهة على اندماج المؤسسات الإعلامية، ومكن من جهة أخرى على تحكم الشركات الصناعية المرتبطة بشبكة الإنترنت وشبكة الهاتف الجوال والكابل والإشهار والرياضة والبنوك بوسائل الإعلام والاتصال، وما لبثت أن اندمجت في شركات عملاقة متعددة الوسائط تنتج الأفلام والكتب والأقراص المغناطيسية والألعاب، وتقديم خدمات البيع بالمراسلة، ومعاملات البنوك، وتمتلك فرق كرة القدم وغيرها. راجع: المنجي الزيدي، ثقافة الشباب ومجتمع الإعلام، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، العدد١، المجلد٣٥، يونيو/سبتمبر ٢٠٠٦م، ص ٢٠٦- ٢٠٧. وبذلك فمجتمع الإعلام هو آلية عولمة النظام الرأسمالي الجديد على كل دول العالم بكل أبعادها، وفي مقدمتها عولمة الاقتصاد؛ كون الاقتصاد مرتكز النظام الرأسمالي، والإعلام هو أساس نشر ثقافة استهلاكية واسعة توفر فرصاً متعاظمة للربح، وذلك من خلال هيمنة الصورة القادرة من ناحية على اختراق الثقافات والنفاذ إلى عقول وعواطف الناس، والقادرة من ناحية أخرى على صناعة الرغبات والأمزجة التي تزيد من الأرباح.

وتحميلهم تكاليف مشاهدة القنوات الفضائية، وجعل سكان العالم يعيشون داخل قرية واحدة.

- منظومة المعلومات من خلال شبكة معلومات الإنترنت، والطرائق السيارة للمعلومات التي أذابت الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية خارج سلطة الدولة، ومجبرة العرب على الذوبان داخل ثقافة عالمية.

ومن هنا تستمد العولمة ديناميكية سلطاتها من السلطة المالية، والسلطة الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية، وسلطة المعرفة الناتجة من قدرة الدول الرأسمالية الكبرى على إنتاج المعرفة وتطبيقها في مختلف شؤون الحياة.

فسلطات العولمة الجديدة تُصنع داخل الآلات الكبرى للمالية، وللإعلام والمعلوماتية، والمعرفة، بمعنى إنها سلطات تقنية تستمد قواها من الحاجات الطبيعية للإنسان، حيث تقوم شرعية سلطات العولمة على مبدأين:

أولهما: إدماج السوق؛ حتى تُحدث السوق العالمية أنموذجاً لكل تبادل إنساني، وأضحت السوق العالمية خاضعة لقوانين شبيهة بقوانين الطبيعة تحقق -تلقائياً- اختلالاتها وتوازناتها الخاصة.

وثانيهما: إيجاد سوق يعتمد على قوانين تبادل الحاجات الاقتصادية، التي تصبح أساسية لطبيعة الإنسان؛ مما يجعل رأس المال ينمو ويتراكم وينتهي بالمراكز الرأسمالية العالمية[1].

---

(١) عبد الحق منصف (٢٠٠٧): العولمة والمجتمع العربي وصدام السلطات، مجلة عالم التربية، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

وتنبع سلطة المعلومات والمعرفة من اتخاذها شكلاً مادياً استهلاكياً، أي تستخدم بوصفها سلعة قابلة للتداول والتسويق والاستهلاك عبر تقنيات المعلومات والاتصال والإعلام؛ بما يؤدي إلى إنتاج معلومات ومعارف جديدة باستخدامات جديدة، وتوظيفها لتطوير شتى أوجه حياة المجتمعات المعاصرة؛ لذلك تضع الدول الرأسمالية الكبرى شروطاً قاسية لاحتكار المعلومات والمعرفة؛ حتى تهيمن بها على بلدان العالم المختلفة.

وبذلك تُوجِد سلطة العولمة شروطاً لهيمنة رأس المال العالمي على دول العالم الثالث، وفي مقدمتها البلاد العربية الإسلامية، ذلك أنّ الدول الرأسمالية الكبرى تقوم بتنظيم وتنسيق المنافسة بين الشركات العابرة للقارات، مما يجبر دول العالم الثالث -تحت ضغط المديونية، وحاجتها للاستثمار- إلى تحسين الهيكل العام للاقتصاد على حساب المستوى الإنتاجي والخدمات؛ حتى تستفيد من إمكانات العولمة. غير أن واقع الحال يشير إلى أن المظهر الاقتصادي للعولمة على هذا النحو يفتقد للآثار الإيجابية بالنسبة للبلدان العربية الإسلامية والعالم الثالث[1]؛ لأن العولمة أثارت جملة من التناقضات، التي أخلّت بالنمو المتوازن بين مكونات مجتمعات العالم الثالث وقطاعاته المختلفة، وبالتالي أخذت تهدد وحدتها الداخلية، فلا هي مكنتها من الاستفادة من إيجابيات العولمة لدفع عمليات التنمية بها، ولا هي مكنت العولمة من التغلغل والانتشار؛ حتى تكتمل آلية فعلها.

---

(١) المرجع السابق ص٢٣٧.

وفي هذا الاتجاه تمارس آليات العولمة فعلها في المجتمعات العربية الإسلامية - ظاهراً ومستتراً - حيث تؤدي على المستوى الاقتصادي إلى تغيير خريطة الفئات الاجتماعية، فتصعد شرائح، وتهبط بأخرى؛ وتؤدي على المستوى السياسي إلى تغيير التمثيل السياسي وصناعة القرار؛ وتؤدي على المستوى الثقافي إلى انتزاع شرعية الفكر (السلفي) والقوى المحافظة لصالح فكر التنوير والحداثة، وقوى التجديد؛ بما من شأنه تفكيك بنى المجتمع والازدواجية وضياع الهوية[1].

كما تتخذ العولمة من التربية والإعلام وتقنية المعلومات والاتصالات مدخلها الرئيس لإحداث التحولات الاقتصادية والسياسية في البلاد العربية، من أجل تشكيل أوضاع داخلية تؤسس قواعد العولمة؛ لنشرها طوع أو كراهية، مع ما يطلبه ذلك من إزاحة قوى الفعل المعارضة لها، والقضاء عليها تحت مبررات ودعاوى عدة تفصَّل لكل طرف في هذا البلد العربي الإسلامي أو ذاك.

---

(١) أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب المجلد ٢٨، العدد ٢، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ١٣٧ .

مفهوما العولمة وعولمة التربية العربية

يصعب -إن لم يكن مستحيلاً- التوصل إلى تعريف جامع مانع للعولمة؛ لأسباب عديدة أبرزها: الحداثة النسبية للعولمة، مفهوماً ومغزى، وتباين آراء ومواقف العلماء والمفكرين والباحثين والمهتمين بها، والتعريفات المهولة للعولمة، المغرضة تارة، والمضللة تارة ثانية -التي يقدمها منظرو العولمة الغربيين، ومن يسير في ركبهم- والمحايدة تارة ثالثة، والمعارضة لها تارة رابعة، والتعريفات التي حاولت التوفيق بين التعريفات القائمة، أو وقفت موقفاً وسطاً تارة خامسة، فضلاً عن أن الأوساط الفكرية والبحثية تعرفها من زاوية تخصصها، وبمدى إطلاعها على خباياها وغاياتها النهائية، ثم إنَّ كلاً من أوساط المجتمعات التقليدية تفهمها من زوايا النتائج التي تحدثها في المجتمع، والفوائد التي تجنيها منها، والمخاطر التي تهدد وجودها.

وبجانب هذا وذاك تتنوع سياسات وأساليب القوى العالمية التي تقف خلفها، والأيادي التي تنسج خيوطها، والمبررات التي تطرحها، وتتعدد الجهات التي تستفيد منها، ومن ثم تروج لها وتدافع عنها؛ مما جعل مفهوم العولمة يشوبه الكثير من الغموض والهلامية في تحديده.

وعلى كل حال، ليس من مهمة هذه الدراسة الدخول في دوامة جدل التناقضات حول تعريفات العولمة، بقدر ما يحتاج الأمر إلى تقديم صورة تقريبية تحيط بمعناها، وتوضح دلالاتها العملية، وآليات فعلها، ونتائجها في الواقع، بما يكشف عن فهم أبعاد «عولمة التربية» في البلاد العربية.

يُعنى بلفظ «عولمة» في اللغة الإنجليزية «Globe» كوكب الأرض؛ لأن لفظها حديث، ومصدره «Globalization» أي كوكبة، أو عولمة..الخ. أما في اللغة العربية فليس لها أصل. والعولمة بوصفها عملية تملك آلية فعلها ومجالات تطبيقها فهي ترجمة لكلمة «Globality» ويعنى بها لغوياً تحويل العالم إلى شكل موحد[1]، أو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم[2]، أو لتعميم المحلي أو الوطني ليصبح حالة عالمية[3].

ولعله من المفيد النظر إلى المصطلحات التي تتداخل مع العولمة، بصورة أو بأخرى؛ لإزالة الالتباس بينها، حيث تختلف العولمة عن العالمية، والدولية، والنظام العالمي والعلمانية.

فالعولمة «Globalization»، والعالمية «internationalization» لفظان مشتقان من معنى الشمول والكلية والانتشار والعموم، وبالتالي فكلاهما مصطلح لمضمون واحد، وذلك بالنظر إلى الغايات التي يقصداها. فالعولمة تسعى إلى الانتشار والكلية لتعميم نفسها على العالم، بوصفها نظاماً يتجه نحو توحيد ودمج دول العالم ومجموع الإنسانية في منظومة عالمية واحدة أو حضارة عالمية واحدة هي الحضارة الغربية عموماً، وأمركة حياة

---

(١) أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) محمد بن شمسان الخطيب، مستقبل التعلم في دول الخليج في ظل العولمة، ندوة التعلم الجامعي في ظل العولمة، المنعقدة في كلية التربية، جامعة البحرين، ص٩.

(٣) شرلد موزيه، الحوار والتواصل عند يوغن هاير ماي، مجلة عالم التربية العربية، مرجع سابق، ص١١١.

العالم خصوصاً، أي ظهرت لتعبر عن إرادة لاحتواء العالم والهيمنة عليه، انطلاقاً من مصالحها المادية، ونظرتها الفلسفية، سواء تم استخدام مصطلح العولمة، أو استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد.

في حين أنّ هناك فرقاً بين العولمة، والدولي أو الدولية، فهما يختلفان في المضمون والوسيلة والهدف، ذلك أن الدولية «universalism» تشير - عادة- إلى أنماط العلاقات والتفاعلات بين الدول القومية المختلفة، وتوسيع أطر التعاون الدولي، سياسياً واقتصادياً وتقنياً، بوصفه نظاماً دولياً يعترف بالتنوع الثقافي، وانفتاح الثقافات والمجتمعات على الأخرى، باعتبارها ضرورة حياتية تيسر التفاعلات المتبادلة بين الثقافات للارتفاع بالخصوصيات الوطنية إلى مستوى عالمي، مع الاعتراف بالخصوصية واحترامها، دون أن يعني ذلك توحيدها، أو هيمنة طرف على آخر.

أما العلمانية فهي مشتقة من العالم «univ»، وليس من العلم «sciences»، أي نسبة إلى طبيعة الحياة ككل؛ والعلمانية رؤية معرفية وجودية قيمية للحياة، قائمة على حالة من الفهم للعالم، جاءت لتؤسس نموذجاً معرفياً لتنظيم حياة المجتمع أو المجتمعات الإنسانية، وتوجيه أنماط حياتها.

ويستدل من المعنى اللغوي للعولمة -الوارد في اللغة الإنجليزية- المضمون الحقيقي لفحوى عملياتها، وما تقصد إحداثه في العالم كله؛ ذلك أن المعنى الاصطلاحي للعولمة يدور بصورة أو بأخرى حولها، سواء أكانت زاوية النظر لأحد مظاهرها أو أكثر، أو أظهرت جوانبها الإيجابية وأخفت

-عمداً- جوانبها السلبية، أو العكس، أو استندت إلى منطلقـــات فكريـــة وفروض نظرية، أو استندت إلى عمليات تطبيقية، سواء ركزت على آليات فعلها، أو المقاصد التي تسعى إليها، أو النتائج المتمخضة عنها.

ودونما حاجة للدخول في عرض تعريفات العولمة، والجدل الدائر حولها يمكن القـــول: إن هناك اتفاقاً كبيراً بين العلماء والمفكرين والباحثين العرب -على الأقل- على أن العولمة: ظاهرة كونية جديدة، ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي للحضارة الغربية، أخذت تفرض نفسها على دول العالم، بوصـــفها عملية ختامية تقرر حقيقة دمج وتوحيد بلدان العالم الثالث -وفي مقدمتـــها البلاد العربية الإسلامية- بالنظام الرأسمالي العالمي الجديد باعتباره منظومـــة شاملة تتجاوز دائرة الاقتصاد إلى مجالات الـــسياسة، والثقافـــة، والتربيـــة، والفكر وأنماط السلوك الجديدة، وكل ذلك في إطار ثقافة موحـــدة يـــراد فرضها وتعميمها على الشعوب والمجتمعات التقليدية، وتـــسندها في ذلـــك أيديولوجية تعبر مباشرة عن إرادة للهيمنة على العالم أو أمركتـــه؛ بقـــصد الوصول إلى حضارة عالمية واحدة.

والعولمة بذلك ظاهرة جديدة، أو عمليـــة تملـــك مقومـــات فرضـــها وتعميمها على العالم، وتملك آليات فعلها وقوة تأثيرها في مختلف أوجه حياة المجتمعات المعاصرة، وخصوصاً العربية منها، ويمكن ملاحظتها، وتقرير نتائج فعلها من خلال مؤشراتها الكمية والكيفية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك من خلال مرتكزاتها الفكرية ومدخلها النظـــري الحـــاكم

لعملياتها، والمنظم لمسارات تحركها، كغاية توضح كيف تغدو التربية المعولمة أداة لإعادة إنتاج الأيديولوجية الرأسمالية المسيطرة.

وتستمد العولمة أسسها الفكرية أو الفلسفية من الحداثـــة؛ وفحـــوى رؤيتها للحياة الدنيوية هي: أن العالم الموضوعي هو الحقيقة الماثلة التي يتعامل معها الإنسان بعقله، أي أن ذاته تتكون من تفاعله مع العـــالم الموضـــوعي، ولاشيء سابق على الخبرة التي يمر بها والتي تمكنه من السيطرة على الطبيعة، وتحسين طرائق عيشه ومستوى حياته كغاية نهائية من وجوده.

وبهذا تنطلق الحداثة من أنّ محور وجود الفرد ونشاطه يتوقـــف علـــى تأكيد فرديته الإنسانية وسعادته، وهذه أمور توجب إعطاء الفرد كل الفرص لإنماء قدرته وخبراته في جو تسوده الحرية؛ كي يصنع وجـــوده ويـــضبط سلوكه، ويقوم بواجباته كما يشاء دون التزام تجاه (الغير)؛ لأنّ الحداثة تقوم على أن يكون العقل الموضوعي -لا الذات المتعالية- المرجعية السليمة لفهم الأشياء والتصرفات والحكم عليها. وتتوقف صحتها وخطأها على مقـــدار المنافع التي يجنيها الإنسان، دون أحكام مسبقة، أي أن مرجعية عقل الإنسان مادية نفعية صرفة. وبناءً على هذا التصور تتشكل شخصية الإنسان وتتحدد مكونات ثقافته دون التزام ديني واجتماعي وأخلاقي[1].

وفي ضوء ما تقدم، فإن لحدوث العولمة -في أي مجتمع- مدخلاً طبيعياً هو المدخل الثقافي التربوي، بمعنى الوعي الفردي والمجتمعي الـــذي يتـــشكل

---

(١) راجع: محمد مهدي شمس الدين، العولمة وأنسنة العولمة، مجلة منبر الحوار، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩م، ص٨-٩.

وينمو بفعل النظام الثقافي، بوصفه سبباً ونتيجة، ذلك أنّه «لا وجود للبنية الموضوعية العولمية خارج وعي الإنسان بها، وتأويله لمعانيها، واختياره للإمكانات التي يمكن أن يطورها فيها»[1] لاستمرار حياته، بمعنى أنه يمكن فهم العولمة من خلال ديناميكية عواملها الموضوعية، من جهة، ومن خلال ديناميكية عواملها الذاتية التي تحدد وعي الجماعات والمجتمعات، وسلوكهم إزاء عواملها الموضوعية التي تحدد الوجود الاجتماعي من جهة أخرى.

فإذا اتسمت العلاقة بين الموضوعية والذاتية بالتفاعل والتأثيرات المتبادلة؛ فإن الذات يسيطر على الموضوع ويتحكم فيه من دون إلغائه، في حين إذا جمُد أو همش ذات الفرد والجماعات والمجتمعات وانعدم فعلها فيه؛ فإن الموضوع يسيطر على الذات[2]، وبالتالي فإن الموضوع يعيد تشكيل الذات من خلال تكوين نظام ثقافي جديد يشكل الوعي.

وتوضيحاً لما تقدم ذكره، فالعولمة في جانبها الموضوعي ثمرة التطورات العلمية والتقنية النابعة من فلسفة الحياة الغربية، ومن أيديولوجية التنافس بين الدول والشركات، التي جاءت العولمة لتعبر عن إرادة قوى النظام العالمي الجديد؛ لضمان هيمنتها من أجل تحقيق مصالحها؛ لذلك فالبنية العولمية التي تقررها هي ثمرة العوامل الذاتية الناتجة عن رؤيتها الفلسفية، ومن صراع المصالح بين الدول الرأسمالية الكبرى، ومن ثم فالعولمة ببعديها الموضوعي

---

(١) برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤.

والذاتي تفرض نفسها على المجتمعات التقليدية؛ بقصد استلاب إرادة فعلها، ومقاومتها لها، خاصة وأن المجتمعات التقليدية ليست مندمجة في المنظومة الرأسمالية العالمية، وليست مؤهلة للمشاركة في إنتاج وسائلها وبرامجها وقيمها؛ حتى يمكن الحفاظ على عواملها الذاتية[1].

ويصدق هذا التفسير على البلاد العربية، حيث يشير «برهان غليون» أنها في موقف هامشي شبه مطلق؛ لأنها سُلبت إرادة الفعل، وليست أعضاء في المنظومة العالمية للعولمة، وغير مندمجة في المنظومة العلمية والتقنية للرأسمالية العالمية، كما أن استبعادها من دورة الإنتاج والاستهلاك العالمية يجعلها بعيدة عن صيرورة التطور الحضاري الراهن[2]، لذلك فالعوامل الموضوعية للعولمة أكملت تشكيل بيئة ثقافية تجري فيها وتتحرك داخلها، وذلك باستبدال نظام الثقافة المكتوبة كأداة لإدراك العالم المحيط وتشكيل الوعي الفردي والمجتمعي بنظام ثقافة الصورة السمعية/ البصرية كأداة لبناء القيم والرموز وتشكيل الوعي والوجدان[3].

صحيح أنّ العولمة تكون أكثر اكتمالاً ووضوحاً في المكونات المادية وبصورة أسرع من المكونات الفكرية للثقافة، ولكن ما كان للعولمة أن تتم وتنتشر في النواحي المادية ويتسع تأثيرها في كل مكونات المجتمع لولا

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧ .

(٣) أسامة أمين الخولي في مقدمة: العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص٩.

حدوث تغيرات فكرية ووجدانية تمهد وتعزز التغيرات المادية؛ حتى يعاد إدماج التغيرات المادية، أو العناصر الثقافية المادية الجديدة في البناء الاجتماعي الثقافي القائم وتصبح جزءاً منه، أو صورة ناتجة عنه.

وبمعنى آخر، فإن اعتماد بلد عربي على استهلاك سلع وخدمات العولمة، واعتماده المتزايد على تقنية المعلومات والاتصالات في تسيير شؤون حياته - والأخيرة تحمل مضامين تربوية وثقافية- فإن هذه الأمور تحدث تغيرات وتحولات في البناء الثقافي، أي في تغيير المفاهيم، وفي أنماط التفكير، وفي أنساق القيم والعادات ومعايير السلوك، وفي تبني أساليب الحياة الجديدة، التي ما تلبث أن تتعمق وتتوسع، كلما نشطت آلية العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ودونما حاجة للدخول في جدل تعريفات العولمة يمكن الاحتكام إلى تعريف عام للعولمة يوضح معناها، على الأقل من وجهة نظر كاتب هذه السطور، وذلك استناداً إلى الشرح السالف ذكره، حيث يُعنى بمصطلح العولمة هنا:

«تعميم أنماط الحضارة الغربية، التي تمثلها الدول الرأسمالية الكبرى عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والإدارية في البلاد العربية، متخذة من التربية مدخلاً أو استراتيجية لعولمة هذه المجالات؛ كون التربية أداة الثقافة لإعادة إنتاجها، من خلال السيطرة على الإدراك والوعي الفردي والمجتمعي؛

لفهم العالم والتعامل معه، وتشكيل الشخصية العربية العالمية المنتمية لمجتمع عالمي واحد».

وكما يبدو من العرض السابق فإنّ العولمة ما كان لها أن تتم وتتأسس قواعدها لولا حدوث تغير في وعي الأفراد والجماعات والمجتمع، وفي طريقة تفكيرهم ومعارفهم، وفي اتجاهاتهم وأساليب حياتهم، وهذه أمور تتصل أو تتوقف على ما تقوم به التربية من أدوار تحضير النشء والشباب وعموم الناس وإعدادهم للانخراط في تيار العولمة وتقبلهم لها. وهنا لا مندوحة إن ركزت العولمة جل اهتمامها على الأطفال والشباب في المقام الأول، واستهدفتهم بصورة خاصة لنشر «ثقافة العولمة»، وتجهيزهم للانضمام إلى المواطنة العالمية.

ويقصد بعولمة نظم التربية في البلاد العربية: تعميم أنماط نظم تعليم أو نظم تربية الدول الغربية، وخصوصاً الأمريكية، على البلاد العربية بشتى الأساليب والوسائل (الصريحة والضمنية، الطوعية والقهرية) لجعلها نسخاً مكررة طبقاً لما هو سائد في الدول الرأسمالية الكبرى، نهجاً وأسلوباً، شكلاً ومضموناً ونتائج؛ كي تصبح آلية لتأسيس قواعد العولمة ونشرها، وحتى تعيد إنتاج النظام الرأسمالي العالمي الجديد في البلاد العربية، وتشكيل شخصية المواطن العالمي المنتمي إلى المجتمع العالمي الجديد.

ويقصد هنا بنظم التربية العربية: نظم التربية المدرسية والتربية اللامدرسية، حيث تتمثل الأولى: في نظم التعليم النظامية وغير النظامية، التي

نشأت وتطورت في عهود السيطرة الاستعمارية على غرار أنماط التعليم الغربية شكلاً ومحتوى، ومارست أدوارها لنشر فكر الحداثة، وصارت تملك البنية لنشر فكر ما بعد الحداثة أو العولمة، على أساس أنها صارت تحاكي أنماط التعليم الغربية وتسير في ظلها، وتأخذ منها محتوى عملياتها وأساليبها ووسائلها، للحصول على مخرجات تواكب التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي شكلتها العولمة في هذا المجتمع العربي أو ذاك من جهة، وتواكب احتياجات المراكز الرأسمالية وعمليات انتشارها من جهة ثانية.

أما التربية اللامدرسية المتمثلة في المؤسسات التربوية، أو البيئات التربوية التي نشأت في المجتمع، فهي الأوساط التربوية التي تدعم نظم التربية المدرسية، وتغطي الأدوار الخاصة بها، والتي تشترك معها في تربية الأطفال والشباب، ومن بينها: تقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية والتي أصبحت تتصدر المؤسسات التربوية التقليدية المعروفة كالأسرة، وجماعة الأقران، والمسجد، والمنظمات المهنية والسياسية..الخ.

وبما أن التربية اللامدرسية تتخذ محتوى عملياتها الجديدة مما يحدث من متغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية – هي نفسها نتاج للعولمة – فإن الأدوار الجديدة للتربية اللامدرسية أصبحت أقوى من أدوارها التقليدية في نشر ثقافة العولمة.

وفي هذا السياق، إذا أُستخدمت ألفاظ التعليم، ونظام التعليم، ومؤسسات التعليم فالمقصود بها الشكل الظاهري، أو العمليات المنظورة التي

تؤدي إلى حصول التربية المدرسية، على أساس أن نظم التعليم أو مؤسساته تقوم بالتعليم ليس بهدف التعليم بحد ذاته، وإنما بهدف التربية، بوصفها الغاية النهائية، التي وجدت من أجلها هذه المؤسسات التعليمية. وهي عندما تقوم بالتعليم إنما باعتبارها وظائف تؤدي إلى تحقيق الأهداف التربوية، بمعنى أنها تقوم بالتعليم؛ كي يتعلم الناشئ.. وباستمرار تعلمه؛ فأنه يتربى، أي تنمو معارفه ومهاراته واتجاهاته وفقاً لاستعداداته وقدراته، وما يريد أن يكون.

وهنا، فالتربية - كغاية نهائية للمؤسسة التعليمية - لا تُشاهد؛ لأنها عملية داخلية تتم لدى الفرد، بعد مروره بخبرات التعليم، وحدوث عملية التعلم لديه. وبذلك فالتربية هي ناتج عمليتي التعليم والتعلم.

وكون التربية وسيلة إعادة إنتاج الثقافة من خلال أبناء المجتمع، ولاسيما الجدد، وهي أداة تشكيل شخصياتهم لإدماجهم في ثقافة مجتمعهم؛ فإنّ العولمة: تركز جل اهتمامها على التربية لتشكيل شخصيات النشء والشباب؛ كونهم يشكلون القطاع الكبير من سكان المجتمعات العربية، ولم يتحصنوا بعد بالثقافة الوطنية، وبالتالي يسهل استلاب فكرهم وتشكيل وعيهم في ظل العولمة؛ لذلك تسارع الخطى نحوهم لاختراق الثقافات الوطنية، وإعداد مستهلكي المستقبل.

العولمة والأمركة

ليس بالأمر العجيب أن تُرادف العولمة الأمركة؛ لأن الولايات المتحدة تمثل الصورة الناصعة للرأسمالية، وتحاول بشتى السبل أمركة العالم قسراً بوصفها تمثل نموذجاً لا بديل له، وعلى جميع دول العالم الالتزام به دون استثناء؛ لأنه نجح في صنع أمريكا وحقق تفوقها المطلق، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وكون هذا النموذج يقوم على إشاعة اللامركزية وإطلاق حرية السوق والفصل بين السلطات، فإنه يملك المقومات التي تكفل نجاح تطبيقه في كل دول العالم[1]، وهي على هذا النحو تتصدر عولمة العالم، بحكم سعيها الحثيث إلى إعادة صياغة النظام العالمي وفقاً لمصالحها؛ لذلك تمارس شتى أنواع الضغوط والهيمنة على البلاد العربية الإسلامية خصوصاً. ومع أن الدول الأوربية واقعة تحت عولمة الأمركة، إلا أن عولمة النظام الرأسمالي وتنميط الحياة الغربية في البلاد العربية والعالم الثالث هو في مصلحة الغرب عموماً.

ومن المسلّم به أن عولمة النظام الرأسمالي للحضارة الغربية هو هدف الغرب عموماً، سواء أكانت وراءه الدول الأوروبية، أو الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الخلاف بينها هو أن الولايات المتحدة -بحكم عوامل داخلية وخارجية حالية ومستقبلية- تسعى لعولمة أنماط حياتها على العالم

---

(١) نبيل علي (٢٠٠٩): العقل العربي ومجتمع المعرفة، مرجع سابق، ١/٣٣-٣٤.

كله، بما فيها الدول الأوروبية؛ نتيجة لما طورته من أساليب حياة تميزها عن الدول الأوروبية، ولكن في إطار الحضارة الغربية، بمعنى أنّ النتائج النهائية لعولمة العالم هي في صالح الحضارة الغربية عموماً، وإن كان المستفيد الأول منها هي الولايات المتحدة؛ ولا مانع أن تكون هذه الفوائد على حساب الدول الأوروبية، وضد مصالحها أحياناً؛ لأن الرأسمالية نظام طفيلي جشع لا يعيش إلا على حساب الآخرين.

أما هيمنة الغرب على البلاد العربية فهي قديمة، فبالعودة إلى الماضي، يبدو جلياً أن علاقة الغرب بالإسلام والمسلمين لا تزال مسكونة أو مشدودة إلى الماضي منذ الحروب الصليبية، عندما انضوى الغرب تحت راية الصليب لشن الحروب المقدسة ضد الحضارة العربية الإسلامية، وما نجم عن ذلك مما تعرض له المسلمون من شتى أنواع الظلم والاضطهاد والتصفية الجماعية في كل قارات العالم القديم تقريباً. وليس خافياً محاكم التفتيش في أوربا، وتصفية المسلمين في قارتي آسيا وإفريقيا، وغيرها من الشواهد التاريخية التي يصعب حصرها.

وغني عن البيان أن علاقة العرب والمسلمين بالغرب أخذت أبعاداً جديدة منذ القرن الثامن عشر عندما تشكلت معالم النظام الرأسمالي واندفاع الدول الاستعمارية الأوربية إلى السيطرة على قارات العالم القديم والجديد؛ لنهب ثروات شعوبها، ومنها الوطن العربي الذي بدأت موجات الاحتلال الأوروبي تعم مناطقه، حتى أطبقت -في الربع الأول من القرن العشرين-

على معظم أراضيه، يدفعها إلى ذلك هاجس الخوف من الإسلام والمسلمين، وخاصة كلما واجهت رفضاً ومقاومة من سكان المناطق العربية الإسلامية.

ولم تتوان الدول الاستعمارية من طُرقِ مختلف الأساليب والوسائل لإحكام قبضتها على المناطق العربية؛ لنهب مواردها ومقدرات شعوبها، وإعادة ربط اقتصاديات مناطقها بالاقتصاد الرأسمالي وجعلها تابعة له، وحتى تضمن ذلك عمدت إلى تمزيق الكيانات الاجتماعية والسياسية، وإحياء النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية، لينتهي استعمار الوطن العربي -وهو مقسم- إلى كيانات سياسية مجزأة مقطعة الأوصال، وبحدود بينية تحمل قنابل موقوتة تفجرها الدول الكبرى متى اقتضى الأمر ذلك، ومثقل بهموم ومشكلات من مختلفة الأصناف -تقريباً- لتتحول البلاد العربية إلى نوع جديد من الاستعمار هو الاستعمار الاقتصادي والسياسي، بعد أن زرع الكيان الصهيوني في خاصرة الأمة العربية؛ حتى يضمن استمرار تقسيم الوطن العربي، وإجهاض أي مشروع تنموي، أو مشروع وحدوي، وحتى يضمن تبعية الدول له وهيمنته عليها. وما أن دنت الألفية الثالثة إلا وعولمة العالم، وفي مقدمته البلاد العربية، تشق طريقها بأساليب وآليات عدة.

فالدول الغربية -عموماً- لا تختلف حول مواجهة البلاد العربية والإسلامية، وأن الإسلام هو العدو الأول للغرب، ولكنها تختلف فيما بينها في أسلوب المواجهة، بين من تفضل الصدام والعنف عبر العمل العسكري، وبين من تفضل التغلغل الفكري والعمل على نشر الثقافة الغربية، وبين من

تفضل الحصار والعقوبات، وتعطيل مسيرة التنمية، وبين من تفضل الجمع بين هذا وذاك.

والملاحظ أن تلك المواجهة التي تقودها الولايات المتحدة تسير بالتوازي بين استخدام الأساليب السابقة، ولكن يأتي في مقدمتها الغزو الفكري لطمس منظومة الثقافة العربية في عقر دارها كسبيل لعولمة البلاد العربية والإسلامية، ووقف تمدد الإسلام في بلدان العالم، وذلك بتشويه الإسلام وإظهاره بأنه دين تخلف وعنف وإرهاب، ومحاصرة الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، وممارسة التمييز العنصري ضدها، والإساءة للإسلام، ورسول الله ﷺ، ومنع النقاب، ليظهر مؤخراً إيقاف بناء المساجد، وغيرها من الأمور المدعومة بتصريحات رسمية[1] من الأوساط الدينية والسياسية والفكرية والصحافية في البلاد الغربية، إلى غيرها من شواهد الحاضر الماثلة للعيان، التي تفصح عن نفسها في نواح عديدة ومن كل دولة غربية، الكثير منها وصل إلى أقصى حدود الإذلال والاحتقار، وتحت شعارات براقة.

وعلى كل حال، ترجع هيمنة أمريكا على عولمة العالم إلى تفوقها المطلق، اقتصادياً وتقنياً ومالياً وعسكرياً، حيث مثلت الولايات المتحدة النموذج النقي لتطبيق النظام الرأسمالي العالمي الشره للربح، الساعي إلى استغلال كل ما هو متاح وممكن لتراكم الثروة لديها، بافتعال الأزمات،

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد الشجاع، دور الغرب في أزمات العالم الإسلامي، تقارير وتحليلات، جمع أحمد الشجاع، غير مبين مكان النشر والناشر، ٢٠٠٩م، ص ٣٥-٥٢.

وبالتدخل في صنع الأحداث، وبترتيب الأوضاع التي توجد فرصاً سانحة لتحقيق مكاسب تقوي النظام الرأسمالي وتدعم نمو السوق، دون اعتبارات لأي شيء، كغاية تبرر كل الوسائل؛ حتى يصبح السوق وقيمه المادية نموذجاً لتنظيم الحياة المجتمعية، ومرجعية للحكم على كل شيء.

وترجع قوة الولايات المتحدة إلى تفوقها المطلق في العديد من المجالات، ومؤشرات ذلك أنها:

- تعتمد على التصدير والاستيراد، ثم اعتماد اقتصاديات دول عديدة على التصدير لسوق الاستهلاك الأمريكي في ظل هيمنة شركات الإعلان الأمريكية التي تصنع الأذواق.

- تتفوق في إنتاج تقنيات الاتصالات والإعلام على الصعيد العالمي، واحتكارها للمعلوماتية، تنظيماً وتبادلاً، وتحديد نطاق البث وغيرها، رافضة إسناد هذه المهمة لأي منظمة عالمية[1].

- تحتكر التقنية الرفيعة والمؤسسات المالية ذات النشاط العالمي؛ بقصد «تحويل صناعات الأطراف التي تنتج من أجل الأسواق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن»، وهيمنة المراكز الرأسمالية على التصنيع من الباطن، والاستحواذ على الجزء الأكبر من الأرباح[2].

---

(١) راجع: نبيل على، إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية السنة ٣٠، العدد ٣٤٢، المجلد (٨)، أغسطس ٢٠٠٧م، ص ٩٠.

(٢) سمير أمين، مرجع سابق، ص ٨٠.

- تمكُّن الثقافة الأمريكية من النفاذ إلى كل ثقافات العالم؛ نتيجة لتفوقها في صناعة الثقافة الشعبية، وفي الإعلام المنتشر في كل دول العالم للإعلان والتسويق لنشر الإنتاج الفني والصناعات الترفيهية.

- تتفوق عسكرياً، فهي تملك ٨٠% من أسلحة العالم، وهيمنتها على حلف الناتو وتوظيفه للدفاع عن مصالحها، ومشروعية سيطرتها العالمية؛ ما مكنها من أن تكون اليد الخفية لنجاح أمركة العالم[١].

- تنفرد بالاستقطاب الأحادي العالمي، محتلة القطب الواحد المهيمن على العالم، ساعية إلى احتواء الدول في قارات العالم، وفي المقدمة الوطن العربي، أو «الشرق الأوسط»، وهي التسمية التي فرضتها أمريكا وصارت متداولة عالمياً.

وتأتي الدول العربية أو دول الشرق أوسطية أو دول اليورو أوسطية -كما تسميها الدول الرأسمالية الكبرى لتغيير هوية الوطن العربي- في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة المعلنة؛ لفرض هيمنتها عليها، وسعيها الحثيث لنشر العولمة؛ لأسباب وعوامل عدة أهمها[٢]:

- ضمان هيمنتها على النفط واحتياطياته في المنطقة العربية في العقود المقبلة؛ للسيطرة على المنطقة أولاً، والدول المتطورة ثانياً.

---

(١) راجع المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) سيار الجمل، مداخلات ومناقشات، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز ودراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص ٢٦٢.

- إدارة النظام الإقليمي العربي القادم للشرق الأوسط، وترتيب الأوضاع المواتية لفرض التسوية بين العرب والكيان الصهيوني.

- ضمان التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ للتحكم في سياسات هذه الدول، وتغيير مؤسساتها وأجهزتها، واحتواء الحركات الإسلامية (الراديكالية)، والوقوف ضد من يعارض خططها.

- تسريع آليات دخول دول المنطقة في مشروع العولمة.

ويرجع فرض المشروع التوسعي الأمريكي لعولمة العالم إلى تخوف أمريكا من التدهور. فنزعة أمريكا إلى التفوق والاكتمال من جهة، وشعورها بالتهديد من الإسلام، ومن دول صاعدة كالصين والهند واليابان من ناحية ثانية، يدفعها إلى أن تصيغ مشروعها، ومن بنية تتكامل وظائف عناصرها؛ حتى تكون أمركة العالم مخططاً للهيمنة.

ويتبين من منطق وأسلوب أمركة العالم أنَّ الولايات المتحدة لا تقبل المنافسة في الانفراد بالقرار على مستوى العالم، ولا تهمها المبادئ والقيم في سبيل الوصول إلى غايتها. والشواهد على ذلك عديدة في المنطقة العربية.

فزرع إسرائيل في المنطقة العربية ليس حباً في اليهود، ودفاعاً عن الدين اليهودي، حتى وإن أظهر رؤساء الولايات المتحدة أو بعضهم ميولاً دينية، وإنما لجعل إسرائيل شرطياً مدججاً بالسلاح، واستمرار هيمنتها؛ حتى يمكنها إتباع أوربا بأمريكا، وإخضاع الدول الأسيوية لإرادتها، وثانياً: بقاء العرب مفتتين، وإذلالهم وإخضاعهم صاغرين لإرادة أمريكا وإملاءاتها؛ لذلك

فرضاء أمريكا عن أية دولة عربية يمر عبر إسرائيل، وثالثاً: إجهاض أي مشروع توحيدي عربي، أو تنموي مشترك، وحتى يبقى العرب سائرين في ركب مشروع أمركة العالم.

والأهم من هذا أو ذاك «القضاء على الإسلام بدءاً من تحييد دوره في الحياة العامة للبلاد العربية، والحد من تمدده إقليمياً، ومروراً بمحاربة الجماعات المحافظة التي تتشدد في تطبيق الإسلام، أو تحكم باسمه، وانتهاءً بالعمل على إفراغ محتوى الإسلام من عقول الناشئة والشباب، من خلال عولمة نظم التربية العربية، وبواسطة نشر الثقافة الاستهلاكية، وتنميط الحياة الغربية في البلاد العربية.

وما يؤكد ذلك أن بكاء أمريكا على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد العربية ليس حباً فيها، وتوجهاً أخلاقياً تلتزم به، وإنما لابتزاز الحكام العرب وتحقيق مآرب سياسية واقتصادية، والأدلة على ذلك كثيرة .. ثم كيف تستقيم الديمقراطية وتصح في ظل آلية السوق التي تهدف إلى الربح كأسمى ما يكون دون اعتبار للقيم، ذلك أن التوسع الرأسمالي أدَّى إلى ظهور تناقض بين أيديولوجية النظام الرأسمالي الجديد وواقع الاستقطاب الدولي؛ مما يفرغ القيم، التي تدعو إليها الرأسمالية من كل مضمون حقيقي[1].

وفي الوقت الذي تبكي فيه أمريكا على قمع الحكومات العربية لحريات المعارضين لها، وتصدر بيانات الشجب والاستنكار، يلاحظ في الوقت نفسه

---

(١) برهان غليون، مرجع سابق، ص ٩٧.

أنها لا تحرك ساكناً عندما يقتل الكيان الصهيوني أطفال فلسطين، ويـــشرد شعباً بأكمله من أراضيه، وتنكل بالفلسطيني نهاراً جهاراً، لـــيلاً ونهـــاراً. ثم كيف يحق لأمريكا أن تخترق الشرعية الدولية، وتدمر العـــراق، وتـــستبيح أفغانستان، وتعتقل الآلاف من المسلمين في سجون سرية، وعلنية؟ إلى مـــا هنالك من الأمثلة العديدة التي تؤكد أن الديمقراطية وحقوق الإنـــسان لـــن تتحقق فعلاً طالما بقيت وسيلة للتلاعب السياسي من قبل الدول الرأسماليـــة الكبرى، وطالما استمر الفقر والجوع، واتسعت حدة التمايزات الاقتـــصادية والاجتماعية بين الدول والشعوب.

قد يقول قائل: إن العولمة تُوجد إمكانات هائلة لبلدان العـــالم الثالـــث لدفع عمليات التنمية، وتؤدي إلى تسريع التحولات الاجتماعيـــة والثقافيـــة والسياسية. وصحيح أن التدفق الحر للمنتجـــات والأفكـــار والمعلومـــات والمخترعات تقدم مزايا إيجابية لكل فرد. وصحيح أيضاً أن العولمة أدت إلى تحسن الحريات وحقوق الإنسان في كل دول العالم تقريباً. غـــير أن مزايـــا العولمة وإيجابياتها ليست متاحة لكل الدول والمجتمعات؛ حتى توظفها لخدمـــة التنمية وإنما العكس، فهي مرتبطة بسياسات الدول الكبرى؛ لأن غالبية البلاد العربية ودول العالم الثالث غير مهيأ للاندماج في العولمة؛ نتيجة لضعف بنياتها الاقتصادية والسياسية والتربوية، وما زالت البنية الحضرية متخلفة وغير قادرة على الاستجابة لمتطلبات العولمة، ولا تتوافر الكفايات العلميـــة والمهـــارات

عالية المستوى التي تتطلبها العولمة[1]، ثم أن ما يشهده اقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة[2] من تغيرات مذهلة، وخاصة في ميـــادين المعلومـــات والإعـــلام والاتصال يعمل على تعميق الهوة الحضارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، «بين من يملكون الاقتدار العلمي والتقني والاقتصادي والثقافي على مواكبـــة مستجدات التطور، واحتلال مواقع السلطة والنفوذ والتحكم والهيمنة المادية والرمزية، وبين من لا تتيح لهم أوضاع الإقصاء والتهميش والمحاصرة فرصـــاً متكافئة وعادلة للاستفادة المعقولة من مكتسبات التقدم الحـــضاري ومـــن امتلاك مؤهلات الجدارة»[3].

وإذا كانت العولمة سمحت بالتدفق الحر للمنتجات والمعلومات والترفيه، وأفادت الأفراد والجماعات، ورفعت قدراتها على أداء مهامها، فإن ذلك يتم بهدف زيادة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، واختراق ثقافات

---

(١) عبد الحق منصف، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٢) مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يعطي جل اهتمامه لبناء المهارات والقدرات للبحث عن المعلومات وتصنيفها وتنظيمها ومعالجتها وإتاحتها للجميع من أجل اســتخلاص المعرفة وإبداع معرفة جديدة وتوسيع نطاق تطبيقها في شتى أغرض التنمية الإنسانية عموماً والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً، بحيث تغدو صناعة المعرفة قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته يفوق في أهميته أي قطاع آخر. ومجتمع المعرفة كمفهوم وعملية تبنته الدورة الأولى للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، المنعقدة في جنيف في ديسمبر ٢٠٠٣م، بدلاً من «مجتمع المعلومات» الذي يركز على البنى التحتية التي توفر تقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام، وتكفل نشر المعلومات وتبادلها وتسويقها واستهلاكها. راجع: نبيل علي، إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) مصطفى محسن، تحولات عصر المعلومات، مدخل للنقد والاستشراف، مجلة عـــالم التربية، مرجع سابق، ص٩١.

البلدان العربية والعالم الثالث؛ لنشر الثقافة الاستهلاكية وتنميط الحياة الغربية من جهة ثانية، وهذه الأمور أفادت البلدان الرأسمالية من نواح عـــدة علـــى حساب إلحاق الضرر البالغ ببلدان العالم الثالث.

أما انتشار الديمقراطية في البلاد العربية وتحسن الحريات وحقوق الإنسان، فصحيح حدثت تحسنات مقارنة بما كان سائداً في الماضي، غير أن واقع الحال يشير إلى أنّ أغلبها شكلي، ويصب في نهاية المطاف في صالح الدول الكبرى، وتنميط الحياة الغربية، فضلاً عن توظيف الدول الكبرى لمثل هذه القـــضايا لابتزاز الدول العربية؛ لتحقيق مآرب اقتصادية وسياسية وتربوية، حتى صارت الديمقراطية وحقوق الإنسان الضحكة الكبرى التي تتسلى بها الدول الكبرى، أو الضحية الأولى التي تُقتل على عتبات المصالح الغربية.

وجملة القول: إنّ المستقرئ لعولمة العالم وآلية فعلها في بلـــدان العـــالم الثالث ومنها البلاد العربية، يجد أنها تحمل نذر حروب وتوترات عالمية بـــين الحضارات والقوميات والدول، إذ في الوقت الذي تنـــزع فيه العولمـــة إلى توحيد الأسواق العالمية وتدمج الاقتصاديات الوطنية والمنتجـــات، وتـــنمط الحياة الثقافية والسياسية، وتوجد تكتلات اقتصادية وسياسية وعـــسكرية؛ كي تفرض سيطرتها وهيمنتها على دول العالم الثالث خـــصوصاً، فإنهـــا في الوقت نفسه غدت تثير جملة من التناقضات الحادة بين قطاعـــات المجتمـــع وفئاته ومناطقه، وبين الأديان والمذاهب، وتولد الصراعات داخـــل وبـــين الدول، وصارت تفتت مكونات المجتمع على أسس دينية وعرقية وطائفيـــة ولغوية وعشائرية بصورة أخلت بالنمو المتوازن لمجتمعات العـــالم الثالـــث،

وأخذت تهدد وحدتها الداخلية، وتقلص استقلالية الدول وتضعف قدرتها على مواجهة مشكلاتها المجتمعية، وتعمل على تفاقم حدة الفقر والبطالة والتهميش، ونشر ثقافة الحقد والكراهية، وتفرخ أشكالاً من الحروب والجرائم، وباتت توسع حدة الفروق والتمايزات بين القارات والدول والفئات، وتنشر جملة من الأوهام حول التنمية وخيرها القادم، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وصارت تفاقم الأزمات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ونذر الحروب والأخطار الجسيمة.

ولعل أول إشكالية تثيرها العولمة هو الغموض الذي يكتنفها، والأهداف الخفية التي تبطنها، ويتبدى ذلك في أن واقع حال العولمة هو حالة تطبيع عالمي لعولمة نموذج الحياة الغربية بكامل أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية المدفوعة بأيديولوجية النظام الرأسمالي العالمي لتنميط الحياة الغربية، والعولمة بذلك هي فعل إرادي من الدول الرأسمالية الكبرى لاختزال (الآخر) وصولاً إلى إحلال (الذات) محل (الآخر) - عنوة وبالقوة - وتنتهي بأشكال حياتية معممة على سائر العالم، وما يستلزمه ذلك من شتى صور التدخل والقهر والإذلال التي تمارس على دول العالم الثالث للسير في اتجاه نمط حضاري واحد.

والعولمة بهذا المعنى والمغزى والفعل والنتائج فوق أنها طالع سوء ونذير شؤم فهي استعمار جديد تجاوز ما عرفته البشرية خلال تاريخها الطويل، إنها استعمار صامت يستلب العقل ويخترق الهوية ويمحو الخصوصية الثقافية، ويعطل الإرادة من أجل نهب ثروات الشعوب، لتتعدد بعد ذلك صور

التدخل للسيطرة والهيمنة على الشعوب المغلوبة على أمرها من فرض الشروط المجحفة إلى فرض الحصار والتجويع، ومن استخدام الحرب السافرة والتهديد بها إلى الحصار والخنق البطيء، ومن الترغيب بالمساعدات والقروض إلى الترهيب بقطعها، ومن شراء ذمم النخب السياسية والفكرية للدفاع عن العولمة والتبشير بها إلى تحويل زعماء الدول وحكامها إلى وكلاء للشركات العملاقة وسماسرة لمنتجاتها، ومن إملاء الأوامر للدول وحكوماتها إلى تحويل النخب الحاكمة إلى أداة لترويض شعوبها ودفعها إلى الدخول في زمن العولمة، وعلى قتل شعوبها بنفسها وتحميلها تبعات ذلك دون غيرها، ومن جعل الشعوب تتناقض وتتصارع فيما بين مكوناتها إلى أن تفتك نفسها بنفسها، إلى غير ذلك من الأمور التي ما تلبث أن تتراجع أخطار لتظهر هي وغيرها أخطاراً أخرى أشد قوة وفتكاً.

وتشير الوقائع المشاهدة إلى أنّ عولمة العالم الثالث هدف تسعى إليه الدول الرأسمالية الكبرى، إلا أن البلاد العربية هي العقبة الكبرى أمام مشروع عولمة العالم؛ لأنها تمتلك حضارة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، وتحمل رسالة إسلامية صالحة لكل زمان ومكان، ولديها بنية داخلية متماسكة تمكنها من الدفاع عن نفسها، وتعرضت خلال تاريخها الطويل لشتى صنوف الكوارث والمحن دون أن تفقد وجودها ويتراجع زخم استمرار حضورها الدولي الفاعل والمنفعل، وظلت حضارتها تتمتع بقدرتها على استيعاب الجديد النافع، والتعايش مع (الآخر) مهما كان دينه ولونه ولغته وثقافته، باعتبار ذلك واجباً دينياً قبل أن يكون واجباً إنسانياً وأخلاقياً.

وهنا فالبلاد العربية وإسلامها يمثل - كما يذهب منظرو العولمة وقادة الدول الكبرى وساستها - الخطر الأكبر والتحدي الاستراتيجي الذي يجب التغلب عليه لعولمة النظام الرأسمالي العالمي الجديد على البلاد العربية[1] وعلى كل العالم.

لذلك لا غرو -هنا- إن اشتدت هجمة الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً على الإسلام والبلاد العربية والإسلامية، وتزايدت حدة تدخلها العلني والسافر في كل الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد العربية تقريباً؛ لتسريع عولمتها، حيث تتخذ الدول الرأسمالية الكبرى من العولمة مشروعاً لنهب خيرات البلاد العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث، وثقافة لقهر الشعوب العربية، وأيديولوجية لإدارة الصراع مع العرب، فرادى ومجتمعين، سلاحها في ذلك المال، والتقدم العلمي والتقني، وثورة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية، وأداتها الشركات العملاقة العابرة للقارات، والمنظمات الدولية، والقوة العسكرية، وهدفها إزالة الحضارة العربية الإسلامية وإلحاق العرب بالمواطنة العالمية.

---

(١) وفي هذا الشأن، وعلى سبيل المثال، يقرر «صمويل هنتنجتون» مؤلف كتاب صدام الحضارات، أن الصراع القادم سيكون بين الإسلام والغرب؛ كون الإسلام هو التحدي الأكبر أمام الغرب، نتيجة الصحوة الثقافية والاجتماعية، وخصوصاً بين الشباب والمثقفين والطبقة الوسطى كالأطباء والمعلمين والمحامين، وموظفي الدولة، وجماهير الفلاحين الذين ضاعفوا سكان المدن. وهذه الصحوة الإسلامية أعطت ثقة متجددة للمسلمين في قدرة حضارتهم وقيمهم المتميزة مقارنة بالغرب. رسول محمد رسول، من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات، قراءة نقدية في مقولة هنتنجتون، صحيفة الثورة، العدد ١٤٧٤٣، ٢٤مارس ٢٠٠٥م.

فحوى عملية عولمة التربية والثقافة وآليات فعلها

يقصد بالثقافة ببساطة وعمومية: جميع طرائق الحياة المشتركة التي طورها الناس في المجتمع، سواء على مستوى طرائق التفكير والتصرف والشعور، التي يعبر عنها مثلاً في الدين واللغة والقانون والسلطة والفن والعادات، أو على مستوى المنتجات المادية وأساليبها مثل المنازل والملابس والأدوات وأساليب ووسائل العمل[1]. وينسحب هذا المعنى على الثقافة بوصفها سلوكاً متعلماً ينتقل إلى الناشئ بطريقة اجتماعية مشتركة يمارسها الشعب أو جزء معين منه.

وتخصيصاً لمعنى الثقافة باعتبارها عملية متعلمة، ولأغراض هذه الدراسة تُعرف الثقافة حسب ما ذهب إليه «غيرنز» بأنها: «نظام من التصورات الموروثة، التي يعبر عنها بأشكال رمزية والتي بواسطتها يتواصل البشر، ويطورون معرفتهم عن الحياة، ومواقعهم من الحياة.. ودور الثقافة هو

(١) ج. ف. نيللر، انثروبولوجيا التربية، الأصول الثقافية للتربية، ترجمة محمد منير مرسي وآخرون (القاهرة: عالم الكتب، د. ت.) ص ١٤.

إسقاط المعنى على العالم وجعله مفهوماً. وبذلك فالثقافة تتألف من الرموز[1] الناقلة للمعنى»[2].

كيف تحدث عولمة التربية؛ حتى تؤسس العولمة قواعدها في البلاد العربية والعالم الثالث؟ وكيف تمارس آليات عولمة التربية فعلها في البلاد العربية؛ حتى تغدو عولمة التربية منطلقاً أو سبيلاً لعولمة الثقافة والمجالات الأخرى؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات بداية يمكن القول: إن العولمة ما كان لها أن تتم وتنعقد شروط قيامها إلا من خلال تغيير فكر المتلقي لها، أي من خلال تشكيل الوعي والوجدان، واقتناع الناس بها وتقبلهم لها. بمعنى أن مدخلها هو النظام الثقافي للفكر الجمعي للجماعة أو المجتمع، فهي تستهدف السيطرة على الإدراك لتشكيل الوعي الفردي ثم الجماعي

---

(1) الرمز هو أي فعل أو حدث أو علاقات أو رموز أخرى تقوم خلال استعمالها الاجتماعي مقام شيء آخر، أي يميز بين الإشارة إلى شيء وبين الشيء نفسه. والرموز لا تحل مباشرة محل الأشياء، بل محل مفاهيم لتلك الأشياء والأحداث.. وعندما يعبر عن المفاهيم في لغة تصبح هذه الرموز كلمات ذات معنى محدد في مجتمع معين أو جماعة معينة. وهكذا فعالم الإنسان برمته مفعم بالرموز التي أوجدتها الثقافة عن طريق اللغة. وباستخدام الرموز المادية واللامادية يتعلم الإنسان كيف يلائم نفسه مع البيئة التي يعيش فيها، وكيف يلائم البيئة مع نفسه. راجع د. ف. سويفت، اجتماعيات التربية، ترجمة محمد سمير حسانين، ط٢ (طنطا: مؤسسة سعيد للطباعة، ١٩٧٧م) ص ٢٧.

(2) كليفورد غيرنز، تأويل الثقافات، مقالات مختارة، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، عرض كتب وقراءات، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧٤، السنة ٣٢، ٢٠١٠م، ص١٨١

واستلابه[1]، عندها تأخذ العولمة طريقها لاختراق الثقافة وتفكيكها تمهيداً لطمسها والحلول محلها.

وتفسير ذلك: لما كانت الثقافة أداة الحفاظ على المجتمع واستمرار حياته من أبعاده الفكرية والمادية، والتربية أداة الثقافة، نشراً وتجديداً؛ فإنها المدخل العملي لعولمة الثقافة، أي أن عولمة التربية هي السبيل لعولمة الثقافة، ومن ثمّ وضع الأسس لعولمة المجالات الأخرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حتى وإن سبقت عولمة المجالات المادية عولمة الثقافة؛ لأن العناصر المادية تكون أسرع من العناصر الفكرية، غير أن استمرار عولمة العناصر المادية يتوقف على حدوث تغيرات في الفكر الجمعي للثقافة؛ كي تصبح العناصر المادية جزءاً من البناء الاجتماعي القائم.

والحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن انتقال العناصر الثقافية -المادية منها والفكرية- بين الثقافات أمراً طبيعياً، بل وضرورياً؛ لتفاعل الثقافات ونموها وازدهارها، والمعروف أن العناصر المادية تكون أسرع انتقالاً بين الثقافات -كما أسلفنا- وتحدث تحولات داخل الثقافة قد تصل إلى ثوابت الثقافة، ومرد ذلك أنه لما كانت العناصر المادية هي نتاج البناء الفوقي أو العناصر الفكرية للثقافة وأحد مظاهرها، فإنه عند انتقالها إلى ثقافة أخرى تتوارى مضامينها الفكرية، والأيديولوجية، ولا تظهر لمستهلكها؛ لأنه ليس

---

(١) محمد عابد الجابري، العرب وتعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ص٣٠١.

بحاجة لأن يتفحص مضمونها طالما أنّها تؤدي وظيفتها وتشبع رغباته المادية، وخاصة لدى عامة الشعب، ولكنها بأثرها الفكري المتضمن فيها تحدث تغيراً سلوكياً، وتعدل قيماً، وتبدل مفاهيم، وخصوصاً إذا طال أمـــد اســـتهلاك منتجات الثقافات الأخرى، وذلك بتعديل وتحوير العناصر الفكرية، التي تبدأ من الشكل أو المظهر الخارجي، وتظل تتراكم تدريجياً محدثة تحولات كيفية ما تلبث أن تصل إلى لب الثقافة، بمعنى أنها تكون قد أحدثت تغيراً في البناء الفكري في مفاهيم المعاني والمعرفة، وأنماط السلوك والعلاقات والقيم، أي أن العولمة تترسخ في الوعي عن طريق وسائل نشر الثقافة؛ حتى تصبح جزءاً من الواقع الحياتي للمجتمع.

أما كيف يتم عولمة التربية فالشرح الآتي يوضح ذلك.

الثابت أنّ عملية التربية تتم من خلال اتصال الكائن البشري بـــالمحيط الذي يعيشه، ويحتك به ويتفاعل معه، حتى يكون عـــضواً منـــدمجاً فيـــه. والاتصال، بوصفه عملية اجتماعية، تنشأ بالضرورة لنقل ثقافة المجتمـــع إلى أعضائه الجدد وتكوين شخصية المجتمع الدالة عليه وتجديدها.. ولقد تطورت عملية الاتصال عبر العصور التاريخية والحضارات، وأخذت أشكالاً وصوراً تدرجت من السهل إلى الصعب، ومن البساطة إلى التعقيد، ومن الفـــرد إلى المجتمع، ومن الذات إلى الآخر(١).

---

(١) عبد الله أحمد يحي، الإعلام التربـــوي، مفهومـــه، مجالاتـــه، وأنـــشطته، وفنونـــه (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٨م) ص ١٧.

وبطبيعة الحال فأول صور الاتصال تتم بواسطة الثقافة الشفوية من خلال اللغة المنطوقة والصورة المكتوبة، ومن خلال مجموعة الأقوال والأفعال التي يمر بها الطفل وردود أفعاله إزاءها.. وعن طريق الاتصال تنتقل إلى الطفل العناصر الثقافية أثناء احتكاكه بما يسمع ويشاهد، محاولاً الاستجابة للجماعة بأن يسلك في ضوء ما تتوقعه الجماعة منه. أي أنه حوّل ما يسمع ويشاهد إلى رموز ومعان فكرية؛ بناءً على ما أدركه ووعاه، وذلك بأن يعمد إلى جعل رموز ومضامين المواقف التي يمر بها سبيلاً لمحاكاتها بالأقوال والأفعال المماثلة، أو السلوك المنتظر منه، ثم ما تلبث صور الاتصال تنتقل إلى الثقافة المكتوبة (المقروءة) الأكثر تجريداً، التي يحصل فيها القارئ على المعاني والأفكار من الرموز المكتوبة دون الاستعانة بالرموز المنطوقة، وبدون صوت أو تحريك شفاه. أي أن البصر والعقل هما العنصران الأساس في أدائها، بمعنى تشترك في أدائها الوظائف العضوية (الفسيولوجية) والقدرات الذهنية (العقلية)، غير أن القراءة الصامتة يحصل من خلالها القارئ على أفكار ومعان ومفردات ودلالات أكثر من القراءة الجهرية[1].

وبذلك، فالاتصال يشير إلى الطريقة التي تنتقل بواسطتها المعلومات والأفكار محملة برموز ومعاني ودلالات بين الناس في الأوساط الاجتماعية التي يتفاعلون داخلها، ووفقاً لأنظمة العلاقات الاجتماعية القائمة، سواء أكانت بين شخصين، أم بين جماعتين، أم بين جماعات المجتمع، أم بين المجتمع

---

(١) www. medialit.org ٢٠٠٩ النظرية والمنهج في الثقافة الإعلامية، إلزابيث نومان.

القومي ومجتمعات أخرى. وفحوى عملية الاتصال هو مشاركة شخصين أو أكثر في الخبرة، أو بين طرف يرغب في نقل معلومات أو خبرات إلى طرف آخر يحتاجها، أو إلى آخرين لتحقيق غاية معينة، أو لإتمام عمليات التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإعلامية..الخ[1].

وثمة فرق بين الاتصال والاتصالات، حيث يقصد «أدوارد سابير» بالاتصال العمليات الأولية المتمثلة في السلوك الشعوري واللاشعوري الذي يقوم عليه الاتصال. ويشمل أربع عمليات هي: اللغة، والإيماء بأوسع المعاني، وتقليد السلوك الظاهر للآخرين، والإيماء الاجتماعي. في حين يطلق على الاتصالات: الوسائل الثانوية وتشمل: الأدوات والنظم التي تساعد على الاتصال كالتخاطب بالإشارة، والنداء بالنفير، والتلفزيون، والفيلم.. الخ[2].

وفي حين شكلت العمليات الأولية -كما يري سابير- أساساً في الحضارات التاريخية، شكلت الوسائل الثانوية أساساً للاتصالات في الحضارات المتقدمة، حيث تطورت الوسائل الثانوية إلى فنون مادية متطورة؛ كونها تشترك في خاصيتين، أولاهما: أنها تقوم بالاتصال اللغوي في المواقف المختلفة دون المشاركة فيه أو الحضور وجهاً لوجه، ومنها: الاتصال بالإيحاء والحركة مثل: فنون التصوير والسينما والتلفزيون. وثانيهما: أن الفنون

---

(١) عبد الله أحمد يحي، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) نقلاً عن: سعيد إسماعيل علي، التعليم والإعلام، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العددان ١-٢، المجلد ٢٤، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٥م، ص ١٠٠.

الثانوية أخذت تنفذ العمليات الأولية للتقليد والإيحاء الاجتماعي بوسائل غير مباشرة. فمثلاً لا يقوم التلفزيون بالاتصال بنفسه، وإنما يقوم بذلك عندما يقوم به شخص، أو مرسل لاستقبال رموزه(١).

ويبدو مما تقدم أنّ الاتصال: هو العملية. والاتصالات هي الوسائل أو تقنية الاتصالات التي تنفذ هذه العملية. وتشمل تقنية الاتصالات الحديثة: الوسائل السمعية، والوسائل البصرية، والوسائل السمعية البصرية التي تستخدم أساليب ووسائل (تقنية) متعددة تتعدد بحسب نوع الاتصال، والهدف منه، والأجهزة المستخدمة، وطبيعة مصدره، وما توظف من مثيرات حسية لزيادة التأثير في المتلقي لها وتفاعله معها.

والواضح أنّ لتقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية خصائص فريدة؛ ما يجعلها تتميز على وسائل الاتصالات الشفوية والمقروءة. فأجهزة الشاشة تخاطب حاستي السمع والبصر، وعرض الصورة والصوت في آن واحد فوق أنها تتجاوز حواجز المكان والزمان، وأنها سريعة وفاعلة، فهي تعطي قوة في الإقناع(٢). ولأنها تخاطب أحاسيس الناس ومشاعرهم، وتعمل في اتجاه واحد؛ فلها تأثير سريع وسهل في تكوين الاتجاهات والعادات وأساليب الحياة الجديدة. وهي لذلك لها قوة في التغيير الثقافي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) أنور طاهر رضا، الثقافة: سباق الورقة والشاشة، سلسلة إضاءات، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٦م، ص ٧٩.

وبما أنّ تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات مصممة لكل الناس كباراً وصغاراً، ومتنوعة البرامج، وتصل إلى غرف النوم، وهي تنـــقل وجهة نظر أو أيديولوجية المنتجين لها، فلها قدرة فائقة على اختراق الثقافات التقليدية، بدءاً من إثارة الشبهات حول القيم والعادات والتقاليد، ومـــروراً بزعزعـــة اليقين فيها، وفي جدوى مسايرتها للتغيرات الحاصلة، وانتـــهاءً باســـتبدالها بثقافة جديدة؛ ذلك أن اختراقها لبعض عناصر الثقافة التقليدية - والثقافـــة: نظام متماسك ومتفاعل الأجزاء- كاف لتفكيك أجـــزاء البنـــاء الكلـــي للثقـــافة، عندها ينفرط عقد الثقافة، فيدب الوهن والضعف فيها، وتأخذ في التحلل والزوال.

ويمكن تفسير ذلك من خلال ثقافة العولمة المعتمدة على ثقافة الـــصورة السمعية البصرية. فطالما أن الاتصال المعاصر أصبح معظمه يتم عن طريـــق الصورة السمعية البصرية، وأن الصورة حلت محل الثقافة الشفوية والمقروءة؛ فقد غدت ثقافة الصورة السمعية البصرية الواسطة الرئيسة لفهـــم العـــالم والعيش فيه، أي باتت وسيلة لتشكيل وعي الإنـــسان المعاصـــر وتكـــوين شخصيته في إطار ثقافة العولمة.

أما كيف تعمل الصورة لتشكيل الشخصية المعاصرة، فيمكن القول: إن الصورة تعتمد على الحواس لنقل العالم الخارجي إلى العقل من خلال لغـــة الشكل والصورة. ولأن الصورة لا ترتبط بواقع حقيقي، فإنها لذلك تتجاوز حدود الوقع المدرك اللحظي لاستـــدعاء الواقع الخيالي الرمزي ومعايـــشته

كما لو كان واقعاً حقيقياً[1]، وذلك بغرض ترجمة الصور الحسية إلى مدركات عقلية، حيث يقوم العقل أو التفكير البصري بالعمليات الإدراكية متحركاً عبر إطار زماني مفتوح متحرراً من قيود المكان، لإجراء التمثيلات الداخلية للمدركات الخارجية؛ بناءً على خبرات الشخص الحسية.

والتمثيل، عموماً، هو العملية التي يقوم بها الإدراك لاستخلاص المعرفة، وجعلها في متناول العقل، بناءً على استدعاء المعلومات من الذاكرة لإعادة البناء المعرفي من خلال دمج مفردات وعناصر كثيرة تبعاً لما يتطلبه موقف التمثيل، حيث يقوم الإدراك بمشابهة الواقع الحقيقي بصورة تكون مطابقة أو قريبة، في شكله العقلي، من الصورة الأصلية العيانية، وذلك بإحلال شيء محل شيء آخر، أو يرمز له ببديل آخر[2] شبيه بالخبرة الإدراكية الأصلية، حتى يكون الشخص على وعي ذاتي بها.

وبذلك يقوم العقل بتحويل الصور الحسية إلى صور عقلية تبدو أصلية تماثل ما هو موجود في الواقع الحقيقي، أي أن العقل مثّلها برموز؛ كي تبدو واقعية له.

وفي عصر ثقافة الصورة السمعية البصرية غدا الاتصال عبر تقنيات الاتصالات والإعلام والمعلومات واسطة لتقديم المعلومات وتشكيل الجانب

---

(١) شاكر عبد الحميد، عصر الصورة: السلبيات والإيجابيات، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣١١، ٢٠٠٥م، ص ٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.

الأكبر من شخصية الإنسان المعـــاصر، بمعـــنى أن الصورة السمعية البصرية في عصر العولمـــة هيمنت على الواقع، وصارت المحاكاة والمماثلة التي يقـــوم بها عقل الإنسان السبيل لتشـــكيل الوعـــي ونمـــو الشخصية؛ على أساس أنها أصبحت مصدراً رئيساً لمعلومات الشخص المعاصر وخبراته وتـــصوراته عن الواقع، وتمده بأنماط التفكير والقيم وأساليب الحياة، وتكسبه القـــدرات العقلية والوجدانية.

وبما أن الصورة السمعية البصرية متحررة من قيود الزمـــان والمكـــان، وتطلق العنان للتفكير بعيداً عن أحكام خاصة بالواقع المعاش؛ فإن الصور غير المحددة الأصل أصبحت مكتفية بذاتـــها دون الرجـــوع إلى الواقع الحقيقي، أو الواقع الموجود، وبالتالي صار إنتاج العقل للتمثيلات المعرفية لا تمثل أصلاً محدداً؛ لأن الصورة السمعية البصرية المركبة التي تنتجها الوسائط المتعـــددة أكثر واقعية من الصور الواقعية، بل غدت الصور تنتج واقعاً جديداً خلابـــاً وجذاباً يدفع المرء إلى الانبهار به، وحلماً يتمناه(1).

وفي هذا السياق يعتبر «بودريان» العالم أنّه مجرد صور نقلاً عن صور؛ لأن الصورة أصبحت ذات أصول متعددة. وهيمنة الصورة على الواقع جعل العالم مجموعة عمليات تحاكي الصور غير ذات الأصل المحدد(2). لذلك أخذ الواقع يتآكل ويفقد نفسه تدريجياً أمام عالم الصور المتخيلة والوهمية؛ حـــتى

---

(1) المرجع السابق، ص ٤٠.
(2) المشار إليه في: المرجع السابق، ص٣٩٣.

صار صعباً التمييز بين المتخَيل والواقعي؛ لأن كل ما هو متخيل صار جـــزءاً من الواقع، وكل ما هو واقعي يصبح مكوناً صغيراً في ما هو متخَيل[1].

والمثير في تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات أنّها غــيرت طبيعــة الاتصال، ومحتواه وأساليبه ووسائله، وزمنه ومكانه، والغاية النهائية منه. إذ بتطور تقنية الاتصالات والإعلام والمعلوماتية تم تشبيك العالم وجعله قريــة كونية واحدة، أخذت فيه تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات تحل محــل التواصل القديم، وصارت أكثر انتشاراً وأقوى تأثيراً؛ لذلك تراجع التواصل المباشر بين شخصين، أو بين أطراف تتفاعل في الوسط الاجتماعي كما كان يحصل في السابق، وبالتالي أخذ العالم المادي يتلاشى، وتقلصت -إلى حــد كبير- التجربة الحية واللقاء المحسوس، وضاقت علاقات التفاعــل الحميمــة والمشاعر الإنسانية الدافئة ليحل محلها اتصال لامادي بارد ومن بعيد، وبذلك انفصل الفرد عن الواقع المادي، وربُط بعالم لا مادي، بأفراد وجماعات بعيده عنه يتفاعل معها من بعد من خلال الصور السمعية البصرية المتلاحقة، الــتي لا تتطلب أكثر من تحريك العينين والإصغاء لإدراك هــذا الواقــع البعيــد المتخيل لإغناء العقل دون التفكير في دلالاتها.

ويؤدي تكثيف الاتصال على الصور الحــسية أو المــشاهد البــصرية السمعيـــة من بعيد كوسيلـــة للاتصـــال والتفكير، إلى تغييب عقل الناشئ أو الشخص عن رؤية الواقع، الذي أتت منه الــصور الــسمعية البــصرية،

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٢.

ويضعف قدرات العقل على تفحص مضمون الاتصال وتحليله ونقـــده؛ لأن تراجع الوجود المادي في تجربة الشخص، وبين معارفه وتجاربه تقـــل أكثـــر فأكثر[1]؛ مما يدفع الشخص لاستبدال العلاقات الأصلية الحية بـــالتمثيلات المتخيلة أو الصور الذهنية المنمطة، التي تصيغ أشكال التفاعل بـــين البـــشر؛ كون الصور -عموماً- أكانت ثابتة أو متحركة تعكس زاوية جزئية عـــن المكان أو الواقع، ذلك أنّ الصور هي تمثيل للواقع، وليست الواقع ذاته[2].

وبذلك فالصورة «لها قدرة هائلة على طمس الواقع، أو قل قتل المقدرة الجدلية للتمثيلات الواقعية، والتي تشكل وسائط -مفهومة وجلية ومتطورة- للواقع»[3]، على أســـاس أن التمثيل للواقع الخيـــالي الرمزي يكون أكثـــر تأثيراً من الواقع الحقيقي؛ كون الواقع الخيالي يخضع لتأويل الـــشخص ومـــا يريد أن يضفيه عليه، أما الواقع الحقيقي فهو محدد سلفاً وإمكانيـــة تأويلـــه محدودة للغاية.

---

(١) جون ميلتسون، العولمة والثقافة: تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمـــة إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب، العدد ٣٥٤، أغسطس ٢٠٠٨م، ص ٢١٠.

(٢) عبد الرحمن عزي، عولمة المكان الرمزي وتفكيك العلاقة القيمية والتاريخيـــة مـــع الأرض في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٣١، العدد ٤٥٢، المجلد ٦، ٢٠٠٨م، ص٢٧.

(٣) أحمد زائد، عولمة الحداثة وتفكـــيك الثقافات الوطنية، عـــالم المعرفـــة، الكويـــت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١، المجلد ٣٢، يوليو/سبتمبر ٢٠٠٣م، ص ٣٠.

والذي يحدث هنا أنّ الواقع الخيالي أو الرمزي أو البعيد يصبح مألوفاً ومعيارياً؛ لأن الواقع أو المكان الذي تقدمه تقنية الاتصالات والإعلام يمثل واقعاً رمزياً يغاير الواقع المادي الحقيقي؛ وبذلك تؤسس تقنية الاتصالات والإعلام واقعاً رمزياً يتحدد بمدى اقترابه أو بعده من الواقع الحقيقي بناءً على نوع الاتصال، والظروف التي يعيشها هذا الشخص أو ذاك؛ ليغدو بعد ذلك الواقع (اللامادي الرمزي) هو الحقيقة الرمزية لتكوين صور ذهنية نمطية متحيزة، أو مخادعة، أو ناقصة، أو جزئية عن ذلك الواقع اللامادي[1] من ناحية، ثم أن وعي الشخص بحدود الزمن يعكس صوراً من التداخل بين الأزمنة؛ ما يجعله يعايش أزمنة متعارضة في بناء ثقافته وسلوكه، وبناء الذات الفردية الاجتماعية[2].

وحصيلة هذا الوضع بالنسبة للشخص أنّ العلاقة بين الصور الذهنية الخيالية المنمطة والواقع المادي أو الحقيقي تنتفي؛ نتيجة لتلاشي المسافات بين عالم الصورة وعالم الواقع، كون التمثيلات المتخيلة الوهمية تحل محل الواقع المادي أو تمنعه من الظهور؛ لأن الرموز والإشارات من بعد تأخذ في تشكيل وعي الأفراد ومشاعرهم من خلال تقديم أنماط جامدة من التواصل يتم تداولها عبر العالم عن أساليب حياة الناس والعلاقات بينهم، وعن العمل والسياسة والفن والقيم. وهذا الواقع المتخيل يعيد إنتاج نفسه بصورة

---

(١) عبد الرحمن عزي، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٢) أحمد زايد، مرجع سابق، ص ٣٠.

متكررة، وبصورة نمطية متلاحقة؛ حتى لا يتاح للعقل تفحصه وإثباته؛ كون هذا الواقع المتخيل يعيد إنتاج نفسه بأعداد لا نهاية لها، ودون الإشارة إلى سبب الإعادة أو مرجعية تحكم عليها[1].

ثم إن التواصل من بعد، أو عبر التقنيات الحديثة لا يقيم علاقة بين الشخص والجماعات والعالم، سواء من الناحية المعرفية، أو من الناحية الجمالية، أو من الناحية الأخلاقية؛ كون معاني الصور كثيرة، وكل شخص يفسرها بناءً على خبراته السابقة، وما يحب أن يضفيه خياله عليها، وبالتالي تخلو من المشاعر العاطفية واللقاءات الحميمة والتفاعلات الذاتية المتبادلة الصريحة والضمنية؛ مما يجعل التفاعل ملتبساً ويفقده طابعه القيمي الواضح وأساسه الأخلاقي.

ومن جهة أخرى، فالتواصل من بعد يجعل الواقع الحقيقي يتلاشى ويفقد أهميته، ومن ثم يقل ارتباط الشخص بالأرض وبالواقع الحقيقي الذي يعيشه وبهمومه، وبتراجع التزامه بالقيم ومسايرته لأنماط الثقافة الوطنية، ويفقد الماضي قيمته لديه مقابل تزايد اهتمامه بالمستقبل.

وحيث إن العولمة تستهدف النشء والشباب في المقام الأول؛ كون الحصانة الداخلية لديهم لم تتكون بعد، فإن تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات، التي تحاصرهم منذ نعومة أظفارهم، ومعظم أوقات حياتهم هي

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.

التي تُكوّن شخصية موجهة؛ حتى تفكر وتسلك وفق توقعات الآخرين، تبدأ بالمحاكاة والتقليد، وتنتهي بتمثل الشخصية من الخارج.

وكون تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات يقف خلفها النظام الرأسمالي العالمي، المحكوم بمنطق الربح على ما عداه، وتحتكرها الدول الرأسمالية الكبرى عبر شركاتها العملاقة لنشر الثقافة الاستهلاكية؛ فإن هذه التقنيات تؤدي وظائف تجارية وترفيهية وثقافية واتصالية، دعَّم ذلك وجسَّده حدوث نقلة نوعية للبنى الاتصالية الاقتصادية؛ نتيجة اندماج ثورة الاتصالات بثورة الاقتصاد، وتمثل ذلك[1]:

- تعميم تقنيات الاتصال المكتوبة والسمعية البصرية، وتحويل مستوى العلاقات بين شرائح المجتمع من العمودي إلى الأفقي، وتحويل الاتجاه الاتصالي من الرأس إلى القاعدة بمضمون سيادي آمر يسمح بتفاعل كل الحضور كما لو كان يحدث في المجتمعات التقليدية.

- تحول البحث في مضمون المنتج ومادته إلى الشكل أو المظهر المرئي؛ بتقديم تفاصيل المنتج وجودة الشكل على مضمونه.

- تحول قيمة الرأسمال مما هو مادي صلب وثابت كالمصانع والبضائع إلى ما هو لا مادي نقدي سيال، وقابل للتحويل كهدف لتراكم رأس المال.

---

(١) محمد شكري سلام، ثورة الاتصال والإعلام: من الأيديولوجيا إلى الميديولوجيا، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد١، المجلد ٣٢، يونيو/ يوليو ٢٠٠٣م، ص ٩٩.

- مَكن تحول الاتصال من البطيء والمكشوف إلى الاتصال السريع والسري الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد اللامادي؛ وهذا يجعل من الاتصال شبكة من العلاقات والمعارف، ويعطي هيمنته لتقنية الاتصالات على ما سواها.

يتضح مما تقدم أنّ عولمة البلاد العربية والعالم الثالث هي عملية تتأسس في الفكر، وهذه في جوهرها عملية تربوية أساساً. فإذا كان الاتصال هو العملية التي بموجبها يتعلم الكائن البشري كيف يعلم نفسه ويكوّن شخصيته بالصورة التي يريدها في إطار ثقافة مجتمعه، فإن الاتصال لا يتم ولا يؤدي نتائجه المنتظرة إلا بواسطة عملية التربية، المدرسية واللامدرسية، وما ينشأ بينهما من أوجه تعاون وتكامل؛ بحيث إذا طغت إحداهما على الأخرى تولت الدور الأكبر، وأخذت تهمش الأخرى؛ نتيجة لما بينهما من نواح اختلاف.

ونظراً لتطور تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات، حتى غدت منظومة عالمية تربط كل أجزاء العالم؛ فإنها صارت تقوم بالعديد من وظائف التربية المدرسية، وتتغلب عليها في بعض الأحيان، وتتولى الدور الرئيس في التربية اللامدرسية وتكاد تحيّدها في كثير من الأحيان.

وبالنظر إلى مدى تغلغل تقنية الاتصالات والإعلام والمعلومات في البلاد العربية، ومستوى هيمنتها على تربية النشء والشباب العربي، وتشكيل شخصياتهم، يمكن القول: إن نظم التربية العربية خاضعة للعولمة، تمارس فعلها

فيها بأوزان وصـــور مختلفـــة، ويتبدى ذلك في عدة مظاهر، سيتم تناولهـــا في حينها.

وفي ضوء ما سبق، فإن ما تهدف إليه عولمة التربية العربية هو فـــرض نموذج تربوي موحد في البلاد العربية مماثل لما هو قائم في الدول الرأسماليـــة الكبرى، بنظام تربوي واحد، وبمناهج تعليمية موحدة، وبأساليب ووســـائل مشتركة؛ كي يعيد هذا النموذج إنتاج الحضارة الغربية في بـــلاد العـــرب، وذلك باستنساخ أجيال مقطوعة الصلة بعقيـــدتها وخـــصوصيتها الذاتيـــة، وبتكوين الإنسان العربي اللامنتمي الفاقد لمقوماته الحضارية الأصيلة؛ حـــتى يتوحد مع نموذج الحياة الغربية بكل أبعادهـــا الأيديولوجيـــة والاقتـــصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية وطرائق التفكير ونمـــط الـــذوق والعواطف والمشاعر، ومن ثم ذوبان الأمة العربية الإســـلامية في الحـــضارة الغربية وتوحدها معها في نهاية المطاف.

مظاهر العولمة في البلاد العربية

العولمة لا تفرق بين قارة وأخرى، وإقليم وآخر، وبين دولة وأخرى، فهي عالمية في طابعها، شاملة في آليات عملها، محددة في غايتها، لها سلطة كونية تفرضها على دول العالم، ولكن اتساقاً مع عنوان الدراسة الحالية ومراميها التي تقصدها يمكن التركيز على مظاهر العولمة في البلاد العربية ليس لوجود خصوصية في البلاد العربية، وإن كان الأمر كذلك، وليس لتماثل مظاهر العولمة بين دول العالم الثالث، ومنها البلاد العربية، وإن كان الأمر كذلك، وإنما للنظر في طبيعة العلاقة القائمة بين مظاهر العولمة والتربية في البلاد العربية؛ نظراً لخصوصية فعلها فيها، واستهدافها أكثر من غيرها، مع التأكيد أن الفارق بينها إنما من حيث مداخل العولمة، وحدّة تأثيرها وقوة فعلها، وإن اتسعت زوايا المعالجة لتشمل العالم الثالث كلما اقتضت الضرورة إبراز مظاهر العولمة المشتركة، ومن هذه المظاهر:

١- مظاهر العولمة الاقتصادية ومتطلباتها التربوية:

مصدر نشأة العولمة أصلاً ومحور ارتكازها هو الاقتصاد، مفهوماً ومضموناً ونتائج، قبل أن تظهر وتتشكل العولمة السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية، على أساس أن الاقتصاد هو قاعدة بناء النظام الرأسمالي في الدول الغربية، فلسفة وأيديولوجية، نهجاً وتطبيقاً، بوصفه نموذجاً يميز حياة الحضارة الغربية، ويطبعها بسمات دالة عليها. وهذا النظام أصبح -بحكم عوامل داخلية وخارجية- هو نمط الحياة الذي ينبغي أن يسود العالم باعتباره يمثل المرحلة النهائية لتطور المجتمعات البشرية، كما يقدمه أصحابه.

وعلى هذا الأساس، طبيعي أن تكون العولمة الاقتصادية هي رأس حربة النظام الرأسمالي العالمي لعولمة العالم. ولا مندوحة هنا أن تكون العولمة الاقتصادية هي الصورة الأكثر وضوحاً والأقوى سرعة وتحققاً في الوقت الراهن وأوضح مما هو معولم ثقافياً وسياسياً وتربوياً.

واللافت في النظام الرأسمالي العالمي الجديد أنّ المعرفة أعادت صياغة نمط التطور والتنمية في الاقتصاديات الرأسمالية، حيث صارت المعرفة المصدر الرئيس في الإنتاجية، من خلال دورة التفاعل بين المصادر المعرفية للتقنية وتطبيقات هذه التقنية بهدف إيجاد تقنية تمكن من معالجة المعلومات في اقتصاد السوق القائم على رفع الربح[١].

---

(١) الصادق ربحي، مجتمع المعلومات في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١، المجلد ٣٦، يوليو/ سبتمبر ٢٠٠٧م، ص ١٥.

وبطبيعة الحال، تعني العولمة الاقتصادية ببساطة: تشكُّل عالم بلا حدود اقتصادية، تُصبح فيه النظم الاقتصادية في مختلف بلدان العالم أكثر تداخلاً وتكاملاً، وفي حالة اعتمادات متبادلة في المواد الخام، وفي السلع والمنتجات، وفي الأسواق ورؤوس الأموال، وفي العمالة، وفي المعلومات، تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية[1] عابرة للقارات، تهيمن على الاقتصاديات الوطنية بأوزان وأشكال مختلفة خارج الرقابة التقليدية للدول؛ بوصف العولمة ظاهرة جديدة أفرزت تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي بنظم متداخلة للعمليات الاقتصادية، إنتاجاً واستثماراً، توزيعاً وتسويقاً على المستويات الداخلية والخارجية؛ لأن قوى التغيير الرأسمالي تعمل على تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد يمكن الرأسمالية العالمية من إعادة تجديد نفسها؛ بفضل عوامل داخلية للبلدان الغربية وخارجها، وأصبحت الرأسمالية حضارة اقتصادية تطويرية تدفع ليس إلى توجيه التغيير الاقتصادي وازدهاره في بلدان العالم وحسب، بل وتوجيه التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي والتربوي، وتشكيل الهويات الشخصية الوطنية لمجتمعات البلاد العربية والعالم الثالث؛ لأن تغيير اقتصاديات البلدان العربية يتوقف على إحداث تغيرات ثقافية وسياسية واجتماعية وتربوية، والعكس إن عولمة

---

(١) عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، المجلد٢٨، العدد٢، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٦٤.

الثقافات الوطنية وسيلة لبلوغ أهداف اقتـــصادية وسياســـية..الخ؛ كـــون التغيرات الاقتصادية محكومة بمنظومة القيم الثقافية، التي تؤسس لهذه التغيرات وتفتح آفاق عولمة الاقتصاد ودوام استمرارها.

وما يؤكد ذلك أن ما يميز اقتصاد العولمة هو التحول مـــن الاقتـــصاد الحقيقي القائم على الإنتاج الفعلي ومقدار العمل الذي يبذل فيه إلى اقتصاد مالي يتعامل مع الأوراق من سندات ومضاربات الأسهم، أي ما يطلق عليه الاقتصاد اللامادي أو الرمزي[1]. وكذا صياغة العلاقات الاقتصادية في قالب اقتصادي، بدليل تنامي فعالية منظمة التجارة العالمية، التي أصـــبحت تتمتـــع بسلطة إلزام الدول باتفاقياتها ومواثيقها، وغدت المعونات الاقتصادية محـــور العلاقات الدولية بين الدول الكبرى وبلدان العالم الثالث، ثم إعطاء الاتحـــاد الأوربي الأولوية للعامل الاقتصادي في صياغة علاقات تعاونه الدولي[2].

لذلك فهدف العولمة هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من أي أمر حياتي آخر، وذلك بتعميم أيديولوجية الثقافة الاستهلاكية وفرضـــها على العالم لبيع السلع والخدمات على الناس، وجعل السوق وقيمه الماديـــة أنموذجاً عالمياً لتنظيم الحياة المجتمعية، ومرجعية للحكم على كل شيء.

وتتمثل مظاهر العولمة الاقتصادية في زيادة معدلات التجارة العالميـــة، وتسارع عمليات تحريرها، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والتقنيـــة

---

(١) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، ، مرجع سابق، ٣٩/١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

والعمالة والناس والأفكار حول العالم، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية التي ما فتئت تتزايد وتتعاظم قوتها؛ لإيجاد كيانات اقتصادية أكبر سطوة، وعولمة عمليات الإنتاج والتسويق، وزيادة التدفقات المالية عبر الحدود، وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية، وتنامي دور مؤسسات التمويل الدولية[١].

وفي هذا السياق يشير «أرنست سترنبرغ» إلى أن فكرة التغير الاقتصادي الهائل يقوم على جعل صناعات الدول والأقاليم تعمل في اقتصاد عالمي واحد؛ بفضل التحولات التي تمر بها الرأسمالية من حيث[٢]:

- اعتماد الصناعات المتزايد على المعلومات وسرعة تدفقها بين الدول.
- تأثير المجتمع الصناعي على تشكيل رغبات المستهلكين.
- استخدام السوق العالمية للإخلال بالتوازن في الدول الوطنية، واتخاذ سوق المنافسة مجالاً لاصطفاء القوى الاقتصادية والسياسية لدمجها مع قوى العولمة.

---

(١) إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التجارة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م)؛ راجع حسن توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد٢٨/العدد٢، ١٩٩٩م، ص ١٨٨.

(٢) حسن عبد الله، وعبد الوهاب رشيد، في مقدمة الترجمة لكتاب: وليام هلاك وكينث تايلر (٢٠١٠): اقتصاد القرن الحادي والعشرين، آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧١، السنة ٣٢، يناير ٢٠١٠، ص ٩؛ إسماعيل صبري عبد الله وآخرون (١٩٩٩): العولمة هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية، القاهرة، دار الجهاد للطباعة والنشر، ص ٤٢.

- يؤدي توسيع العولمة للتجارة الدولية إلى توثيق الصلات بين بلـــدان متعددة الجنسيات؛ مما يجعلها تشارك في ثقافات متعددة في اقتصاد عالمي.

- يعمل التدويل المتزايد للتجارة إلى تفكيك البنى والمعـــاني التقليديـــة للتنظيمات والسلطة الحكومية.

- تعمل على ظهور مؤسسات أو شركات عملاقة لقطاع الأعمال لها قدرة بيروقراطية عالية تهيمن على الحكومات الوطنية، وتحول العـــاملين إلى ميكانيكيين تابعين، وموظفين لتدوين البيانات.

- أوجدت مجتمعاً صناعياً عالمياً أخذ يتجاوز الجنـــسيات والثقافـــات، ويؤدي إلى تجاوز مكان العمل، وتكوين ولاءات جديدة، وبالتالي أخذ يهدد العشائر والأعراف والأديان.

لذلك يرى «فيليب ماك مايكل» أنه من الصعوبة بمكان وصف العولمة بأنها دمج اقتصادي فحسب، وإنما هي في الأغلب نقلة نوعية في شكل تنظيم اجتماعي، بوصفه تحولاً تاريخياً في نظام الرأسمالية، الذي أخذ يفرض نفـــسه على كل دول العالم بأشكال مختلفة في اتجاه توحيد العالم، تحت سلطة هائلة في أيدي «طبقة حاكمة عالمية» جديدة، يصنفها «مايكل» في ثلاث فئـــات هي: المديرون البيروقراطيون، والسياسيون -الذين يعملون بمقتضى القواعـــد العالمية الجديدة- ومالكو الشركات متعددة الجنسيات، والبنـــوك الدوليـــة، ومديروها التنفيذيون، وأولئك الذين يديرون منظمات متعددة الأطـــراف، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، الـــتي

تمارس سلطاتها القوية على كل دول العالم، ومنها البلاد العربية، لدرجة أنها قادرة على جعل حياة أية دولة تعيسة ما لم تلتزم بشروطها وسياساتها وقراراتها[1].

وفي الاقتصاد المعولم انتقل مركز الاهتمام من الاقتصادات المحلية إلى الاقتصادات العالمية، ومن الدول إلى الشركات المتعددة الجنسيات، ومن الشركات المحلية إلى التكتلات الاقتصادية، وبالتالي فنمو الاقتصاد العالمي وسلامته أولى من الاقتصادات المحلية، بل على الاقتصادات المحلية أن تتيح حركة رأس المال والاستثمارات والموارد، وأن تستجيب لقرارات المنظمات الدولية واحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات المحلية أو الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي[2].

ويبدو من توجهات العولمة أنها تشكل أساساً لتنمية بلدان العالم الثالث ومنها البلاد العربية، أو كما يُقدمها منظروها والقوى العالمية الكبرى، وفي مقدمتها أنموذج أمركة العالم، غير أن التنمية -كما هو معروف- عملية داخلية ترتبط بالجهود الذاتي لأبناء المجتمع، تأتي لتشخيص ظروفهم، وتعبر عن طموحهم؛ كي تلبي احتياجاتهم الأساسية الحقيقية. أما القول: إن التنمية

---

(١) ج. تيمونز روبيرتس، وأيمى هايت (٢٠٠٤)، من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٦٨.

توجه من الخارج، وتقوم على أساس تكريس التعاون الدولي، والاستفادة من إمكانات العولمة فهو تبسيط مخل وتشويه مغرض؛ لأن التنمية الموجهة من الخارج لن تكون نتائجها إلا في صالحه. فعولمة الرأسمالية ليست نظاماً للتنمية يمكن تعميمه في بلدان العالم الثالث؛ لأن هناك فروقاً بين ما تنتجه الرأسمالية، وهو التوسع الرأسمالي، وبين ضرورة تنمية مجتمعات العالم الثالث، على أساس أنّ التنمية مشروع مجتمعي له كل مواصفات الاستنبات المحلي، وله طابعه الأيديولوجي، بل له معاييره في قياس الإنجازات، في حين أنّ عولمة الرأسمالية ليست نظاماً للتنمية، وإنما منظومة إنتاجية مندمجة عالمياً تُفرض على بلدان العالم الثالث لتفكيك النظم الإنتاجية الوطنية، وشل قدرة الدول الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي[1].

وفي خضم عولمة اقتصاديات البلاد العربية أخذ يتداخل الاقتصاد الإنتاجي مع الاقتصاد الريعي، الذي يضعف الطلب على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محلياً، ويحول دون توافر المقومات اللازمة لاقتصاد المعرفة، ويتداخل مع الاقتصاد الطفيلي القائم على الحيل تحت مبررات جذب رأس المال والاستثمار، الذي بدوره يربح مرتين: مرة من الامتيازات الغربية الممنوحة له، وهروبه من دفع الضرائب في موطنه الأصلي، ومرة أخرى من الإعفاءات الضريبية والامتيازات الأخرى في البلد المضيف.

---

(١) سمير أمين، ثقافة العولمة، في: برهان غليون، وسمير أمين، مرجع سابق، ص ٧٢.

ومن جهة أخرى، طالما لا تخضع العولمة الاقتصادية للقيم والمعايير الوطنية، وإنما لمعايير وقيم المنافسة العالمية؛ فإن النخب الاقتصادية الوطنية التي لا تُمكنها قدراتها وإمكاناتها من المنافسة تلجأ إلى سياسات الغش والتزوير والنهب والثراء غير المشروع والمضاربة؛ حتى يمكنها انتزاع قسط من رأس المال والبقاء في السوق. وهذا ما يفسر انتشار الفساد بكل أشكاله، وما ينجم عن ذلك من تراجع القيم الوطنية، وتحللها وتفكك العلاقات الاجتماعية؛ وينعكس ذلك في انهيار قيم العلم والتعليم(1).

وتأسيساً على ما تقدم، فتحرير اقتصاديات البلاد العربية، وتحجيم دور الدول، وخصخصة المشروعات العامة، وإلغاء الدعم، وتصدر القطاع الخاص مهام التنمية يؤدي باستمرار إلى نتائج خطرة منها: نزوح مستمر للثروات الوطنية إلى مركز النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي اتساع فجوة الغنى بين الدول الرأسمالية، ودول العالم الثالث، يتبع ذلك محلياً تركز الثروة والقوة بيد نسبة ضئيلة من السكان، بينما السواد الأعظم من السكان يعيش في فقر مدقع.

والخطورة في الأمر أنه كلما اتسمت اقتصاديات البلاد العربية بالضعف والهشاشة، واقترنت سياساتها بالتنازلات والتهاون في المصالح الوطنية، وتباطأت جهود التنمية؛ تضاعفت سلبيات العولمة عليها(2).

---

(1) راجع: وليام هلاك، وكينث تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير، مرجع سابق؛ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(2) محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م) ص١٨٤.

وبذلك فالعولمة الاقتصادية حسبما هو مُمارس ومُشاهد صارت تعني:

- فقراً بلا حدود كتعبير صارخ عن الهوة التي تفصل بين شعوب لا تملك القدرة على الوفاء باحتياجاتها وتحقيق مطامحها، وشعوب تحقق أمانيها وتملك القرارات التي تحدد مصيرها، ومصير الشعوب الأخرى.

- هيمنة الشركات العملاقة على مقدرات البلدان الفقيرة، مما جعل من كوكب الأرض سوقاً واحدة تستثمر وتصنع وتنتج من بعد.

- تقسيم العالم إلى قسمين: قسم أصبح ملك الأغنياء في دول الشمال يمارسون أنشطتهم الاقتصادية في أي مكان في العالم لزيادة ثرواتهم، وقسم آخر في الجنوب يزداد فقراً وتهميشاً.

- نشر حضارة السوق المعولم، وتحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقارات[1].

- توحيد الثقافات في إطار ثقافة استهلاكية واحدة استبدلت فيها الصراعات ذات الطابع الثقافي بالصراعات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي؛ بجعلها ساحة نزال أيديولوجية بين الدول لتحقيق أهداف اقتصادية للنظام الرأسمالي، وتحقيق آليات عولمته[2].

- غدا الإعلام المعولم والمعلوماتية جزءاً من البنية الاقتصادية العالمية، التي تهيمن على الاقتصاديات الوطنية، وتجبرها على الالتزام بشروط السوق،

---

(١) راجع: عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) أحمد زائد، مرجع سابق، ص ١٢.

بما فيها من صراعات ومنافسات، وتحرير التجارة وغيرها، وخاصة بعد أن تحول إنتاج المعلومات إلى صناعة تنتج سلعاً، يمكن تداولها في الأسواق[1].

وتزامناً مع عولمة الاقتصاد تكون اقتصاد المعرفة، وحلت فيه المعرفة والمعلومات محل عوامل الإنتاج التقليدية، وأصبحت المعرفة مصدراً للثروة والقوة والهيمنة، وكذا تكون مجتمع المعرفة وهو المجتمع المعلم المتعلم الذي يهتم بإنتاج المعرفة، واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام لنشر المعلومات وتسويقها واستهلاكها، وما أحدثه ذلك من تحولات بعيدة المدى في بيئة التنمية وأنظمة حياة المجتمعات التقليدية؛ الأمر الذي أخذ يشكل ضغطاً على نظم التربية العربية؛ كي تستجيب لها، غير أنّ عدم قدرتها على الاستجابة أفقدها التوازن مع نفسها، ومع مجتمعاتها.

ومرد ذلك أن اعتماد الاقتصاد المعولم على العلم والمعرفة والتقنية الحديثة والقدرات والمهارات الجديدة، وهذه أمور ترتبط بالنظم التربوية، وتتطلب إيجاد نظم تعليمية جديدة بمضامين حديثة وأساليب تعليم وتعلم متطورة؛ كي تستجيب لاحتياجات العولمة الاقتصادية، وتعد الإنسان المعولم بمواصفات ومهارات جديدة، وبقدرات إبداعية وابتكارية فريدة؛ حتى يستطيع أن يجد له فرصة عمل في واقع غير مستقر، ويتكيف مع متغيرات

---

(١) السيد أحمد عمر، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة٢٣، العدد ٢٥٦، يونيو ٢٠٠٠م، ص٧٦.

الوظائف والمهن المتاحة، ومتابعة التغيرات المتسارعة، شريطة أن تستجيب نظم التعلم هذه لاحتياجات عولمة الاقتصاد على النطاق العالمي أكثر من استجابتها للاقتصاديات الوطنية، من حيث توفير المهارات والقدرات العلمية والمهنية القادرة على المنافسة عالمياً قبل أن تكون محلياً؛ حتى تستطيع الاقتصاديات المحلية البقاء والصمود.

ولعل هذا ما يجب أن تكون عليه نظم التعليم الوطنية المستجيبة للعولمة الاقتصادية، بيد أن واقع الحال يشير إلى أن نظم التعليم العربية عجزت أو ربما فشلت في الاستجابة لعولمة الاقتصادات الوطنية أو العالمية، لعدة أسباب منها:

- سيطرة اقتصاد السوق وثقافة السوق على جميع نشاطات التعليم أفقدته قوته الداخلية، وحيوية انفتاحه وتفاعله مع إمكانات محيطة.

- إن تغيير نظم التعليم في الدول العربية الموجهة بقوى عولمة الاقتصاد الرأسمالي لا يتم إلا في مصلحتها، أي من حيث توظيفها لعولمة الاقتصاديات الوطنية.

- إن الهدف الجوهري لعولمة الاقتصاد هو إيجاد نظم تعليمية هشة تنشر الثقافة الاستهلاكية بين النشء والشباب، وليس إعداد المنتجين والمبدعين، وذلك طبقاً لمبدأ تقسيم العمل بين نظم تعليم المراكز الرأسمالية، ونظم تعليم الأطراف.

- تغيرات العولمة الاقتصادية سريعة ومتلاحقة، ومن ثم يسهل استلاب أدوار نظم التربية العربية والهيمنة عليها.

- تمارس الدول الرأسمالية الكبرى ضغوطاً شتى لتطوير بنظم التعليم في الدول العربية ودول العالم الثالث في الاتجاهات التي تخدم مصالحها داخلياً وخارجياً.

- توسع إشراف القطاع الخاص (المحلي والخارجي) على المؤسسات التعليمية ضمن مشاريعه الاستثمارية لنشر الثقافة الاستهلاكية المحكومة بالقيم المادية.

- أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومتطلباتها التربوية:

وتجميعاً للأفكار الآنف ذكرها وتلخيصاً لها تبرز أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومتطلباتها التربوية في البلاد العربية كما يأتي:

- اختلال شروط التبادل التجاري بين البلاد العربية والدول الخارجية وبخاصة الدول الرأسمالية الكبرى، مقابل تزايد الاعتمادات المتبادلة بين الدول.

- خضوع الأسواق المالية العربية للمؤسسات والأسواق المالية العابرة للحدود، التي تجاوزت حاجز الزمان والمكان، وخرجت عن تحكم كل دول العالم، وبالتالي لم يعد للأسواق العربية الصفة الوطنية.

- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العربية داخل أسواق الوطن العربي وخارجها، مقابل تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول التي تحكمها أسس وقيم عالمية مشتركة.

- ارتفاع مديونية البلاد العربية غير النفطية، مقابل تزايد اعتمادها على الخارج للاستدانة والحصول على القروض والمساعدات والمنح.

- تصاعد انتشار الثقافة الاستهلاكية لقطاعات واسعة في المجتمعات العربية، وخصوصاً بين الأجيال الصاعدة.

- تصدر القطاع الخاص مهام التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، بما استلزمه ذلك من خصخصة المشروعات العامة وإلغاء الدعم.

- تزايد تبعية البلاد العربية اقتصادياً وتقنياً للدول الصناعية الكبرى؛ نتيجة ضعف إنتاجها، وبقائها خارج منظومة القوى الرأسمالية الكبرى.

- هروب رؤوس الأموال والكفايات البشرية العالية المستوى إلى الخارج كلما ساءت إدارة اقتصاديات البلاد العربية، وتدنت وظائف الحكومات.

- خضوع الأسواق العربية لهيمنة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، التي تسيطر على حركة السلع والخدمات والأموال والمعرفة والمعلومات والإعلام.

- تغلغل سطوة المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية -صندوق النقد الدولي- البنك الدولي) على اقتصاديات البلاد العربية وخطط التنمية، وخضوع الحكومات لقواعد عقد الاتفاقات بشأن التجارة والخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية.

- احتل انتقال المعلومات والخدمات موقعاً متقدماً في التبادل التجاري بين البلاد العربية والدول الصناعية وبخاصة الكبرى.

- توسع البلاد العربية في استخدام التقنية الحديثة في عمليات الإنتاج، وفي استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتوثيق العلاقة بين التنمية وتلك التقنيات، وما استلزمه ذلك من ارتكاز التنمية على التنمية البشرية.

- تحول اهتمام خطط التنمية في البلاد العربية إلى التنمية البشرية، وما استلزمه ذلك من الاهتمام بالتعليم، على أساس أن المعارف في المهارات والقدرات التي تكتسبها القوى العاملة من خلال التعليم صارت الأساس لإدامة النمو الاقتصادي، والإسراع به، والمحافظة على القدرات التنافسية.

- حدوث تحول كبير في تركيب العمالة وفي مهاراتها شمل كل القطاعات الاقتصادية في البلاد العربية، حيث اختفت العديد من المهن التقليدية، وظهرت مهن جديدة، وتزايدت الحاجة للكفايات والمهن العالية المستوى، والقدرات المتميزة، وخصوصاً المخططين والمصممين والمحللين والمسوقين..الخ.

- تآكل الحدود الوظيفية ومعها الهويات المهنية؛ مما يفرض على الفرد أن يكون مستعداً بشكل دائم لتعلم مهارات جديدة، واستمرار التدريب، وتغيير الطرائق التقليدية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بل وأن يكون مستعداً لتغيير مهنته وقت اللزوم(1).

---

(1) أورليش شيفر، انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٧١، يناير ٢٠١٠م، ص ٢١-٢٢.

- تراجع حاد في البلاد العربية للأشكال المؤسسية لتمثيل العمال مثل اتحادات العمال[1].

- استلزم انتشار التقنيات الحديثة في اقتصاد مبني بشكل متزايد على المعرفة والخدمات، نشر التعليم وخصوصاً العالي منه، والارتقاء بنوعيته، وتجويد مخرجاته لتوفير نوعيات جديدة من المهارات المتعددة والقدرات الإبداعية التي يمكنها ليس التكيف مع كل جديد وحسب، بل الإضافة إليه.

- انتشار ظواهر الفقر والبطالة والأمية والتهميش في البلاد العربية، وتجذر الصراع الطبقي بين الأغنياء والفقراء، وبين فئات المجتمع، الجديدة والقديمة.

- انتشار ظاهرة الفساد بكل صوره وأشكاله، وأخطرها الفساد الكبير المتمثل في العمولات الضخمة، التي تدفعها الشركات الأجنبية والوطنية للحصول على عقود المشاريع وتوريد السلاح.

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: أرسولا هيوز، العمل والهوية والمكان في القرن الحادي والعشرين، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٥٦، السنة٢٧، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ١١٤.

٢- مظاهر العولمة الثقافية ومتطلباتها التربوية[١]:

تعني العولمة الثقافية: بروز عالم بلا حدود ثقافية، فيه تنتقل الأفكار والمعلومات والقيم والأنماط السلوكية بحرية كاملة في اتجاه تكوين ثقافة إنسانية واحدة، على أساس أن طبيعة الإنسان واحدة، واحتياجاته واحدة أينما وجد على هذا الكوكب. وما تنوع الثقافات -كما يزعم منظرو العولمة -إلا نوع من استجابة الجماعات البشرية للبيئة الطبيعية وتفاعلها معها لتلبية احتياجاتهم المادية والروحية، وبالتالي لا توجد ثقافة أصلية وأخرى أدنى، ولا توجد ثقافة متحولة وأخرى ثابتة[٢].

وبما أن معنى العولمة: هو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله؛ فإن معناها الثقافي هو تعميم ثقافة الدول الرأسمالية الكبرى -وعلى رأسها أمريكا- على كل بلاد العالم، ولا سيما التقليدية منها، على اعتبار أن الثقافة نظام جزئي لحضارة النظام الرأسمالي، ولا بد من القيام بأدواره حتى تكتمل منظومة عولمة العالم، خصوصاً وأن العولمة الثقافية هي أساس

---

(١) هناك فرق بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، حيث يشير الأول إلى وجود ثقافات ذات مناحي إنسانية عامة تتعايش معاً، بما يتيح لأي ثقافة إنسانية أن تتبنى بعض العناصر الثقافية الأخرى، بينما يشير الثاني إلى وجود توجه عالمي مقصود نحو ثقافة واحدة أخذت تفرض عناصرها الثقافية على الثقافات الأخرى منذ ما يزيد عن قرن، وما لبثت أن تحولت إلى تيار جارف كاسح أخذ يؤثر بقوة على الثقافات الأخرى، وخصوصاً التقليدية منها ويفرض نفسه عليها.

(٢) راجع: عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ٣١٠.

عولمة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ كون العولمة تقع في القلب من الثقافة الحديثة، وتقع الممارسات الثقافية في القلب من العولمة[1].

والملاحظ أنّ العولمة الثقافية تبدو أقل وضوحاً ومشاهدة من العولمة الاقتصادية، ولكنها تنساب إلى الثقافات الوطنية بهدوء، وتمارس فعلها بصمت، وتقوم بتأسيس جذورها في البلاد العربية ودول العالم الثالث دون جلبة واستفزاز؛ لأن العولمة الثقافية تمس الهوية الوطنية وبنى المجتمع التقليدية وقيمه وعاداته وأنماط حياته، وهذه أمور لا تتغير بين ليلة وضحاها كما يحدث في العناصر المادية من العولمة؛ لأن كل جديد يدخل إلى الثقافة لا بد أن يمر بمرحلة تجريب؛ حتى يتم إدماجه في إطار البناء الثقافي القائم دون أن يحدث خللاً فيه وإلا رفض، مع التأكيد أنّ كل جديد يمس لب الثقافة أو ثوابتها يُقاوَم بشدة، وتُتخذ إزاءه مواقف عدوانية.

ولكن باستمرار تفاعل الثقافة التقليدية مع غيرها الأقوى منها، وخضوعها التام للعناصر الثقافية الوافدة؛ فإنها تواصل اختراق الثقافة التقليدية، مؤدية بذلك إلى تقسيم أبناء المجتمع إزاءها بين رافض ومعاد لها، وبين صامت متشكك ومتخوف، وبين مؤيد مستفيد منها، وخاضع مستكين لها.

وهذا ما تقصده عولمة الثقافة في البلاد العربية في هذه المرحلة، والمتمثلة في تمزيق مكونات المجتمعات العربية، وإثارة حدة التناقض والصراع بين

---

(١) جون توملينسون، مرجع سابق، ٢٠٠٨م، ص ٩.

فئات المجتمع وجماعاته؛ بقصد إضعاف روح المقاومة لعناصر الثقافة الوطنية، وتهميش قوى الرفض.

وبتجاوز هذه المرحلة تكون العولمة الثقافية أسست قواعدها لتنتقل بعد ذلك إلى مرحلة الانقضاض الكامل عليها، وإن كان هناك من يرى أنه لا توجد عولمة ثقافية كالعولمة الاقتصادية، ولن تتحقق؛ لأن البلاد العربية تملك مقومات وجودها، ولا يمكنها الانسلاخ من هويتها القومية وتقاليدها التليدة ببساطة، وبالتالي لن تتحقق العولمة الثقافية. وكل ما هنالك هو قيام عالم بلا حدود ثقافية يسمح بتفاعل الثقافات الإنسانية مع الدول الصناعية، حتى ترتقي إلى الطور العالمي، بما يسمح ببروز مفاهيم وقيم وقناعات وسلوكيات مشتركة، ثم انتقال اهتمام وعي الإنسان من البيئة المحلية إلى البيئة العالمية، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي، حتى يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشر[1].

غير أنَّ الكثير من أصحاب هذا الرأي يرون أنَّ استمرار نقل التقنية من الدول الرأسمالية، والاحتكاك الدائم والطويل المدى بها سوف يؤدي إلى تغيرات عميقة في ثقافات بلدان العالم الثالث، وربما إذابتها[2] إذا لم تتحرك

---

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٢) راجع: حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، عالم الفكر،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، المجلد ٢٨، العدد٢، ١٩٩٩م، ص ١٠٠؛ بودون، و.ف . بوريكو، المعجم النقدي لعالم الاجتماع، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦م) ص ٢٢٨.

في أكثر من اتجاه وتتعامل بوعي مع العولمة، والإسراع بعملية التحديث الواسع والعميق حتى يمكنها الانخراط في عصر العلم والتقنية[1].

ومهما كانت الحال فثمة إجماع كبير، على الأقل بين مفكري وعلماء البلاد العربية، أن البشرية تتجه نحو ثقافة عالمية مشتركة، بمعنى أن هناك خصائص ثقافية ذات طابع عالمي تفرض نفسها على ثقافات ومجتمعات متباينة تخترقها دون مراعاتها لهوية هذه المجتمعات وخصوصيتها الثقافية التي تكونت عبر قرون طويلة، ومحاولة احتوائها بدءاً من زعزعة وهدم ثوابتها ومروراً بمحوها من ذاكرة أبنائها، وانتهاءً بالحلول محلها[2].

وطالما أنّ الرأسمالية محكومة بمنطق التراكم، واهتمامها بالاقتصاد وتعظيم مكاسبها أكثر من أي شيء آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية، وعولمة الاقتصاد فرضت توحيد الثقافات، فإنها تقوم على نشر الثقافة الاستهلاكية الجماهيرية في البلاد العربية ودول العالم الثالث؛ من أجل تحويل أفراد المجتمع إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على الصعيد العالمي.

وهي بذلك تستهدف النشء والشباب أكثر من غيرهم باعتبارهم قوة شرائية يمكن تشكيل أذواقها وقيمها واتجاهاتها الحديثة؛ لزيادة أرباح

---

(١) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، مرجع سابق، ص٣٠٧.

(٢) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٢٢، السنة٢، ١٩٩٨م، ص ١٨.

الشركات العملاقة وتقوية المراكز الرأسمالية العالمية، لذلك لا يقل تعميم وانتشار ثقافة ولغة الدول الكبرى في البلاد العربية والعالم الثالث أهمية عن تعميم وانتشار البضائع والسلع التجارية؛ كون الثقافة اندمجت في العملية الاقتصادية والتجارية أسوة بغيرها من السلع والمنتجات القابلة للتداول في سوق المنافسة على أساس أنّ منظومة الحضارة الغربية تصنف الثقافة كسلعة ضمن باقي السلع، وهي بذلك تستهدف الثقافة الرمز[1].

ومن سخريات الوضع الراهن أن ثقافة العولمة تجتمع مع تقنية الإعلام والمعلومات والاتصالات في الرموز والتعابير، أي محكومة بمنظومة الثقافة التي تؤسس لها وتفتح آفاق تطورها، بحيث يغدو كلٌ منهما معطىً للآخر، أو سبباً ونتيجة لوجود الآخر. وحيث إن تقنية المعلومات والاتصالات تعتبر أهم أدوات صناعة عولمة الثقافة ونشرها، وإن نموها يؤدي إلى تطوير تقنيات المعلومات؛ فإن تفاعل وتكامل هذين الجانبين هو الذي يجعل عولمة الثقافة تحدث أثرها في أبناء المجتمعات التقليدية لبلوغ أهداف اقتصادية وسياسية وغيرها، أي أن المنتجات المستهلكة في البلاد العربية تكون سبباً لاختراق منظومتها الثقافية، في وقت أصبح فيه السوق وقيمه المادية نموذجاً كونياً لتنظيم الحياة المجتمعية، ومرجعية للحكم على كل شيء[2]، والعكس إن غزو

---

(١) يحي اليحياوي، مقابلة حول: واقع البحث العلمي ومستقبل الثقافة العربية في عصر العولمة، مجلة عالم التربية العربية، مرجع سابق، ص ٣٧ .

(٢) المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص ٥٩.

الثقافات الوطنية وعولمتها يـصبح وسـيلة لبلـوغ أهـداف اقتـصادية وسياسية...الخ.

واختراق العولمة للثقافات الوطنية لا تفرضه عملية تنميط وتوحيـد الاستهلاك المادي والثقافي فحسب، وإنما أيضاً لإبـراز العولمـة بوصـفها أيديولوجية تحاول إظهار نفسها كمعتقد للصراع الأيديولوجي[1]، وهي لهذا تمارس اختراقها الثقافي بإلغاء الصراع الأيديولوجي بين الـيمين واليـسار، والحلول محله من خلال السيطرة على الإدراك لتشكيل الـوعي وتوجيهـه. وبتركيز الثقافة الاستهلاكية على النشء والشباب من خلال ثقافة الـصورة السمعية/البصرية التي تُسطح الوعي يمكنها اختراق الثقافات الأخرى والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية والوطنية والقومية[2].

وباستمرار انتقال عناصر الحضارة الغربية إلى بلـدان العـالم الثالـث بالتزامن مع تعميق العولمة الاقتصادية تأخذ مقومات الثقافات التقليديـة في التفكك، الاجتماعية منها والسياسية، وتفقد ديناميكية تماسـكها وزخـم استمرارها؛ نتيجة ظهور التناقضات الإثنية والنـزاعات القومية والتصادمات البينية، وهذا ما أكده «فريمون» بالقول: «إن الثقافات الأضـعف لا تجـد أمامها إلا التفكك والانهيار؛ مما يشكل إشكالية على صعيد الهوية، وعلـى

(١) عزمي بشارة، إسرائيل والعولمة: بعض جوانب جدلية العولمة إسـرائيلياً: العـرب والعولمة، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٢) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص٣٠٢ .

نمط الحياة الاجتماعية، وبالتالي فقدان الاستقرار الذي يشكل المصدر الخفي لضياع المجتمع وتجزئته»[1]؛ لأن الانفتاح الكامل للثقافات الوطنية بدون مناعة داخلية، وبدون تفاعلها الحيوي مع محيطها، والتغيير الهادف والمبدع، لن يؤدي سوى إلى ذوبانها في منظومة العولمة الأقوى.

وفي ذات الاتجاه شكلت تقنية المعلومات والاتصالات بيئة ثقافية عالمية من خلال إدخال البشرية إلى ثقافة الصورة السمعية/ والبصرية التي سمحت بالتدفق السريع والحر للمعلومات والإعلام متخطية حاجز الزمان والمكان؛ لتستقطب الملايين عبر قارات العالم لنشر الثقافة الاستهلاكية وتنميط السلوك؛ بقصد الانخراط في ثقافة عالمية جديدة.

ويتم اختراق وتشويه البنى التقليدية لدى أبناء المجتمعات العربية من خلال نشر ثقافة إعلامية وإعلانية، اتصالية تُسطح الفكر وتُزيف الوعي، وتصنع الذوق الاستهلاكي والرأي السياسي، وتشويش نظام القيم وتنميط السلوك ناشرة بذلك جملة من الأوهام هي: وهم الفردية، ووهم الخيار الشخصي، ووهم الحياد، ووهم الطبيعة البشرية، ووهم غياب الصراع الاجتماعي[2].

وتحت دعاوى[3] الحرية الشخصية يتم تفكيك الفرد عن أسرته. وبتحرير الفرد والتعبير عن رأيه يتم تفكيك الفرد عن أمته وتكريس النزعة

---

(١) المشار إليه في أحمد محمد حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.

(٢) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص٣٠٢.

(٣) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مرجع سابق، ص٢٠.

الأنانية. وبإزالة الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات يتم تفكيك الدول وإلغاء وظائفها السيادية. وبذلك يتم تحويل الفرد إلى إنسان مستهلك غير منتج، وعزله عن قضايا مجتمعه، وإعادة تشكيل قناعاته الوطنية والدينية والقومية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده، وبالتالي استسلامه إلى واقع الإحباط، عندها يخضع لهيمنة العولمة أو النظام العالمي الجديد[1].

ونتيجة لذلك تتحول الخصوصية القومية والثقافة الوطنية إلى أشكال جديدة من الخصوصية المهنية والولاء للشركات وأصحاب العمل[2].

ولعل ما تهدف إليه عولمة الثقافة في البلاد العربية ودول العالم الثالث ما يأتي[3]:

- توجيه مسار تطور البنى التقليدية في الاتجاه الذي يسمح بتصريف منتجات الدول الكبرى المسيطرة على النظام الرأسمالي المعولم، بالقدر الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج في الداخل، وتعميم ثقافة الاستهلاك لدى الفئات العمرية المختلفة..

---

(١) المشار إليه في: أحمد محمد حجازي، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٢) في اليابان مثلاً تعمل الشركات الكبرى على تربية أبناء الموظفين والعمال في مدارس خاصة بها، حيث تقوم برعاية الأذكياء منهم، بالإنفاق على تعليمهم في التعليم العالي الذي يخدم مصالحها، وتعطي الأولية لتوظيفهم جميعاً، بحيث يصبح ولاؤهم للشركات، وتصبح الشركة لهم بمنزلة القبيلة أو الوطن؛ حسام الخطيب، العالمية والعولمة من منظور مقارن، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٣٤، يوليو/سبتمبر ٢٠٠٥م، ص ٢٥.

(٣) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٦.

– تفكيك وتهميش الثقافات الوطنية بوساطة قوة وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات، التي تحتكرها الدول الرأسمالية الكبرى بقصد توجيه نمط الثقافة نحو تقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب.

– توظيف العلم والمعرفة لاختراق الثقافات التقليدية من خلال إظهار تفوق الغرب الرأسمالي وحضارته، وضرورة الاعتماد على إنتاجه المعرفي لتطوير المناهج التعليمية وإجراء البحوث .. الخ.

– دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي يقدمها صندوق النقد الدولي وسواه لدول العالم الثالث، التي تحقق مصالح وقوى النظام الرأسمالي المعولم، ولا سيما ما يتصل بالتحولات الاجتماعية.

– تسهيل نقل الصناعات التقليدية من الدول الرأسمالية الكبرى إلى بلدان العالم الثالث ذات الأيدي العاملة الرخيصة؛ بما يرسخ من ناحية عولمة الاقتصاد، ويؤكد من ناحية ثانية ثقافة تخليص المجتمعات التقليدية من تخلفها.

وما هو أكيد أنّ عولمة الثقافات الوطنية في البلدان العربية والعالم الثالث على النحو السالف ذكره يؤدي إلى جملة من النتائج المجتمعية السلبية، التي تختلف نوعيتها وحدّة تأثيرها من مجتمع إلى آخر تبعاً لمدى عمق ومستوى انتشار العولمة الثقافية، لعل من أبرز هذه النتائج:

– نشر جملة من الأوهام لزعزعة منظومة القيم وإذابتها.

– تعمل على إيجاد تمايز واضح بين ثقافة النخب وثقافة الجماهير، وتُوجد ازدواجية بين الأصالة والمعاصرة في الثقافة والفكر والسلوك[1].

---

(١) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، مرجع سابق، ص ٣١٦.

- أنّها تسلب إرادة الفعل لدى شعوب العالم الثالث وتجعلها محبطة خاضعة لقيم الدول الكبرى.

- تكرس التناقضات الإثنية والنزاعات القومية والصراعات بين شرائح المجتمع وفئاته ومناطقه.

وبما أن العولمة الثقافية تعتمد في تأسيس قواعدها وانتشارها على فكر ووعي أبناء الدول العربية ودول العالم الثالث -والمعرفة والمعلومات أساس الاقتصاد المعولم- فإن مدخلها تربوي في المقام الأول؛ كون التربية أداة مجتمعية لتشكيل شخصية الفرد وجعله عضواً اجتماعياً مندمجاً في ثقافة مجتمعه مضطلعاً بمهامه فيه، متكيفاً مع متغيراته، وبالصورة التي تعكس ما يمر به المجتمع من متغيرات ومستجدات، بمعنى أن التربية تمارس أدوارها العولمية بصورة تلقائية وفقاً لما تحتاجه العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى أدوار التربية التقليدية السالف الإشارة إليها، أصبحت عولمة الثقافة تملك أدواتها وأساليبها وآليات فعلها، التي تقوم بها لعولمة ثقافات مجتمعات البلاد العربية والعالم الثالث، حيث تقوم أولاً: على وسائل الإعلام والاتصال وتقنيات المعلومات، التي مكنت الدول الكبرى من التأثير المباشر في مختلف شرائح المجتمع ومناطقه؛ لنشر ثقافتها، حتى أنّها تداخلت مع أدوار التربية المدرسية وتكاملت معها تارة، وقلصت بعض أدوارها، بل وتغلبت على بعضها الآخر وحلت محلها تارة ثانية، وصارت تقوم بأغلب الأدوار التربوية في العديد من نظم التعليم ومؤسساته في الكثير من بلدان

العالم تارة ثالثة. أما بشأن التربية اللامدرسية، فقد تفوقت عليها وكادت تتغلب عليها في كثير من الأحيان.

وتعتمد الدول الكبرى ثانياً: على تكريس أنماط التعليم الغربي، التي تكونت سابقاً، وظلت تسير في ظلها وتنمو وتتطور حتى كادت أن تكون نسخاً مطابقة لها في كثير من الأحيان، كما أن تفوق الدول الكبرى في إنتاج المعرفة وتطبيقها في شؤون الحياة وتحويل المعلومات إلى سلع جعل نظم التعليم ومؤسساته هذه تعتمد عليها في تطوير مناهجها التعليمية والقيام بأنشطتها، بل وتطوير نظم تعليم وتعلم حديثة بمحتويات وأساليب جديدة.

وتمارس الدول الكبرى ثالثاً: ضغوطاً قوية مختلفة سافرة ومبطنة على البلدان العربية -خصوصاً- وبقية دول العالم الثالث -عموماً- لتطوير نظمها التعليمية في الاتجاهات الملائمة للعولمة، تتمثل في تدخل الدول الكبرى في تقديم المساعدات والقروض..الخ للتوسع في التعليم النظري على حساب التعليم المهني والتقني والتطبيقي، وتغيير المناهج التعليمية تحت ذريعة الحداثة، واستيعاب الانفجار المعرفي، وتقنيات المعلومات والاتصالات، ونشر ثقافة الحقوق على الديمقراطية، واحترام التنوع الثقافي والديني، والعيش مع (الآخر)، وكذا تدخل المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و(الجات) لوضع شروط مجحفة على بلدان العالم الثالث بجبرها على تطوير نظمها التعليمية في الاتجاهات التي تخدم مصالحها.

ومن جهة أخرى لعل تزايد التوجه نحو خصخصة التعليم العام والعالي في دول العالم الثالث، ومنها البلاد العربية، خير مثال على إخضاع التعليم لآليات السوق والتعامل معه كسلعة، ومن ثم تحوله إلى مراكز لنشر ثقافة العولمة، وغير ذلك من الأمور التي يمكن بيانها في حينه.

- أبرز مظاهر العولمة الثقافية:

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص أبرز مظاهر العولمة الثقافية في النقاط الآتية:

- انتشار أساليب الحياة الجديدة للدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا في كل البلاد العربية وأنماط العلاقات وخصوصاً بين النشء الجديد.

- سيادة ثقافة الصورة السمعية والبصرية، التي أضعفت الثقافة الشفوية والمكتوبة، ولاسيما لدى النشء والشباب، وتولت العديد من أدوارها بسرعة وكفاءة عالية لتشكيل شخصياتهم.

- التوسع المذهل لأنماط الحياة الغربية في اللبس والمأكل والمشرب وفي الزيارات البينية والاحتفال في المناسبات العامة والخاصة وسواها.

- تغلغل الثقافة الاستهلاكية بين مكونات المجتمعات العربية وشرائحها، حتى وصلت إلى أقاصي المناطق الريفية النائية، وما يتبع ذلك من تنميط متزايد للسلوك المحكوم بالقيم المادية وملذاتها، والمدفوع بشهوات النفس.

- اختفاء العديد من التقاليد والعادات العربية والإسلامية الحميدة في البلاد العربية، ولاسيما في مناطق الحضر.

- ضعف التزام بجاميع واسعة - من المجتمعات العربية- بالقيم الإسلامية والعربية والمعايير الاجتماعية وفضائل الأخلاق في الحياة الخاصة والعامة.

- تراجع دور الدول وقوى المجتمعات العربية في المحافظة على أنماط الثقافات الوطنية والتزام السكان بها.

- انتشار مظاهر الفردية والذاتية والأنانية والغربة، وما يترتب على ذلك من تراجع صور الانتماء للأسرة والجماعة والقبيلة والمنطقة والمجتمع.

- ضعف انتماء النشء والشباب العربي إلى أوطانهم وأمتهم؛ لأن تلاشي الزمن والمكان الناتج عن تقنية الإعلام والاتصالات والمعلومات أضعف ارتباطهم بالأرض والأهل والواقع وهمومه.

- تزايد اندماج أجيال البلاد العربية في المواطنة العالمية.

- تكوّن ثقافات فرعية متمايزة متناقضة بين ثقافة النخب وثقافة الجماهير، وبين ثقافة سكان الحضر وسكان الريف، وبين الثقافة الأصيلة والثقافة المعاصرة.

- بروز تناقضات وصراعات إثنية بين هويات أجيال المجتمعات العربية، بين الجيل القديم والجيل الجديد، وبين قوى المجتمع وشرائحه.

- تباين هويات نظم التعليم ومؤسساته في البلاد العربية بين تعليم ديني وتعليم حديث، وبين تعليم حكومي وتعليم خاص، وبين تعليم نظري وتعليم مهني وتقني..الخ.

٣- مظاهر العولمة السياسية ومتطلباتها التربوية:

ونعني بالعولمة السياسية: تكوُّن عالم بلا حدود سياسية، بوصفها (أي السياسة) نظاماً فرعياً يعمل أو يستكمل منظومة العولمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالضرورة في البلاد العربية والعالم الثالث؛ حتى تتوافر الشروط اللازمة لعولمة كل منظومتها في عمليات متفاعلة متكاملة؛ لأن تعميم نمط التنمية الرأسمالية في بلدان العالم الثالث يستدعي تعميم التنظيم السياسي طبقاً لما هو قائم في الغرب؛ كي يتحقق المزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج العالمي، وحتى يتم إعادة إنتاج المجتمع الليبرالي الغربي بدون الدولة الوطنية، وتعميم أساليب العيش والحياة الغربية[1]، وذلك بدمج وتوحيد بلدان العالم، الذي يتم لا على أساس انتماءاتها القومية أو السياسية أو ملكيتها لموارد اقتصادية، وإنما على أساس الإخضاع لنمط إنتاج واحد يعيد تحديد وترتيب مواقع الجماعات والأفراد بحسب ارتباطهم بالرأسمالية المعولمة.

والملاحظ أنَّ العولمة السياسية تبدو أقل وضوحاً من العولمة الاقتصادية، غير أنها تمر في الوقت الحاضر بمرحلة التأسيس؛ لأنه من الصعوبة بمكان أن تتخلى الدول العربية والعالم الثالث عن سيادتها وممارسة سلطاتها على شعوبها

---

(١) العربي فرحاتي، الجامعات العربية بين إخفاقات التحديث ومشروعية خطاب العولمة، مجلة عالم التربية، مرجع سابق، ص ٤٥٦.

وأراضيها، وخاصة أن الكثير منها لم يكتمل بناؤها بعد، ولم تمد سلطاتها على كامل أراضيها، وما يزال العديد منها تشعر أنها مهددة من جيرانها.

لذلك تبدي الدول العربية وسياساتها مقاومة شديدة للعولمة، ولكن ومع هذه المقاومة فإن سلطاتها آخذة في التقلص والانكماش؛ لأن العولمة السياسية مشروع مستقبلي سيكتمل عندما تتوافر شروطه الموضوعية، ثم إن قيام عالم بلاد حدود سياسية لن يكون تلقائياً وبنفس سرعة وسهولة قيام عالم بلاد حدود اقتصادية وثقافية، ولكن كلما تزايدت سرعة انتقال السلع والخدمات والأفكار والمعلومات والأفراد؛ تراجعت السيادة المطلقة للدول، وهمشت وظائفها، وساد اعتقاد بأن الدول لم تعد ضرورية[1]؛ لأن تعميم وتوحيد نمط التنمية الرأسمالي في بلدان العالم الثالث استدعى تعميم أنماط التنظيم السياسي طبقاً لما هو سائد في الغرب، وخاصة كلما كثرت مشاكلها وعجزت عن الوفاء باحتياجات سكانها، وتزايدت حدة التمايزات والصراعات بين فئات المجتمع ومناطقه.

ثم إن عملية اختراق العولمة للمجال الثقافي لا تفرضها متطلبات عملية تنميط الاستهلاك المادي والثقافي الغربي فحسب، وإنما أيضاً لإبراز العولمة كأيديولوجية تظهر نفسها كمدافع عن المظلومين، حامية للحريات وحقوق الإنسان.

---

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٨١.

وأياً كان الحال فالثابت أنه رغم الدور الوطني لدول العـالم الثالـث، ومنها البلاد العربية، في الاستقلال والحرية فإن سرعة عولمة الاقتصاد يؤدي إلى تزايد الاتجاه نحو تآكل سيادة الدول وتفتيت سلطاتها، حيث يتم نقـل السياسات والقرارات من المجال المحلي إلى المجال العالمي، وصارت السياسات الداخلية والخارجية مرتبطة بالسياسة العالمية التي تديرها الشركات العـابرة للقارات، وتحكمها المنظمات الدولية، وانتشار عولمة الديمقراطية وحقـوق الإنسان، وتراجع قدرتها في الحد من تدفق الإعلام والمعلومات، وتنامي أدوار منظمات المجتمع المدني، وغيرها من المظاهر التي جعلت الـسيادة الوطنيـة، وامتلاك الدول لسلطاتها التقليدية المعروفة شيئاً من الماضي، أو على الأقـل لدى غالبيتها، بسبب جملة من العوامل الخارجية والداخلية.

إذ تتمثل العوامل الخارجية في نواح عدة، منها: تـدخل الـشركات العملاقة العابرة للقارات في توجيه سياسات بلدان العالم الثالـث وفـرض شروط قاسية عليها إذا لم تضع سياساتها بالصورة التي تراعـي مـصالحها، لذلك تحولت دول العالم الثالث إلى شرطي لحمايـة مـصالح الـشركات العملاقة، على حساب حماية مصالح شعوبها؛ حـتى أن رؤسـاء الـدول والحكومات تحولوا إلى مندوبي مبيعات لتلك الشركات[1]، أو كما يقـول

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٢، أغسطس ١٩٩٧م، ص ٦٧.

«مارك بلوندال»: «مقاولين داخليين لتلك الشركات، وبالتالي فالسوق يحكم والحكومة تسيِّر»[1] لدرجة أن دور الدول العربية انحصر «في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات العابرة للقارات»[2]، فضلاً عن سعي الدول الكبرى إلى تجنيد الكتاب والصحفيين والمفكرين للدفاع عن عولمة العالم وسياستها العالمية، وتقديم المبررات لتقبلها والانصياع لها.

ومن خلال سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على منظومة الإعلام والاتصالات والمعلومات، وتصديرها لتقنية الاتصالات والبرامج تمارس تأثيرها القوي على حكومات دول العالم الثالث، مما يفقدها -على نحو متزايد- قدرتها على ضبط تدفق الإعلام والمعلومات، حتى أصبحت كثير من قوانين ونظم الرقابة على المعلومات عبر الحدود القومية مجرد نصوص فارغة لا معنى لها ولا تأثير حقيقي لوجودها[3]. ثم إن تخلي دول العالم الثالث عن ملكية، أو دعم وسائل الإعلام والاتصالات المحلية، وتسارع خصخصتها؛

---

(١) المشار إليه في: الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) أحمد ثابت، العرب والعولمة: خيارات اقتصادية مرة بين التهميش والإقصاء، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، عالم الفكر، مرجع سابق، ص١٦٨.

يفقد مصداقية نموذج الدولة، حتى أصبح الاعتراف بهذه الدول رهناً بالاعتراف الدولي بها[1].

وفي المقابل فتزايد التلوث البيئي، والتدهور البيئي، والمخدرات، والتطرف، وما يسمى الإرهاب الدولي، والهجرة غير المشروعة، والانفجار السكاني، والفقر، يفرض على دول العالم الثالث تعاونها الدولي وانصياعها للقرارات العالمية.

أما العوامل الداخلية فمنها: تخلي الدول العربية ودول العالم الثالث عن مواطنيها؛ نتيجة خصخصة المؤسسات العامة؛ مما يفقدها القدرة على التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويجعلها تكتفي بإدارة المؤسسات البوليسية والعسكرية، لذلك تزايدت ميزانية الأمن والجيش، وتراجعت ميزانية التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

وكذا إجبارها على التخلي عن الكثير من وظائفها؛ نتيجة تحرير الاقتصاد، وإلغاء الدعم، لذلك فتزايد نسب البطالة، والفقر، وتدني مستوى المعيشة يفقدها مشروعيتها ومبررات استمرارها؛ مما يفاقم من حدة الاضطرابات السياسية والاجتماعية الخطيرة التي تعجز عن التصدي لها.

ثم إن سيطرة منظمات المجتمع المدني على العديد من وظائف الدولة؛ نتيجة دعم وضغوط المنظمات الدولية غير الحكومية مثل: حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات...الخ لتوفير شروط المساواة والعدالة الاجتماعية،

---

(١) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص ١٣٨.

وتعزيز الحريات وحقـــوق الإنسان يؤدي إلى إضـــعاف ســـلطة الدولـــة، ويهمش أدوارها.

وكلما حاولت هذه الدول إعادة صياغة علاقاتها بمنظمـــات المجتمـــع المدني وفرض سيطرتها عليها؛ بحجة أنّ الديمقراطية وحقوق الإنسان نوع من الترف في ظل هذه الأزمات المستعصية، فإنها بذلك تضعف نفسها، وتقلص أدوارها، وتحول دون التطور السياسي والديمقراطي، علاوة على أنّ فـــرض عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان على الدول العربية مـــن قبـــل الـــدول الرأسمالية الكبرى لخدمة مصالحها وبمعايير مزدوجة يـــضعفها ويقلـــل مـــن أهميتها. فكلما حاولت إخفاء ممارستها القمعية؛ تعرضت لعقوبات دوليـــة، ومن ثم تضعف قدرتها أكثر في السيطرة على الأوضاع الداخليـــة، ليـــزداد الشك في مصداقيتها داخلياً وخارجياً.

- من أبرز مظاهر العولمة السياسية:

وتلخيصاً لما سبق يمكن تجميع أبرز مظاهر العولمة السياسية وانعكاساتها التربوية في النقاط الآتية:

- استبدال هوية المنطقة العربية الإسلامية بمصطلحات الشرق الأوسط، ومنه إسرائيل، وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- عجز الدول العربية عن تكوين تحالفات أو تكتلات عربية سياسية، أو اقتصادية، أو تربوية، أو قيام مشروع تنموي عربي يوحد البلاد العربية.

- خضوع الدول العربية لنظام الحكم العالمي، الذي تقوده الولايات المتحدة ومعها الدول الرأسمالية الكبرى، وتوظيفها للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، والأحلاف العسكرية لانصياع الدول العربية لقرارات وتشريعات الحكم العالمي، طوعاً أو كراهية، حتى لو كانت ضد مصالحها، وضد الشرعية الدولية.

- تقلص سيادة الدول العربية، حتى باتت عاجزة أكثر فأكثر عن ضبط عمليات التبادل التجاري، وحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية، والتحكم في السياسات المالية، وإقرار الميزانية، وتحصيل الضرائب...الخ.

- تخلي الحكومات العربية عن العديد من وظائفها للشركات العملاقة العابرة للحدود والشركات المحلية المرتبطة معها، وقيامها بالعديد من الوظائف الأخرى لخدمة مصالح هذه الشركات.

- انتشار النظم الديمقراطية والتعددية السياسية في البلاد العربية بضغط من الدول الرأسمالية الكبرى، يغلب عليها الشكل أكثر من المضمون، لخدمة مصالح تلك الدول.

- انتشار الحريات وحقوق الإنسان، في البلاد العربية، أكثر عما كانت عليه في السابق، وتُوظف في الغالب لابتزاز الدول العربية لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

- انتشار منظمات المجتمع المدني، في البلاد العربية، المدعومة من مثيلاتها العالمية، وتزايد أدوارها لتنميط الحياة الغربية.

- تزايد حدة الصراعات السياسية بين الأحزاب والمنظمات المهنية، وبين مكونات المجتمعات العربية، وبين الدول العربية.

- عجز أجهزة الحكومات العربية عن معالجة تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وعدم قدرتها على التصدي لها.

- تزايد حدة المشكلات العالمية مثل: المخدرات، وتدهور البيئة، وتلوث البيئة، وجرائم غسيل الأموال، والجريمة المنظمة، والتطرف وما يسمى الإرهاب الدولي، وغيرها من المشكلات، التي تفرض على الدول العربية تعاونها وتنسيق جهودها مع الدول الرأسمالية الكبرى.

- وفي عالم بلا حدود سياسية تراجعت فكرة المواطنة المحلية، وحلت محلها المواطنة العالمية.

- عجز حكومات الدول العربية عن إيجاد منظومة متكاملة تربط التعليم والعلم والتقنية بالتغيرات التي تشهدها النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- انتشار تعليم القطاع الخاص بكل أنواعه ومستوياته في البلاد العربية، إدارة وتمويلاً، بعيداً عن رقابة الحكومات.

- تراجع النفقات الحكومية على التعليم مقابل تزايد الإنفاق الأسري والقطاع الخاص والأهلي والخارجي.

- تباينت أنواع التعليم ومؤسساته بين تعليم حكومي، وتعليم خاص، وتعليم ديني، وتعليم نظري، وتعليم مهني وتطبيقي؛ مما يؤدي إلى تباين الهويات الوطنية بين أجيال المستقبل، وتكوين فئات متباعدة متناقضة قليلاً ما تجمعهم مواطنة واحدة.

- تاهت نظم التعليم العربية بين الاستقلال وعدم الاستقرار.

٤- مظاهر العولمة الاجتماعية ومتطلباتها التربوية:

ونعني بالعولمة الاجتماعية: تعميم البنى الاجتماعية وأنماط السلوك والعلاقات الغربية -عموماً- والأمريكية -خصوصاً- على جميع بلدان العالم، ومنها أو في مقدمتها البلاد العربية، على أساس أن عولمة المجال الاجتماعي نظام فرعي لا بد منه لإكمال منظومة العولمة والعمل ضمنها؛ لدفع عولمة المجالات الأخرى الاقتصادية والثقافية والسياسية في عمليات متساندة ومتبادلة لعمليات التفاعل، وبصورة دائرية تؤدي كل منها إلى تعزيز وجود الأخرى في اتجاه عولمة المنظومة الرأسمالية أو الحضارة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

فنتيجة لعولمة المظاهر الاقتصادية والسياسية والثقافية نشأت العولمة الاجتماعية في البلاد العربية وبلدان العالم الثالث بالضرورة، إذ استدعى عولمة المجالات السابقة تفكيك البنى التقليدية، واختراق منظومة القيم وأنماط العلاقات الاجتماعية والعادات في المجتمعات العربية؛ بقصد تنميط أساليب الحياة الغربية، من خلال نشر الثقافة الاستهلاكية لتصريف منتجات الدول الرأسمالية، وفتح المجال أمام تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج داخلياً بالشكل الذي يخدم مصالح الشركات العابرة للقارات والحدود، والعمل على ما من شأنه نقل المجتمعات المحلية والبيئات الداخلية إلى النطاق العالمي؛ حتى تصبح جميع القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة عالمية، وبالتالي يمكن مواجهتها عالمياً.

ولم تحقق عولمة اقتصاديات البلاد العربية والعالم الثالث التنمية المنشودة، ولم تحسن الأوضاع الاجتماعية والإنسانية للغالبية الساحقة من سكان البلاد العربية، التي بشر بها منظرو الرأسمالية، أو تحد من البطالة والفقر فحسب، وإنما أيضاً عملت على تقويض المكاسب الاجتماعية القديمة، وإلقاء قطاع كبير من السكان في دوامة البطالة والفقر والتهميش، حتى بالنسبة للفئات التي كانت تحظى بمستوى معيشي مقبول[1].

وعلى كل حال؛ يمكن رصد مظاهر العولمة الاجتماعية في البلاد العربية على النحو الآتي:

- تفكك البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمعات العربية، وإعادة تشكلها على أساس ارتباطها بالنظام الرأسمالي المعولم، ويتجلى ذلك في هبوط شرائح اجتماعية، وصعود أخرى، إذ طالما أن العولمة تعيد ترتيب مواقع الجماعات والأفراد على أساس علاقتها بالرأسمالية المعولمة (المادية منها والمعنوية) ودرجة تحكمها بعناصر الإنتاج التي يمكن عولمتها من رأس مال، وموارد وإمكانات؛ فإن القوى الاجتماعية التقليدية التي لا تستمد قوتها من قوة الاقتصاد ومعاييره العالمية أخذت تفقد أهميتها، وتتراجع مواقعها القيادية؛ الأمر الذي دفعها إلى التمركز حول ذاتها، وتبني سياسات مضادة[2].

---

(١) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) برهان غليون في: برهان غليون، وسمير أمين، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

- انتشار القيم وأنماط العلاقات والسلوكيات الاجتماعية الغربية، وفي مقدمتها الأمريكية، ويتبدى ذلك في مظاهر عديدة منها: الملبس والمأكل وغيره، وتراجع قيم ومعايير السلوك الاجتماعي، وتفكك العلاقات الأسرية والعشائرية، وبروز مظاهر الاستقلال الذاتي والفردية والانعزالية. كما يعمل التحديث على زعزعة القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها التمثيل السياسي، أو النيابي، ويعمل على تصدر قوى الفكر وقوى التنوير والتغيير الاجتماعي على غيرها؛ مما يثير حفيظة القوى التقليدية التي ترى أن لها الشرعية المطلقة، ويؤدي بدوره إلى تفكيك البنى والعلاقات التقليدية، والتمزق والازدواجية، وضياع الهوية[1].

- تؤدي عولمة الاقتصاد المدفوعة بتقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام إلى تغير هيكل الإنتاج وأدوات الإنتاج وفنونه، وبالتالي تغير هيكل القوى العاملة ومستوى معارفها ومهاراتها، وبذلك ارتفعت البطالة، وخصوصاً بين الشباب، واتسعت ظاهرة الفقر، وانخفضت الأجور، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، وتدهورت مستويات المعيشة، وينعكس ذلك على المستوى العالمي باتساع الهوة بين الدول الرأسمالية الأكثر غنى وتقدماً، وهيمنتها على البلاد العربية التي تزداد فقراً وتخلفاً وتبعية.

- تفاقم مظاهر الفقر والبطالة، وانتشار الفساد المالي والإداري، وتفشي الإجرام بكل صوره -بما فيها المنظمة عالمياً- وانتشار العنف

---

(١) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

والإرهاب، وتنامي النـزاعات القومية والقبلية والعرقية والسياسية بين مكونات المجتمع[1].

- قوضت العولمة أسس قيام الطبقة الوسطى[2] بمكوناها الاقتصادية والاجتماعية وأنماط معيشتها؛ نتيجة التغير في البناء الاجتماعي التقليدي الذي أحدثته العولمة في البلاد العربية والعالم الثالث؛ مما حرم المجتمع من قوى التجديد المتوازن.

- نقل الإعلام والمعلوماتية المجتمعات المحلية والبيئات الداخلية إلى النطاق العالمي؛ حيث فكك الإعلام والمعلوماتية العلاقات الاجتماعية التقليدية، وأعاد تشكيل البناء الاجتماعي، ورسم خريطة الانتماءات

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق.

(٢) هي طبقة اجتماعية متنورة، ضمت فئات اجتماعية من مختلف طبقات المجتمع، تجمعهم توجهات فكرية متقاربة، ووحدتهم قضايا وهموم مجتمعية مشتركة، حيث قامت هذه الطبقة بأدوار وأنشطة سياسية واجتماعية وثقافية رائدة لتطوير المجتمعات المدنية في دول العالم الثالث، والدول المتقدمة صناعياً، إذ قادت حركات التحرر الوطني من الاستعمار، وحاربت قوى الاستغلال والاحتكار، وكانت السند القوي لبناء دولة النظام والقانون، وشكلت القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطاقة التغيير الثقافي والسياسي، وبرزت من بين صفوفها النخب الفكرية والسياسية، التي أرست قواعد النظام الديمقراطي، وتصدت للدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، كما أنها شكلت الحاجز الذي كمم تيارات التطرف والغلو، راجع: الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص ٣٢.

والولاءات الفردية والمجتمعية، وأدى إلى بروز مفاهيم الاختيار الشخصي والاستقلال الذاتي، وتغييب الصراع الاجتماعي[1].

- تزايد الاهتمام بحقوق المرأة العربية، فكراً وتطبيقاً، بصورة غير مسبوقة، غير أنّ فرض الدول الرأسمالية لعولمة حقوق المرأة وغيرها في البلاد العربية كما هو سائد فيها هو تجاوز وخرق لمبادئ الدين الإسلامي[2].

- تزايد حدة الصراع الطبقي بين الفئات الغنية والفقيرة، وبين الحضر والريف، وانتشار العنف والجريمة، ولاسيما بين الصغار والشباب.

- ضيق الفرص التعليمية أمام أبناء الفقراء، والعاطلين عن العمل، والمهمشين، وبالتالي ضيق فرص مشاركتهم في الدخل القومي.

---

(١) هربرت شيلر (١٩٨٦): المتلاعبون بالعقول، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد١٠٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص، ص ١٧ ، ٣٨ .

(٢) تسعى منظمة الأمم المتحدة ومن خلفها ومعها الدول الرأسمالية الكبرى إلى إلزام حكومات وشعوب البلدان العربية والإسلامية بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، بدءاً من مقررات مؤتمرات المرأة التي عقد أولها في عام ١٩٧٥م، إلى مؤتمرات بكين ١٩٩٥م المثير للجدل، وامتداده إلى مؤتمر ٢٠٠٥م، ومؤتمر ٢٠١٠م، ومروراً بمقررات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وغيرها التي تطالب بحقوق المرأة الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية والنهوض بها، ومن ضمنها الحرية الجنسية والحرية المثلية والزواج غير الشرعي والزنا والطلاق والسفور، ومحاربة النقاب، والإجهاض وحرية الإعلام للمرأة، وغيرها التي تلزم الدول الإسلامية بتنفيذها، ومتابعة العوائق التي تحول دون تنفيذها، وهذه مسائل تتعارض بل وتتناقض مع مبادئ الإسلام نصاً وروحاً؛ الهيثم زعقان، تحرير المرأة العربية في عصر سيداو، مجلة البيان، السنة٢٥، العدد٢٧مارس ٢٠١٠، ص٦.

٥- مظاهر العولمة الإعلامية ومتطلباتها التربوية:

نعني بالعولمة الإعلامية: وجود عالم بلا حدود إعلامية إعلانية، يهيمن عليه النظام الرأسمالي العالمي الجديد؛ أو هي امتداد الإعلام وتوسعه وتعميمه على مناطق العالم الجغرافية، وترسمه شبكات اتصالية معلوماتية عالمية تتخطى حواجز الزمان والمكان؛ لتعميمه عالمياً من دون دولة ومن دون أمم وشعوب، ومن دون أوطان، بمضمون متشابه أو واحد يخاطب مستهلكين متعددي العقائد والمذاهب والأهواء[1].

ويعرف «هربرت شيللر»[2] عولمة الإعلام بأنها: تركز وسائل الإعلام في يد عدد من الشركات العملاقة العابرة للقارات، التي تستخدمها لحفز

---

(١) السيد أحمد عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦، يونيو ٢٠٠٠م، ص ٧٦ .

(٢) يعد «هربرت شيللر» مؤسس نظرية «الإمبريالية الإعلامية» ويقصد بها استخدام الإعلام و«الميديا» و«الإنفو ميديا» بقصد نشر القيم والعادات الاستهلاكية وما يرتبط بها من أنماط السلوك والحياة الجديدة؛ بوصفها ثقافة وافدة تحل محل الثقافات المحلية. وفي هذا الشأن يذكر «جون توملينسون» المشار إليه في نبيل علي، الثقافة العربية وعصر العولمة، عالم المعرفة، مرجع سابق، ص٣٧٦-٣٧٧، أن الامبريالية الإعلامية تتضمن أربعة اتجاهات أولها: أنها عولمة الإعلام التي هي جزء من الإمبريالية الثقافية، مبرزاً ضرورة الإعلام الحديث، وتحالفاته مع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وثانيهما: اتجاه يرى أن الإمبريالية الإعلامية تهديد للهوية القومية، مثل انتشار اللغة الإنجليزية وسيادتها على وسائل الإعلام، وخاصة الإنترنت، وثالثها: أنها وسيلة للسيطرة الثقافية لتجديد دماء الرأسمالية من أجل مزيد من الاستغلال والاستقطاب الاجتماعي، ورابعها: ينظر إليها على أنها أحد مظاهر الحداثة كالهجرة إلى المدن، والاستسلام لسطوة العلم والتقنية والتنظيم الهرمي للمؤسسات الاجتماعية .

الاستهلاك على النطاق العالمي، وتوسيع الثقافة الاستهلاكية الغربية؛ لطمس الهويات القومية، والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدد[1]؛ لأن الإعلام يعتمد على الصورة السمعية/ البصرية، والصورة لم تعد تساوي ألف كلمة -كما جاء في القول الصيني المأثور- بل صارت بمليون كلمة، لذلك هناك حضور جارف للصور في حياة الإنسان الحديث: إنها حاضرة في التربية، وفي الأسواق وفي الشوارع... الخ[2].

وفي إطار عولمة الإعلام أدت ثورة تقنية المعلومات[3] والاتصال والإعلام إلى ظهور مجتمع الإعلام، حيث مكنت تقنية الإعلام والاتصالات الفائقة القدرة على سرعة تبادل المعلومات ونشرها من تكوّن مجتمع الإعلام الرقمي، الذي اندمج فيه المكتوب والصورة والصوت في نظام (BITS) الذي يسمح بنقل الصوت والصورة والكتابة بسرعة الضوء؛ مما أحدث تحولات جذرية في عالم الاتصال والتثقيف والترفيه[4].

وباندماج كبريات شركات الإنترنت وشبكة الهاتف الجوال والكابل والإعلام والطاقة...الخ؛ تكونت شركات عملاقة متعددة الوسائط تتحكم

---

(١) المشار إليه في: محمد شومان، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) شاكر عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣١١.

(٣) يقصد بتقنية المعلومات نظام يجمع ثلاث تقنيات رئيسة هي: الحاسبات الرقمية، وتخزين البيانات، وإرسال البيانات الرقمية عبر شبكات الاتصالات البعيدة، راجع الصادق ربحي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٤) المنجي الزيدي، ثقافة الشباب ومجتمع الإعلام، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، العدد١، المجلد٣٥، يونيو/سبتمبر ٢٠٠٦م، ص ٢٠٧.

في وسائل الاتصال والإعلام في العالم، وتعدد مهامها من بيع الكتب والأفلام إلى الأقراص المضغوطة والمغناطيسية، ومن خدمات البيع بالمراسلة إلى معاملات البنوك والبورصات، ومن امتلاك فرق كرة القدم إلى وكالات السفر، ومن الترفيه والتسلية الرياضية والثقافية إلى الخدمات المهنية والمالية، إلى غير ذلك من الأمور التي جعلت المواطن في حالة ربط دائمة، بهدف تحقيق أكبر قدر من الاستهلاك؛ مما جعل النظام الرأسمالي العالمي المخاطِب الوحيد للمواطن في جميع أنحاء العالم[1].

والمستفيد الرئيس من جني الأرباح المهولة والسريعة من مجتمع الإعلام العالمي، الذي وفر قدرات هائلة للاقتصاد المعولم لزيادة الاستثمار والربح هي الدول الرأسمالية الكبرى.

والخطورة في الأمر أن وسائل الاتصالات والإعلام وتقنية المعلومات مكنت الصورة والصوت والكلمة من اختراق الحدود الجغرافية والحواجز الثقافية، ونفذت إلى عقول وعواطف الناس في كل أرجاء مناطق العالم، تلبي رغبات وأذواق مختلف الفئات والأفراد، معتمدة في ذلك على الإثارة والتسلية والترفيه لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستهلكين، وبالتالي تشكيل ثقافة استهلاكية واسعة، وخصوصاً بين النشء والشباب باعتبارهم

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٧.

مستهلكي المستقبل، ولاسيما بعد أن أصبحت وسائل الاتصالات الجماهيرية جزءاً من الثقافة اليومية للفرد[(١)(٢)]؛ لأن الإعلام المعولم[(٣)]:

- يبنى واقعاً يشكل معظم خبرات المواطن لفهم العالم، وإحساسه به، ويشكل اتجاهاته وآرائه.

- يُكون خبرات وانطباعات مختلفة للرسالة الإعلامية الواحدة وفقاً لعوامل فردية وحاجات شخصية، وخلفية منظومة الثقافة والقيم التي توجه سلوكه.

- له تأثير سيكولوجي أكثر منه عقلي؛ لأن أشكال الربط بين الإعلان عن سلعة ما والصحة والحيوية والجمال والجاه والمغامرة..الخ يثير العواطف والرغبات.

- يعتمد على مبدأ الإغراق الإدراكي القائم على تكرار الإعلان؛ لإبعاد ذهن المشاهد عن التفكير بها، وتركيز التأثير على إثارة الانفعال، فتتكون قناة عصبية يمر بها مثير الإعلان الدعائي لإغراق أحاسيس المشاهدين بها وتدفعه بصورة تلقائية للتوجه لشرائها.

---

(١) بدر بن عبد الله الصالح، التربية الإعلامية. لماذا ؟، مجلة المعرفة، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، العدد١٤٥، مايو٢٠٠٧م، ص ١٩.

(٢) بينت الدراسات المعاصرة أن حوالي ٢٠% من معرفة التلاميذ هي التي تأتي من المدرسة، في حين أن النسبة الباقية (٨٠%) تأتي من الإعلام، راجع المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠؛ السيد أحمد عمر، مرجع سابق، ص ٧٧.

- يؤدي إلى تكريس ثقافة الربح والقيم المادية، من خلال ثقافة الصورة، التي تؤدي إلى تغييب الوعي، وتسطيح التفكير، وضمور المعرفة، وإعلاء غرائز الجسد[1].

- يحتوي على مضامين تجارية تقدّم في سياق ثقافي وسياسي واجتماعي..الخ وبطابع أيديولوجي.

- ينقل معلومات بجميع صيغ الصورة المسموعة والمقروءة، التي تخترق الخصوصيات الثقافية في أي مكان في العالم، ودون أن تستطيع الجهات الرسمية التحكم بها، أو الاختيار من بينها.

- حوّل الثقافة الاستهلاكية من صناعة كثيفة الإبداع إلى صناعة تقليدية كثيفة رأس المال[2].

- يمكّن القوى الرأسمالية الكبرى من السيطرة على صناعة المعلومات بعناصرها الثلاثة: محتوى المعلومة، ومعالجة المعلومة، وتوزيع المعلومة لتذويب الثقافات القومية، وإقامة ثقافة عالمية واحدة.

- أصبح أساس تجديد بنى النظام الاجتماعي في المجتمعات العربية والعالم الثالث؛ لأن وسائل الإعلام الحديثة حلت محل النظم الشفوية للاتصال[3].

---

(١) راجع: شاكر عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣٩٢.

(٢) نبيل على (٢٠٠١): الثقافة العربية وعصر العولمة، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

(٣) تيمونز ربيرتس، وأيمي هايت، مرجع سابق، ص ١٩٣.

وفي ضوء ما تقدم، فعولمة الإعلام: هي ترويج لثقافة مجتمع حديث بلا أيديولوجيا، وبلا فكر، وتعمل على هيمنة الثقافة الاستهلاكية، التي تسطح الوعي، وتزيف رؤية الواقع، وتثير غرائز الجسد واللهاث وراء اللذة الحسية والمتعة الراهنة، التي تعمل على تنميط الاستهلاك الشبابي، إلى ما هنالك من أمور تكرس ثقافة زائفة، وخصوصاً لدى أجيال المستقبل، بوصفها أيديولوجيا للثقافة الإعلامية الجماهيرية، تقوم على نشر جملة من الأوهام هي: وهم الفردية، ووهم الخيار الشخصي، ووهم الحياد، ووهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، ووهم غياب الصراع الأيديولوجي. ومضمون هذه المسلمات هي أيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية الفردية والمجتمعية الوطنية القومية[1].

لذلك لا غرو إن أكد «المهدي المنجرة» أن الإعلام هو ثروة الثروات، بل هو الثروة التي ترتبط بكل الثروات الأخرى، أو على حد تعبير «غريغوري باتس»: (هو التباين الذي يصنع التباين)[2].

---

(١) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة والهوية الثقافية، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

(٢) المهدي المنجرة، عولمة العولمة: من أجل التنوع الحضاري، كتاب الجيب، ١٨، جريدة الزمن (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، ٢٠٠٠م) ص ١٤.

- أهم مظاهر العولمة الإعلامية عربياً:

وعلى كل حال، تتمثل أهم مظاهر العولمة الإعلامية في البلاد العربية في الآتي:

- اندماج وتكامل وسائل الإعلام الجماهيري بتقنية الاتصالات والمعلومات، التي سمحت بظهور تقنية الاتصال متعدد الوسائط، وتقنية الاتصال التفاعلي بتطبيقاته المختلفة، وبذلك حدثت تحولات هيكلية في بنية العمليات الاتصالية؛ مما أتاح إمكانات إعلامية هائلة على الصعيدين المحلي والعالمي، وما ترتب على ذلك من ظهور مجتمع المعرفة[1].

- ظهور قطاع الاتصال المعلوماتي الترفيهي، بوصفه الجانب الإعلامي في الاقتصاد المعولم، سواء على مستوى الاقتصاديات الوطنية، أو الاقتصاد العالمي، وتداخلت فيه متطلبات سوق الاقتصاد المعولم مع خصوصية المنتجات الإعلامية والترفيهية والمعلوماتية، باعتبارها رموزاً ثقافية لتنميط الحياة، بقصد توحيد العالم وفق متطلبات اقتصاديات الإنتاج الإعلامي والترفيهي الأمريكي خصوصاً، دون مراعاة الخصوصيات الثقافية والقومية، ودون الاصطدام بها من خلال تجزئة الجماهير وتقديم وسائل متعددة تلبي الاحتياجات الفردية، واحتياجات الجماعات المتجانسة[2].

---

(١) محمد شومان، مرجع سابق، ص، ص ١٦١.
(٢) راجع أيضاً: نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، مرجع سابق.

- تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات، وتسارع اندماجها على المستويين العالمي والمحلي، وتصاعد أدوارها لجني الأرباح العالية، التي يوفرها قطاع الاتصالات والمعلوماتية، وسعيها الحثيث نحو الاحتكار.

- حطمت تقنيات الإعلام والاتصال الجماهيري مفاهيمه ونظرياته، وما يستلزمه ذلك من ظهور احتياجات بحثية تفرض الاستعانة بأساليب ونماذج جديدة باعتبار الإعلام والاتصال الجماهيري علم أو علوم جديدة اندمجت في علوم أخرى(١).

- انتشار الثقافة الاستهلاكية بين قطاعات واسعة من الشباب العربي والشعوب العربية من كل المستويات الاجتماعية.

- آليات عولمة الإعلام والاتصالات:

ويمكن تتبع آليات عولمة الإعلام والاتصالات وتأثيراتها في البلدان العربية والعالم الثالث على النحو الآتي:

- إنّ تركيز وسائل الإعلام والاتصال على التسلية والترفية وتقديمها على أنها برامج محايدة، إنما لتشكيل ثقافة تفصل المشاهد عن واقعه والهروب منه إلى حالة الاسترخاء لملء ساعات الفراغ، بعيداً عن قضايا وهموم واقعه، بقصد إقناع الناس بصورة الواقع الحالي الذي يريدون مشاهدته وقناعتهم به والثقة فيه؛ لإعادة تشكيل هذا الواقع وتقديمه بالصورة التي تخدم أو تكرس ثقافة الاستهلاك وتخدم مصالح الشركات التجارية(٢).

---

(١) محمد شومان، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٢) المنجي الزيدي، مرجع سابق، ص ٢٠٨، ٢١٥؛ بدر بن عبد الله الصالح، مرجع سابق، صفحات متعددة.

- إن تركيز وسائل الإعلام والاتصال على النشء والشباب، إنما لأنهم هدف سهل للسياسات الاقتصادية للشركات؛ كونهم لا يملكون ثقافة دفاعية داخلية، وبالتالي يكون من السهل تشكيل ثقافتهم الاستهلاكية، التي تدفعهم إلى الإقبال على السلع الاستهلاكية. ولا عجب هنا إن تعاقبت الموضة الشبابية، حتى أن الشاب لا يكون عصرياً إلا بامتلاكه نماذج الموضة ومتابعتها.

- ينساب الإعلام والمعلومات بهدوء إلى عقل المواطن أينما كان -ولا سيما النشء والشباب- لتشكيل ذهنياتهم، وصبغ أذواقهم ورغباتهم كأنها معطى طبيعي لتطور الحياة الإنسانية.

- إن اعتماد الإعلام والمعلوماتية على الصوت والصورة يجعل المشاهد يعيش اللحظة الآنية التي تدفع ما قبلها، والانتقال إلى ما بعدها، ليعيش حاضراً مشحوناً بالعواطف السريعة التقلب من مشاهد إلى أخرى، دون وقت للتفكير واتخاذ المواقف إزاءها، وسرعان ما تصبح ماضياً.

- إن تركيز الإعلام والاتصال على الترفيه والتسلية يشد انتباه المشاهد إليها، لقدرتها على نقل المشاهد من واقعه اليومي وهمومه إلى عالم المتعة واللذة؛ مما يجذب المشاهد إلى متابعة ما تقدمه من برامج، مستسلماً للراحة والمتعة السارة الراهنة، وبذلك تحل ثقافة الجسد والغرائز محل ثقافة العقل والروح والقيم والأخلاق[1].

---

(١) راجع: جمال غيطاس، عنف المعلومات في مصر والعالم، القاهرة، النهضة المصرية، ص٢٧؛ شللر، المتلاعبون بالعقول، مرجع سابق، ص ١٧، ٣٨.

- وكون الشباب والنشء هم أكثر ميلاً وتقبلاً للإثارة وصناعة الرغبات لديهم، ويمثلون قدرة شرائية كبيرة؛ فإن وسائل الإعلام والاتصال تركز على ذلك، مقدمة ثقافة استهلاكية تدفعهم إلى اللهث وراء اللذة والراحة، وتجعلهم متحررين من الالتزامات، غير عابئين بهموم الحياة والواقع وأحداثه، وعدم الاكتراث بالمستقبل[1].

- عندما تركز وسائل الإعلام والاتصال على أخبار المال والأعمال والبورصات والأسهم والسندات؛ فإنها ترمي بذلك إلى تكوين الحس المالي لدى المشاهد، وجعله في مقدمة اهتماماته، واتخاذه مرجعية للحكم على الأشياء من ناحية، وترسيخ قيم المال والربح من ناحية ثانية، وتبسيط طريق الخلاص أمام الشباب الفقراء في الكسب والشهرة من جهة ثالثة.

- تقدم وسائل الإعلام والاتصالات معلومات منتقاة بعيداً عن المشكلات الجوهرية التي يعاني منها الناس والمجتمع، وتقدم أحداثاً عامة تهم كل الناس والمجتمعات، لا يختلف عليها الكثيرون، وهي بذلك ترمي إلى توحيد الناس من خلال تسطيح فكر المشاهدين وصرف أنظارهم عن التحديات والمشكلات الحقيقية، وجعل المشاهدين يتوحدون حول قضايا عامة تقربهم من بعض.

- إن تقديم وسائل الإعلام والاتصال المعلومات والأخبار والأحداث والإعلانات بطريقة مكثفة وسريعة، ومعزولة عن سياقها التاريخي، إنما يجعل

---

(١) المنجي الزيدي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

المُشاهد يعيش اللحظة الراهنة دون أن يجد وقتاً للتفكير والتمحيص، وإبـــداء موقف إزاءها، وسرعان ما تتجـــدد المشاهد لتصبح جزءاً من الماضي، حتى لا يبقى في ذهنه سوى انطباعات مجزأة[1].

وثمة علاقة وطيدة بين انتشار التعليم الحديث والإعلام؛ ذلك أن انتشار التعليم الحديث يؤدي إلى المـــشاركة في اســـتخدام الإعـــلام والاتـــصال والمعلومات، وبالعكس يؤدي انتشار وسائل الإعلام والاتصالات إلى انتشار التعليم وتوسيع مساحته، ومن ثم تزيد المشاركة في الإعلام، ويرتفع استهلاك السلع[2]، بدليل أن المناطق التي تسودها الأمية ما زالت في طـــور التجمـــع التقليدي، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين استهلاك الـــسلع ومـــشاهدة الإعلام، إذ كلما تزايدت مشاركة سكان المجتمع في الإعلام والاتـــصالات ارتفع استهلاك السلع[3]؛ لذلك أصبحت تقنيات الإعلام والاتصالات تمثـــل عنصراً رئيساً للعمل التربوي، ومدخلاً لا غنى عنه لرفع كفاية المؤســـسات التعليمية للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها.

ولتوظيف الإعلام والاتصالات في العملية التعليمية التربوية من ناحية، والحد من مخاطرها أو تقليلها عليها من ناحية ثانية، ظهر الإعلام التربوي في نظم التعليم. ولكن نظراً لعولمة الإعلام والاتصالات وسطوتها الكاسحة على

---

(١) جمال غيطاس، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) تيمونـــز روبيرتس، وأيمي هايت، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٦.

تربية النشء والشباب ومنافستها لوظائف التربية في عقر دارها، واستحواذها على الكثير من أدوار ومسؤوليات التربية المدرسية، وتفوقها على التربية اللامدرسية؛ ظهرت التربية الإعلامية كتوجه جديد يدمج الإعلام والاتصالات في العملية التعليمية التربوية، سواء ضمن المناهج التعليمية وأنشطتها المختلفة، أو ضمن الأنشطة المدرسية والطلابية، أو ضمن التشريعات التربوية ونظم التعليم والتعلم، أو ضمن خطط النظم التعليمية وسواها؛ وذلك لحماية الشباب والمواطنين من الآثار السلبية للإعلام والاتصالات.

وفي هذا السياق عرف مؤتمر اليونسكو التربية الإعلامية للشباب عام ٢٠٠٢م بأنها: «التعرف على مصادر المحتوى الإعلامي وأهدافه السياسية والاجتماعية والتجارية والثقافية، والسياق الذي يرد فيه، ويشمل ذلك التحليل النقدي للمواد الإعلامية وإنتاج هذه المواد وتفسير الرسائل الإعلامية والقيم التي تحتويها»[١].

ويشير مضمون هذا التعريف ودلالاته العملية إلى أن التربية الإعلامية ليست مجرد عملية تعليمية تتم عن طريق وسائل الإعلام، أو تعليم الطلبة معارف ومهارات التربية الإعلامية من خلال مقرر خاص بالتربية الإعلامية فحسب، وإنما هي أكثر من ذلك، إذ يجب دمجها في المنهج التعليمي ضمن التربية المدرسية الرسمية، وضمن التربية اللامدرسية، وإصدار القرارات،

---

(١) المشار إليه في: بدر بن عبد الله الصالح، مرجع سابق، ص ٩.

ووضع خطط وبرامج التربية الإعلامية وسبل تنفيذها، وربطها بالحياة الواقعية وفق نموذج الثقافة الإعلامية العميقة، التي تركز على تفاعل الطلبة داخل المؤسسة التعليمية وخارجها مع تقنيات الإعلام والاتصالات والمعلومات في إطار الشبكات الرقمية العالمية السريعة التوسع؛ وبما يكفل لهم الانخراط الواعي في بيئات إعلامية ومعلوماتية عالمية، لتكوين الفرد المثقف إعلامياً من خلال الثقافة التشاركية، التي تتيح فرص التعليم مع الأقران والمحيط، ووسائل الإعلام والمعلومات، والمشاركة في إنتاج المحتوى التعليمي، وما يتطلبه ذلك من تنمية «مهارات التربية الإعلامية والثقافة المعلوماتية» اللازمة للعيش في مجتمعات القرن الحادي والعشرين، وهي[1]:

١- **مهارات التفكير الناقد:** وما تتضمنه من مهارات التفكير الإبداعي، وتوظيف مهارات التفكير العليا، وإصدار الأحكام حول مصادر الإعلام.

٢- **مهارات الاتصال الفعال:** وتتضمن مهارات استخدام تقنيات الاتصال، واستخدام أنواع متعددة من تقنيات المعلومات وبروح تحليلية نقدية.

٣- **مهارات الثقافة البصرية:** وتتضمن تحليل الرسائل الإعلامية البصرية وما تحتويه من وجهات نظر، وتقويم ومغزى الرسائل البصرية.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠-٢١.

٤- **مهارات الثقافة التقنية:** وتتضمن استخدام تقنيات المعلومـــات في تحديد موقع محتوى المعلومات الإعلامية والوصول إليها، وتحليلها وتقويمهـــا، وتكوين وجهة نظر حـــول المحتوى الإعلامي، أو معالجة البيانـــات حـــول قضايا إعلامية.

٥- **مهارات الثقافة المعلوماتية:** وتتضمن استخدام المعلومات بفاعلية لتحقيق أهداف محددة، واستخدام المصادر التقنية لحل المشكلات، واختيـــار مصادر المعلومات لإنجاز مهام محددة.

٦- **مهارات التفاعل الشبكي:** وتتـــضمن فهـــم وتقـــدير التنـــوع والاختلاف الثقافي محلياً وإقليميا وعالمياً، والمشاركة في مجتمعات افتراضـــية، والعمل ضمن فريق لاكتساب المعرفة وتوليدها.

٧- **مهارات التوجيه الذاتي:** وتتضمن استخدام تقنيـــات المعلومـــات حول قضايا شخصية وفقاً لأهداف واضحة، واستخدام أدوات الإنتاجيـــة التقنية في تطوير مهارات إنتاج محتوى إعلامي مبتكر.

٨- **مهارات الاستخدام الأخلاقي لتقنية المعلومات:** وتتضمن فهـــم القضايا الأخلاقية والثقافية المرتبطة بالمحتوى الإعلامـــي ونقـــده، وتطـــوير اتجاهات إيجابية نحو استخدام تقنيات المعلومات والتفاعـــل مـــع القـــضايا الإعلامية.

٦- مظاهر عولمة المعرفة والبحث العلمي .. ومتطلباتها التربوية:

المعرفة والمعلومات بطبيعتها ثقافة عالمية توحد الباحثين والعلماء في بحثهم عن الحقيقة دون النظر إلى أصولهم، وتتميز بقابليتها للانتشار والتبادل، وأضحت في العصر الراهن وفي ظل النظام الرأسمالي العالمي الجديد وتطور تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام مصدراً للثروة والقوة والهيمنة؛ ذلك أن المعرفة حلت محل الموارد الأولية (الخام)، وغدت العامل الرئيس للإنتاج، وتحولت المعلومات إلى سلعة استهلاكية يمكن تبادلها وتوزيعها وتسويقها واستهلاكها.

ويُقصد بعولمة المعرفة والبحث العلمي: تعميم الاستخدام المكثف للمعرفة (الصريحة) والمعلومات في شتى أوجه حياة المجتمعات، والمشاركة في توليد معارف جديدة من المعلومات المتوافرة، وسرعة نشرها وتبادلها بين أكبر عدد ممكن من الباحثين والدارسين والمهتمين دون الحاجة إلى انتقالهم، وبين مختلف الأوساط العلمية والبحثية، وإمكانية تعاونهما في مختلف دول العالم لتطوير الحياة الإنسانية، وحل ما تعانيه المجتمعات من مشكلات، وما يستلزمه ذلك من تعميم مناهج وأدوات البحث العلمي. أما المعرفة (الضمنية) فتحمل قيمة اقتصادية، ولا يسمح مالكوها بنشرها وتداولها.

وثمة ارتباط قوي بين العولمة واقتصاد المعرفة بحكم أن اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج المعرفة وتطبيقها، ونشر المعلومات واستهلاكها يقتضي عولمتها، ذلك أن تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي عن طريق تعميم الثقافة الاستهلاكية لتحقيق أعلى ربح ممكن يجعل العولمة تنتشر وتترسخ بالاستخدام المكثف للعلم والمعرفة وتقنيات المعلومات والاتصالات، حيث صارت التقنية والتقدم المعرفي يمثل ٨٠% من العامل الكلي لنمو الإنتاجية[١].

ومن أبرز مظاهر عولمة المعرفة والبحث العلمي في البلاد العربية ما يأتي:

- حدوث فجوة معرفية هائلة بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية؛ نتيجة لتدني قدرات الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي في إنتاج المعرفة وتطبيق ما هو متاح منها في أنشطة المجتمع، وتحولها إما لاستهلاك معرفة ومعلومات الجامعات ومراكز الأبحاث الغربية، وإما لتكرار تقديمها في قوالب جامدة لا وظيفة حياتية لها، حتى أنه يندر -جداً- استخدام المعرفة المتوافرة في قطاعات المجتمع، لذلك ماتزال الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث العربية غير مؤهلة لتأسيس قواعد اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة.

- عجز مؤسسات التعليم في البلاد العربية، وفي مقدمتها الجامعات والمعاهد، عن مواجهة تحويل المعرفة والعلم والثقافة إلى تجارة في السوق الرأسمالي العالمي، فلا هي قادرة على الاستجابة لمثل هذا التوجه، أو التخلي

(١) جمال داوود سليمان، اقتصاد المعرفة (عمان: اليازوري، ٢٠٠٩م) ص١٥٧.

عن أدوارها الوطنية التاريخية، ولا هي قادرة على إنتاج المعرفة المطلوبة للسوق، وتوفير نوعية المهارات والكفاءات المطلوبة وفق معايير السوق[1].

– ضعف قدرة المؤسسات التعليمية الحكومية على منافسة المؤسسات التعليمية الخاصة ولاسيما التي تتبناها الشركات المحلية، والشركات العابرة للحدود –الإقليمية منها والعالمية– التي باتت تهدد وجود المؤسسات التعليمية المحلية.

– عممت الثقافة المعولمة توجهات وأهداف وأدوات البحث العلمي والتطور التقني.

– يؤدي الانفجار المعرفي إلى استحالة أي باحث متخصص أن يحيط بجميع الحقائق العلمية والمعلومات ذات الصلة بتخصصه مهما بلغت درجة إحاطته وتعمقه في فرع من فروع المعرفة.

– غلبة النزعة المادية الصرفة على مجالات البحوث العلمية، وذلك بتزايد الاهتمام نحو فروع العلوم التقنية القائمة على البحوث التطبيقية، التي تستهدف حل المشكلات التي تواجه المجتمع، وتطوير النظم والأساليب الإدارية، مقابل تراجع كبير في البحوث الأساسية والبحتة.. وفضلاً عن أن البحوث في الجامعات الغربية تحمل خطاباً أيديولوجياً يؤسس للذات الغربية،

---

(١) نبيل على (٢٠٠٧)؛ إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٣٠، العدد ٣٤٢، أغسطس ٢٠٠٧، ص٩٠.

فإن الجامعات العربية لم تستطع المشاركة، والحفاظ على الـذات العربيـة، وبالتالي فشلت في الاستجابة لاحتياجات العولمة، و لم تتمكن من أن تنخرط في الشراكة العالمية العلمية(١).

- انحسار المدارس والمعاهد والجامعات الإسلامية في كل البلاد العربية تقريباً، وتراجع قيمتها أو أهميتها، فضلاً عن تهميش أدوار ما هو قائم منها.

- جمود البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي، وتدني قيمته النظرية والتطبيقية؛ كونه أصبح أصداء أو تكراراً لما هو قائم في الجامعـات الغربية، وبالتالي صارت المعرفة المستعارة إسقاطية، ناكرة للذات والآخـر؛ نتج عنها إثارة التناقضات والصراعات بين مكونـات المجتمـع التعليمـي والبحثي(٢).

- غياب الحرية الأكاديمية، وضعف التقاليد الأكاديمية المتعارف عليها، وضيق مساحة الاستقلال المالي والإداري، فضلاً عن تعـيين الأكـاديميين والباحثين على أسس ومعايير غير موضوعية.

- ضعف أجور ومكافآت أعضاء هيئـات التـدريس والبـاحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث في البلدان العربية غير النفطية؛ مما يجبرهم علـى بذل جهود مضاعفة، وهدر أوقات ثمينة خارج مؤسساتهم لزيادة دخولهم.

---

(١) العربي فرحاتي، الجامعات العربية بين إخفاقات التحديث ومشروعية خطاب العولمة، مجلة عالم التربية، مرجع سابق، ص ٤٥٣.
(٢) العربي فرحاتي، مرجع سابق، ص ٤٥٣.

- تفتقر البنية التحتية للبحث العلمي في الغالبية العظمى من الجامعات ومراكز البحوث في البلاد العربية لمختلف الموارد المادية والمالية والبشرية والفنية، بما فيها الضرورية، لذلك يتدنى الإنتاج العلمي فيها إلا ما ندر.

- تفتقد نظم التعليم ومؤسساته في البلاد العربية القدرة على التنمية البشرية وتنمية رأس المال الفكري، والمشاركة الفاعلة في اقتصاد المعرفة أو الدخول فيه، وامتلاك مقومات مجتمع المعرفة، أو المساهمة في تكوينه؛ لأنها لم تنخرط في السوق، ولم تستجب لمطالبه، أو تؤسس نظاماً لإنتاج المعرفة واستخدامها، ثم أن تحويل العلم والمعرفة والثقافة إلى تجارة جعلها بعيدة عن تنمية رأس المال البشري وإنتاج المعرفة اللازمة للسوق ومعاييره.

- يؤدي الرفع من شأن العلوم المادية والتقنية إلى تكوين الشخصية الفردية، وإعلاء الذاتية الأنانية لينعكس ذلك في تبليد الإحساس، وتفكيك العلاقات الإنسانية البينية والعداوة والقسوة.

- طالما أصبحت المعرفة العامل الحاسم في العملية الاقتصادية بوصفها سلعة تباع في السوق العالمي وتدر أرباحاً عالية، ومن ثم غدت المعرفة أهم مرتكزات العولمة لتعميم الثقافة الاستهلاكية.. والدول الرأسمالية الكبرى هي التي تملك المعرفة والمعلومات، لذلك فهي تهيمن على نشرها وتبادلها وتسويقها، وتضع شروطاً قاسية لاحتكارها عبر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات من جهة، وتفرض الحماية القانونية للمعرفة عن طريق «الجات» وغيرها، باسم حقوق الملكية الفكرية التي تتجاوز براءات الاختراع والعلاقات التجارية...الخ من جهة ثانية.

- تحول المعرفة إلى سلطة للتحكم في العالم، تستمد قوتها من حاجات الإنسان الطبيعية للمعرفة، وذلك من خلال تأسيس منظومة للمعرفة والمعلومات واستخدامها، بوصفها سلعة استهلاكية يتم تسويقها وتبادلها عبر تقنيات المعلومات والاتصال والإعلام، وأصبح الرأسماليون الجدد هم الذين يملكون المعرفة ويستخدمونها، سواء أكان المالك دولة أو شركة أو شخصاً.

- يحكم انتقال العلم والتقنية قرارات الاستثمار العالمي التي تتخذها الدول الرأسمالية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات؛ لفتح الأسواق المغلقة أمام مقتنياتها الأخرى من ناحية، واتجاه الاستثمارات إلى الدول الغنية من ناحية ثانية.

- تحتكر الدول الرأسمالية الكبرى التقدم العلمي والتقني، مما يجبر البلاد العربية على نقل العلم والتقنية من الدول الكبرى، وبالتالي تكريس تبعيتها لها.

- تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بنهب الثروة البشرية للبلاد العربية وبلدان العالم الثالث مثل غيرها من الثروات الطبيعية والإمكانات المتاحة المستمر من عهود الاستعمار التقليدي، وذلك من خلال احتكارها لسوق العمل، حيث تعمد إلى تفتيت مهام التصنيع، وتفتيت مهارات العمل، والتوسع في أتمتة وسائل الإنتاج، وفرض معايير على المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة للعمال، وتلزم الجهات المتخصصة باعتمادها؛ مما يؤدي إلى استبعاد عمالة البلاد العربية ودول العالم الثالث[1].

---

(١) نبيل على (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص٩٠.

- هيمنة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على عمليات البحث العلمي، حيث ارتفعت نفقاتها بصورة لا تستطيع بلدان العالم الثالث تحملها؛ كي تحتكر المعرفة وتطبيقها.

- أخذت المعرفة وتفجرها المذهل يفرض العديد من الآثار والتحديات انعكست في مؤسسات التعليم العالي ـــ خصوصاً ـــ في تغيير أهداف العلم وتوسيع مجالات تطبيقه، وتغيير أساليب أدوات الحصول على المعرفة وتطبيقها واسترجاعها، وزيادة الكفاية البحثية، وإنتاج المعرفة، وتوسع البحوث في التخصصات البينية، وتزايد الاستثمار الدولي في البحوث التطبيقية والتطوير، وتزايد المعايير العلمية التي تميز الابتكار، وتحول دون تكرار البحوث، وظهور اتفاقيات دولية تحمي الملكية الفكرية، وانخفاض قيمة المعرفة المكتسبة من مؤسسات التعليم العالي والعام[1].

- محدودية حركة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، لأسباب عدة منها: محدودية المؤسسات العلمية المتخصصة في البلاد العربية، وانخفاض الكفايات والمهارات البحثية؛ مما يجعل الجامعات ومراكز البحث العلمي في البلاد العربية بعيدة عن التفجر المعرفي الحاصل في الدول الغربية، بل ومتخلفة عنه، أو متابعة استيعاب الإنتاج المعرفي.

---

(١) سعيد بن حمد الربيعي (٢٠٠٨): التعليم العالي في عصر المعرفة: المتغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق، ص ١١٣.

٧- مظاهر العولمة الإدارية وانعكاساتها على التربيـــة ومتطلباتها التربوية:

وتعني العولمة الإدارية: تعميم مفاهيم وأســـس نظـــم الإدارة الغربيـــة وأساليبها على بلدان العالم ومنها البلاد العربية؛ كي تؤدي وظائفها في إطار النظام الرأسمالي العالمي الجديد، أي تكوين مجتمع عالمي تحكمه أنظمة إدارية واحدة بتوصيف مهني واحد، وبأساليب ووسائل متماثلة تسهل المعاملات، وتبسط الإجراءات، على اعتبار أن العولمة الإدارية نظام جزئي ضمن منظومة العولمة يجب أن يقوم بمهامه لإتمام عولمة العالم، كما تُقدم العولمة، حتى تزال الحواجز أمام تحرير التجارة ورأس المال، وانتقال السلع والأفكار والمعلومات والناس، وفتح المجال أمام الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية المرتبطة بها لتوسيع نطاق الاستهلاك وزيادة أرباحها كقيمة تـــسمو فوق كل القيم والاعتبارات الأخرى.

وعولمة الإدارة على هذا النحو هي عملية تعمل مع منظومة العولمة على طمس هوية النظم الإدارية الوطنية التي تكونت وفقاً لظروف مجتمعية معينة، والعمل على اختزال الآخر، وتفكيك أبنيتها التقليدية؛ بقصد تنميط متزايـــد للسلوك البشري، لتنتهي العولمة بتعميم نموذج الحياة الغربيـــة[١]، عمومـــاً، والأمريكية، خصوصاً، بكل أشكالها الإدارية والسياسية والتربوية...الخ.

---

(١) الحاج دواق، الدنيوي والحديث في التعليم الجامعي، مجلة عـــالم التربيـــة، مرجـــع سابق، ص٤٢٥.

وثمة علاقة وطيدة بين العولمة الإدارية والنظم التربوية، حيث يعد كل منهما سنداً للآخر يقويه ويدعم قيامه بأدواره. فاعتماد الإدارة في البلاد العربية على نظم الإدارة الغربية، وتزايد استخدامها لتقنية المعلومات والاتصالات والإعلام، فإنها تتحول إلى مطالب واحتياجات تفرض على نظم التعليم الاستجابة لها، وذلك بتجديد مناهجها التعليمية، وتطوير نظمها وأساليبها، واستحداث تخصصات تلبي احتياجات الإدارة المعولمة، وإلا فقدت هذه النظم التعليمية مبرر وجودها؛ نتيجة عدم وفائها بمطالب الإدارة المعولمة في البلاد العربية.

بمعنى، إن عولمة الإدارة تدفع إلى عولمة نظم التعليم في البلاد العربية، والعكس صحيح. ولاغرو هنا إنْ تماثل أو تطابق هيكل التعليم مع هيكل الوظائف والمهن والأجور، وتزايد الطلب على تخصصات دون أخرى، إلى غير ذلك.

- أبرز مظاهر العولمة الإدارية عربياً:

ولعل أبرز مظاهر العولمة الإدارية في البلاد العربية ما يأتي:

- سيادة مفاهيم النظم الإدارية الغربية وأساليبها ووسائلها في أجهزة الدول العربية ومؤسسات الخدمات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص.

- تزايد الاتجاه نحو تغيير بنية الأجهزة الإدارية العامة وأهدافها، ويتجلي ذلك في إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، والتوجه نحو الخصخصة والإدارة بالعقود[1].

---

(١) المشار إليه في محمد عبد الرشيد، العولمة، اتفاقيات التجارة الدولية وآثارها على اقتصاديات البلدان النامية، الحالة اليمنية (صنعاء: مركز عبادي للنشر، ٢٠٠٤م) ص٣٢.

- الاستخدام المكثف للحاسبات الآلية والحواسيب في العمل الإداري، واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في معالجة البيانات وتبادل المعلومات، وفي صنع القرارات في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

- فرض تغيير بنية عمل الإدارة العامة، والقيام بالتدريب المستمر لمختلف المستويات التنظيمية، والتعلم الذاتي، وانتشار مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات.

- حدوث تغيرات نوعية في التركيب المهني للوظائف، حجماً ومستوى، وتزايد الاتجاه نحو المهارات كثيفة المعرفة والقدرات الإبداعية.

- تجويد خدمات الإدارة العامة؛ نتيجة تطبيق أسلوب الإدارة بالجودة الشاملة ومعايير الأداء والإنجاز، وغيرها من أساليب الإدارة الاستراتيجية الحديثة، فكراً وتطبيقاً.

- ظهور صيغ ونماذج تعليمية ببرامج تتيح للموظفين والعمال أن يواصلوا دراستهم وهم في مواقع عملهم، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم التي تفي باحتياجات المهن التي يشغلونها.

عوامل عولمة نظم التربية العربية ومظاهرها ونتائجها

بيّن العرض السابق مظاهر العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية في البلاد العربية ومتطلباتها التربوية، أي أن التربية عملية داعمة لعولمة هذه المجالات، والعكس صحيح، على أساس أن التربية نظام يتبادل عمليات التفاعلات المباشرة وغير المباشرة مع مختلف نظم المجتمع، وبالتالي ما كان يمكن عولمة هذه المظاهر لولا عولمة التربية؛ لأن التربية (نظام حياة المجتمع) نشأ لتطويره في شتى نواحي حياته؛ حتى يعيد إنتاج قطاعات المجتمع بالصورة التي ترسمها العولمة.

وإذا كانت نظم التربية العربية واقعة اليوم تحت آليات فعل العولمة ومستسلمة لتأثيراتها المختلفة، غير أن هناك جملة من العوامل والأسباب القديمة، التي تكونت عبر مسيرة تحديث نظم التربية العربية كغيرها من نظم المجتمع الأخرى والتي هيأت الظروف المجتمعية لكي تمارس العولمة -في العصر الحاضر- كل آليات فعلها.

وقبل عرض مظاهر عولمة نظم التربية العربية يمكن تناول عوامل عولمة هذه النظم، وذلك على النحو الآتي:

١- عوامل عولمة نظم التربية العربية:

تضافرت جملة من العوامل والقوى القديمة والجديدة، التي أدت وتؤدي إلى عولمة نظم التربية في البلاد العربية، شأنها شأن بلدان العالم الثالث. ويمكن إيجازها وفق المحورين الآتيين:

أ. **العوامل القديمة**، التي أسست اللبنة الأولى لوضع التربية العربية في طريق العولمة:

وهي العوامل التي نشأت من مسيرة تحديث نظم التعليم أثناء عهود هيمنة الاستعمار التقليدي على المنطقة العربية، وأسست القواعد أو الشروط الأولى، التي هيّأت الظروف المحلية لعولمة نظم التربية العربية.

فمنذ الموجات الاستعمارية الغربية على الوطن العربي أخذت الدول الاستعمارية تكثف جهودها لنشر أنماط التعليم الأوربية في المناطق العربية المحتلة، بل عمدت إلى نشر هذه الأنماط قبل مجيئها؛ حتى توجد جماعات تتقبله وتناصره[1]، حيث ركزت سلطات الاحتلال في بداية الأمر على إنشاء المؤسسات التعليمية التي تلبي احتياجاته، بالتزامن مع دعم المؤسسات التعليمية الخاصة بأبناء الجاليات الأجنبية، وأبناء الأقليات المحلية، ثم بأبناء الفئات الغنية؛ حتى تكون هذه المؤسسات التعليمية نماذج متميزة يحتذى بها.

---

(١) راجع: أحمد علي الحاج، مسيرة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في البلاد العربية، دراسة مقدمة لمؤسسة السعيد للثقافة والعلوم، جائزة المرحوم هائل سعيد أنعم، لعام ٢٠٠٩م.

وعلى غرار هذه المؤسسات التعليمية عمدت السلطات المحتلة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية لأبناء الزعامات المحلية والنخب السياسية لتربيتهم التربية المواكبة لثقافة المستعمر.

وما لبثت أن صارت هذه الأنماط التعليمية توجهاً عاماً يتبناه السكان والسلطات المحلية؛ رغبة منها في الأخذ بأسباب التقدم، وتلبية الحاجات المتزايدة لمخرجات هذا التعليم اللازمة للقطاع الحديث، الذي نشأ في الحضر على غرار نمط التنمية الرأسمالية السائد في أوربا -لتنتشر بعد ذلك أنماط التعليم الغربي هذه في المنطقة العربية بعد زوال الاستعمار، وتقسيمها إلى كيانات مستقلة- بوصفه نهجاً وأسلوباً طاغياً تلتزم به الدول والسكان وكأنه قدر محتوم.

وعلى كل حال، يمكن إيجاز هذه العوامل القديمة، الخارجية والداخلية، على النحو الآتي:

- تولت الدول الاستعمارية نشر أنماطها التعليمية في البلاد العربية بسلم تعليمي تقليدي، فكراً وتنظيماً وإدارة، شكلاً ومضموناً، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي، وبذلك تأسست قواعد تحديثها.

- شجعت ومولت كثيراً من مؤسسات التعليم، الخاصة بالجاليات الأجنبية والأقليات المحلية في البلاد العربية؛ حتى تظل مصدراً أو مرجعية لتطوير المؤسسات التعليمية الأخرى.

- جعلت نظم التعليم ومؤسساته في البلاد العربية تعتمد في محتوى العديد من الكتب الدراسية والأساليب والأنشطة السائدة على الدول الاستعمارية؛ مما صعب تخلصها من تبعيتها لها.

- ركزت على نشر الأنماط التعليمية الغربية في المدن العربية؛ كي تلبي احتياجات القطاع الحديث (التجارة، الإدارة والخدمات، الصناعات الثانوية) فارضة بذلك نمط التنمية الرأسمالي، الذي بدوره ربط التنمية بالخارج وخدمته، وهمش القطاع التقليدي الذي يعيش عليه أغلب السكان.

- احتضان النخب التربوية والسياسية والفكرية الموالية للدول الاستعمارية، وتحصين مواقعها بكل السبل؛ حتى تتولى استمرار الأنماط التعليمية الغربية في البلاد العربية، والدفاع عن أساليب الحياة الغربية.

- شجعت الدول الغربية الاستعمارية -خصوصاً- استقدام البعثات التعليمية من البلاد العربية؛ لضمان تبني قوى التحديد فيها لمؤثرات الثقافة الغربية، واستمرار اعتماد نظم التعليم العربية على نظم التعليم الغربية.

- استغلال الدول الرأسمالية الكبرى القروض والمساعدات المادية والفنية التي تحتاجها العديد من البلاد العربية لتوجيه نمو أنظمتها التعليمية في الاتجاهات المواكبة للثقافة الغربية.

أما داخل البلاد العربية فقد كان طبيعياً -في ظل أنظمة الحكم الموالية للدول الاستعمارية- استمرار الأنماط التعليمية القائمة، فضلاً عن انبهار التربويين والسياسيين بالحضارة الغربية، كمن فتح عينه على قرص الشمس،

و لم يعد بمقدورهم النظر إلى ماضي التربية العربية، فحصل قطع تاريخي فصل ماضي التربية العربية عن حاضرها ومستقبلها؛ تربية تنقطع عن تاريخها وتفقد أصولها ويتوه عقلها.

ولضمان سيادة الدول الرأسمالية الكبرى على الوطن العربي واستمرار تبعيته لها، وحتى تكفل عولمة التربية العربية عملت على:

- تجزيئ الوطن العربي إلى كيانات سياسية على أسس طائفية ومذهبية وسلالية، وإذكاء الخلافات والصراعات الحادة بينها.
- ربط اقتصاديات البلاد العربية باقتصاديات الدول الغربية، الذي تم في عهود السيطرة الاستعمارية، وجعلها في حالة تبعية لها، و لم تعد قادرة على الفكاك منها.
- فرض نمط تنموي رأسمالي مشوه في البلاد العربية أخل بالتنمية المتوازنة؛ كونه قسم التنمية بين حضر (قليل السكان) وتتجه نحو الخارج وتتبعه، وريف (كثيف السكان) متخلف يهمش لصالح الحضر.
- زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية؛ لبقاء حالة التمزق والتشرذم عند العرب، وإجهاض أي مشروع تنموي، أو وحدوي.

ب- **العوامل الجديدة**، التي تعولم نظم التربية في البلاد العربية:

وهي العوامل والقوى الناتجة عن عولمة النظام الرأسمالي، على مستوى البلاد العربية وبقية دول العالم والتي تتزايد قوة وتأثيراً؛ كلما تضاعفت التغيرات العالمية، واتسعت سطوة الدول الرأسمالية الكبرى، واشتد خوفها من الإسلام والمسلمين. ولعل من أبرزها:

- تستخدم الدول الرأسمالية الكبرى المساعدات والقروض والمنح المقدمة لأغلب البلاد العربية لتوجيه نظم التربية العربية في المسارات المواكبة للعولمة.

- تقدم الدول الرأسمالية الكبرى شتى التسهيلات لاستمرار تبعية نظم التربية العربية لما تنتجه نظم التربية الغربية من نظم وتنظيمات، ومن معرفة ومعلومات، ومن أساليب ووسائل حديثة؛ حتى كادت تسير في ظلها من النواحي الشكلية.

- تتذرع الدول الرأسمالية الكبرى بالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها لابتزاز البلاد العربية وإخضاعها لإملاءاتها الصريحة والضمنية.

- تفرض المنظمات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الشروط المجحفة على البلاد العربية لتطوير نظم التعليم في الاتجاهات المناسبة للتغيرات العالمية.

- اعتماد نظم التربية في البلاد العربية -على نحو متزايد- على تقنيات الاتصالات والمعلومات والإعلام في التعلم والتعلم، وفي القيام بوظائف العمل التربوي.

- أوجدت تقنيات الوسائط المتعددة نظم تعليم وتعلم تقلص أدوار المؤسسات التعليمية، وتتغلب عليها في أحيان كثيرة، وصارت تكوّن بيئات تربوية غنية، تتجاوز حدود الزمان والمكان، وتلبي الاحتياجات المتباينة للسكان.

- قلصت وسائل الإعلام، أو الوسائط المتعددة -الفائقة السرعة- عملية التواصل التقليدية، وفرضت استخدام لغة سمعية بصرية معقدة للتعامل مع المعلومات عن طريق الصور والأشكال والأصوات.

- تنفق الدول الرأسمالية الكبرى، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني الغربية أموالاً طائلة على لجان تطوير نظم التعليم في البلاد العربية، وكذا تمويل المؤتمرات والندوات العلمية..الخ.

- فرضت عولمة النظام الرأسمالي العالمي في البلاد العربية التوسع -وعلى نحو متزايد- في مؤسسات التعليم الخاصة، يتولاها القطاع الخاص ضمن مشاريعه، سواء المحلي أو الخارجي؛ بقصد تحقيق الربح قبل أي شيء آخر.

- استجابت كل البلاد العربية تقريباً لضغوط العولمة في تطوير نظمها، فعززت مسيرة تحديث التعليم السابقة، واستمرت تستنسخ نظم التعليم الغربية بطريقة ببغاوية، وبتعديلات مست -في الغالب- الشكل.

- توظف الدول الرأسمالية الكبرى والشركات العابرة للقارات تقنيات الإعلام والاتصالات والمعلوماتية لاستهداف النشء والشباب؛ لنشر الثقافة الاستهلاكية، واختراق الثقافات القومية وإذابتها.

- تعمل الدول الرأسمالية الكبرى على الحيلولة دون تكوّن منظومة شاملة توثق العلاقة بين البحث العلمي والتقدم التقني في أنشطة المجتمع،

سواء داخل كل دولة عربية، أو فيما بينها؛ بهدف إدماجها في منظومة الاستهلاك العالمي[1].

- إغراء الباحثين وأساتذة الجامعات بالمكافآت المادية المعتبرة لإجراء بحوثهم وتقديم تصوراتهم لتطوير نظم التربية العربية بطريقة تلائم متغيرات العولمة.

- استضافة الأجهزة الرسمية في الدول الرأسمالية الكبرى والجامعات ومراكز الأبحاث للقيادات التربوية في البلاد العربية بمختلف مستوياتهم؛ لإطلاعها على التطورات الجديدة في التعليم، حتى تكون مصدر إلهام لتجديد نظم التعليم في بلدانهم.

- تقدم المنظمات غير الحكومية في الدول الغربية دعماً مادياً أو فنياً أو سياسياً أو كليهما لمؤسسات تعليم الأقليات والجاليات الأجنبية بنوعية عالية في البلاد العربية؛ لتحقيق مآرب عدة منها: ضمان ولائها للخارج، وجعلها مواقع متقدمة للتبشير بالعولمة والدفاع عنها.

- صدور جملة من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تعمل على فرض أنماط الحياة الغربية في البلاد العربية والعالم الثالث، وإلزام الشعوب بتنفيذها، رغم أن العديد من بنودها تتناقض جذرياً مع مبادئ الدين الإسلامي، نصاً وروحاً.

---

(١) يحي اليحياوي، حوار أجرته مجلة عالم التربية، مرجع سابق، ص ٣٩.

- نشأة فروع للمنظمات غير الحكومية والمؤتمرات الدولية في البلاد العربية، التي تتبنى وجهة نظر الدول الغربية حول قضايا الحريات، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلام، والتنمية..الخ، وتعمل -بعلم، وبدون علم- على تنميط الحياة الغربية، رغم أن الكثير مما تدعو إليه حق ومنشود، غير أنه حق يراد به باطل كما تؤكده الوقائع المشاهدة.

- شراء الشركات العملاقة لعدد من السياسيين والصحافيين بل والمفكرين في كل بلد عربي، للدفاع عن العولمة والتبشير بنعيمها.

ولدعم عوامل عولمة التربية في البلاد العربية برزت عوامل مجتمعية جديدة تدفع نحو تسريع عولمة التربية العربية، لعل أهمها:

- كرست العولمة حالة تشرذم البلاد العربية وتمزقها في دويلات متصارعة متناحرة؛ باعتبارها حقيقة تؤكدها شواهد الواقع العربي المعاش؛ لأن تفكيك جغرافية الوطن العربي أحدث قطعاً لمسيرة التاريخ العربي المشترك، والتئامه؛ مما سهل إدماج هذه الكيانات في النظام الرأسمالي العالمي الجديد، والانصياع لأوامره، ليتحول بعد ذلك الصراع من الحضارتين (الغربية والإسلامية) إلى داخل الحضارة العربية الإسلامية.

- أذكت عولمة النظام الرأسمالي العالمي في البلاد العربية جملة من الثنائيات المتناقضة الحادة بين الطوائف المذهبية، والدينية، والعرقية، والقبلية، واللغوية، وبين الكيانات الاجتماعية التقليدية والحديثة، وبين المناطق، حضراً وريفاً، فضلاً عن تعميق حدة التمايزات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية

الحادة بين فئات السكان، بصورة أثارت حدة الصراعات وأعمال العنف والجريمة، وأضعفت قدرة المجتمع وشلّت قواه الفاعلة.

- تثير العولمة جملة من التباينات المتناقضة بين البلاد العربية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإذكاء حدة الصراعات والعداء المستحكم؛ مما وسع من شقة الفرقة بينها، وقلل من فرص التئام الجسد العربي، بل ومن قيام علاقات تعاون وتكامل بينها.

٢- مظاهر عولمة نظم التربية العربية:

المعروف أن التربية أداة إنتاج الفرد والمجتمع، وإعادة إنتاجهما في أفضل صورة يريدها المجتمع لنفسه ولأبنائه أن يكونوا. فهي أداة أوجدها المجتمع للحفاظ على وجوده واستمرار حياته وتطويرها، وذلك بانتقاء أفضل ما فيه من عناصر ثقافية من أبعاد ماضي المجتمع وحاضره ومستقبله، وكذا انتقاء أفضل ما في الثقافات والحضارات الأخرى؛ لتجديد ثقافة المجتمع وتوسيع آفاق نموه.

وتحافظ التربية على ثقافة المجتمع وتجديدها من خلال تنمية أعضائه جسمياً وعقلياً وروحياً وخلقياً ونفسياً واجتماعياً، ومن خلال قيامها بوظائفها تجاه مجتمعها في النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وبذلك تستمر حياة المجتمع -أي مجتمع- وتتجدد أساليب حياته. بيد أن العامل المؤثر في سرعة تطوير الثقافة وازدهارها هو تفاعل عناصر ثقافة هذا المجتمع مع الثقافات الأخرى بطريقة متكافئة، أي تتبادل

معها عمليات التأثير والتأثر، أخذاً وعطاءً، القائم على الاعتراف المتبادل بالآخر، واحترام خصوصية كل ثقافة.

ذلك هو الوضع الطبيعي الذي ساد -في الغالب- طيلة العصور التاريخية للجنس البشري، بيد أن الدول الاستعمارية أدركت منذ وقت مبكر أن التعليم هو المدخل الحاسم لاختراق الثقافات التقليدية وتذويبها، وذلك من خلال تربية النشء الجديد في إطار ثقافة الدول الاستعمارية؛ حتى تتقبل الاستعمار، وتؤيده وتدافع عنه.

وهذا ما بينته حقائق تحديث التعليم في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم الثالث، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى نشر أنماط التعليم القائم في بلدانها بأشكال مختلفة، وبأساليب متعددة. وبينت مسيرة تحديثه عن تكون علاقتين طرديتين وطيدتين بين انتشار التعليم الحديث، وانتشار التحضر أو الحداثة، فكلاهما سبب ونتيجة للآخر. فانتشار التعليم الحديث يؤدي إلى نشر الحداثة، أي إلى نشر الثقافة الاستهلاكية، والتطلع إلى حياة الحضر، والعكس يؤدي انتشار التحضر (أي بانتشار المدن الحضرية فقد توافرت شروط الاقتصاد الصناعي والخدمي الحديث) إلى نشر التعليم الحديث، وبانتشار التعليم الحديث؛ ينتشر التحضر. وبذلك يقوم التعليم الحديث بربط مناطق الحضر بالنظام الرأسمالي المعولم[1].

---

(١) تيمونز روبيرتس، وأيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ١/١٩٤.

والدليل على ذلك أنه بمجرد انتشار التعليم الحديث في الأرياف يأخذ استهلاك منتجات المدينة في الانتشار في تلك الأرياف. وإذا لم يجد خريجو التعليم منتجات المدن في الريف؛ فإن غالبيتهم يشدون الرحال إلى المدن، سعياً وراء فارق الأجور بين الريف والحضر.

وما أن حل عصر العولمة إلا والحضارة الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تفرض هيمنتها المطلقة أو تكاد على الثقافات القومية للدول العربية والعالم الثالث، بصور وأساليب مختلفة، محسوسة وغير محسوسة، مما جعلها في حالة تلقي دائم لعناصر الثقافات الغربية، بل وفرضها عليها؛ لذلك تسعى الدول الرأسمالية الكبرى إلى وضع آليات لتعميم الفكر العولمي، ثقافة ومعرفة، في المجال التربوي بعد أن تسارعت خطى العولمة الاقتصادية، حيث صارت التربية بجميع مؤسساتها ومستوياتها الأساس الذي يراهن عليه العولميون لنشر قيم وثقافة الحضارة الغربية، وتحقيق الاستثمار الرابح والدائم في الوطن العربي والإسلامي؛ لتضمن بذلك تقديم منتج تعليمي غربي، وتكوين إنسان عربي (لا منتمي) فاقد لخصائصه ومقوماته الحضارية الأصلية[1].

ويعزى ذلك إلى أن التربية هي أداة تشكيل الوعي وإنماء شخصيات أبناء المجتمع، في أبعادها المختلفة؛ وعولمة النظام الرأسمالي الجديد تعتمد على الفكر والوعي لتقبلها والانخراط فيها، لذلك فنظم التربية في البلاد العربية هي الهدف الأول للعولمة؛ حتى يتم إرساء أعمدة العولمة في نفوس وعقول

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٣.

النشء الجديد، لقدرتها على التأثير فيهم في هذا العمر الغض قبل أن تتكون لديهم الحصانة الداخلية.

أي أن العولمة تستهدف حصون الثقافات القومية وآلية إعادة إنتاجها، وذلك بتفكيكها من الداخل وإضعاف أدوارها من جهة، وإيجاد بدائل جديدة تشاطرها بعض أدوارها، والقيام بالبعض الآخر، ولا سيما خارج نظم التربية الرسمية من جهة ثانية، حتى تتصدرها وتفرغها من محتوى فعلها، خاصة وأن العولمة تملك قدرات وإمكانات هائلة تمكنها ليس فقط من محاصرة الشخص أينما يكون، وإنما أيضاً تقديم الجديد والمستحدث بأساليب ووسائل شيقة وسريعة تلبي احتياجاته وتشبع رغباته المتنوعة.

ولما كانت التربية جهاز أو أداة الأيديولوجيا السائدة في المجتمعات التقليدية؛ كي تعيد إنتاج القوى المسيطرة على الثروة والسلطة والقوة، وكانت العولمة تسيرها أيديولوجية النظام الرأسمالي العالمي الجديد؛ فطبيعي أن تنتقل الأيديولوجيا التي توجه نظم التربية في دول العالم الثالث وتحكم عملياتها من نطاقها المحلي إلى النطاق العالمي؛ كي تعيد إنتاج النظام الرأسمالي المعولم.

وهنا لا غرو أن تسعى الدول الرأسمالية الكبرى ومعها المنظمات الدولية نحو فرض هيمنتها على نظم التربية العربية، ويتجلى ذلك في تدخلها السافر والمقنّع في توجيه السياسات التربوية واستراتيجيات تطويرها في المسارات التي تخدم مصالحها، أو بمعنى آخر في اتجاه عولمتها، وكذا تغيير المناهج

التعليمية[1]، وإلغاء مؤسسات تعليمية، واستبعاد تيارات وقوى سياسية واجتماعية معينة من موقع القرار التربوي؛ بحجج الاستفادة من التقدم العلمي والتقنية الحديثة، وبذريعة محاربة التطرف والإرهاب، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وتحت مبرر المساعدات والمنح والقروض، إلى غير ذلك من الذرائع والمبررات التي تمكن من فرض مشروع الهيمنة على البلاد العربية لانتزاع مقومات الفعل التربوي العربي وصناعة المستقبل.

وبجانب هذا وذاك فكون التربية اللامدرسية تتخذ محتوى عملياتها الجديدة مما يحدث من متغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية، هي نفسها نتاج للعولمة؛ فإن الأدوار الجديدة للتربية اللامدرسية أصبحت أقوى من أدوارها التقليدية في نشر ثقافة العولمة؛ نتيجة التطور في تقنية الإعلام والاتصالات المعلوماتية، فضلاً عن أن مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أخذا يلقيان بمطالب وأعباء فرضت على نظم التعليم إحداث تغيرات في أهداف العلم وتوسيع نطاق تطبيقاته[2]، كون المعرفة أصبحت أساس تكوين اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة.

---

(١) فعلى سبيل المثال تشترط اتفاقية التجارة الحرة (الجات) على الدول المنضمة إليها أن تغير مناهجها التعليمية، وتضمنت اتفاقيتا (كامب ديفد) و (أسلو) بنوداً تلزم بضرورة تغيير المناهج التعليمية. وجاء في ميثاق منظمة الإسلام والغرب التي تأسست في عام ١٩٧٩م أن على مؤلفي الكتب المدرسية ألا يصدروا أحكاماً على القيم ضمناً أو صراحة، كما لا يصح لهم أن يقدموا الدين على أنه معيار وحيد للحكم.

(٢) للمزيد من التفاصيل راجع: سعيد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة والتغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ١١٣ .

ومن الأمثلة على ذلك، أن الدين في البلاد العربية هو جوهر الحضارة أو الثقافة العربية، وأساس تماسك كل مكوناتها وأجزائها، والتربية هي وسيلة التفاعل بين الثقافة والدين، وأساس الحفاظ على الثقافة وحمايتها[1]، ودوام استمرارهما، فإن استهداف العولمة للنظم التربوية هو استهداف لأخص خصوصيات الأمة العربية، وتقويض لأعمدة الدين ومرتكزات الثقافة؛ وذلك تحت مبررات التحديث، ونشر المعرفة، ومحاربة التطرف والإرهاب، وإظهار الدين الإسلامي على أنه محرك للصراع بين الأمم والشعوب، ومصدر للعنف والكراهية والإرهاب.

وما يؤكد سطوة العولمة على نظم التربية العربية مثلاً أنه لما كانت اللغة العربية هي وعاء الثقافة العربية والحاضنة للخصوصية ومستودعها الطبيعي، وهي الرباط الذي يوصل الماضي بالحاضر، ويبعث الأمل في المستقبل، واللغة العربية أخذت تتراجع وتفقد مواقعها كوسيلة للتواصل والتعليم والتعلم والبحث العلمي، فإن اللغة الإنجليزية، وسواها من لغات الدول الرأسمالية الكبرى هي التي يتزايد تأثيرها لمحو الثقافة العربية وطمس الخصوصيات الوطنية.

وعلاوة على ذاك فكون التربية أداة مجتمعية تقوم بوظائفها وفقاً لما تحتاجه نظم المجتمع وقطاعاته المختلفة، وأن هذه القطاعات قطعت شوطاً

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: علي براجل، العولمة وإشكالية التربية في العالم العربي الإسلامي، مجلة عالم التربية، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

كبيراً في عولمتها؛ وأنها تعزز آلية عولمة التربية، حتى وإن وجدت قطاعات تقليدية وقوى محافظة تقف أمام العولمة، فإنها تضعف بالتدريج أمام شراسة عولمة القطاعات الحديثة، فضلاً عن تجاذب نظم التربية العربية أفكار وضغوط قوى المحافظين والمجددين، وتيارات أخرى تجاري هذا أو تحابي ذاك، وقوى أخرى متفرجة، دون نهاية فاصلة بين هذه القوى؛ لأنها ما زالت تتعايش معاً داخل نظم التربية، بوصفها انعكاساً لمظاهر الانقسام الحاصل في بنى المجتمعات العربية، في وقت تخضع فيه الممارسة والتطبيق التربوي لمؤثرات الأفكار التربوية الوافدة.

لقد شكلت الأزمة التي تعايشها نظم التربية العربية الأرضية المناسبة لعمل آليات عولمة التربية العربية، وكأن ما هو حاصل هو نتيجة منطقية لتصور رُسم سلفاً، حيث تاهت نظم التعليم هذه بين الاستقلال وعدم الاستقرار، وتباطأت عن هضم المستجدات التعليمية الحاصلة وإعادة تكييفها مع ما هو قائم، وتابعت التغيرات العلمية والتقنية والاقتصادية، حتى أنها لم تعد قادرة على التمسك بنظمها التعليمية التقليدية المتشبثة بها بقوة، دون أن تستطيع الدفاع عنها في ظل هذه المتغيرات المتسارعة؛ تحت مبرر الحفاظ على إرث السلف لوحده. وكلما طال أمد المواجهة وعدم الحسم؛ تدهورت أوضاع النظم التربوية هذه، وتعقدت مشكلاتها، وقل فعلها، وتدنت منافعها، بل وصارت عبئاً ثقيلاً على نفسها، وعلى التنمية، وعلى المجتمع، وعلى المستقبل.

وتأسيساً على ما سبق، فالهدف من عولمة التربية العربية هو فرض نموذج تربوي موحد يعولم الإدراك والوعي، ويوحد نمط التفكير البشري، حتى تسود العالم ثقافة عالمية مشتركة تنمط حياة البشر بقيم ومعتقدات مشتركة، وبعواطف وأحاسيس واحدة تحت نظام اقتصادي موحد، ونظام سياسي واحد يتولى حكم العالم[1].

- من أبرز مظاهر عولمة التربية عربياً:

وعلى كل حال، فلعل من أبرز مظاهر عولمة التربية في البلاد العربية ما يأتي:

- استمرار محاكاة نظم التعليم العربية لأنماط التعليم الغربية، التي نشأت في عهود الاستعمار القديم، في إطار احتفاظها ببناها التقليدية، فتنمو وتتطور بنفس تلك البنى، وتأخذ منها نظمها وتنظيماتها، ومحتوى الكثير من المقررات الدراسية، ولا سيما في التعليم العالي، وكذا الأساليب والأنشطة التعليمية، التي تضاف إلى ما هو قائم، ودون تغيرات جوهرية تذكر. وكلما تزايد عجز هذه النظم عن الوفاء باحتياجات المجتمعات العربية ترسخ الشعور بالنقص، وبتفوق نظم التعليم الغربية، وتزايد الاطمئنان بها.

- انتشار التعليم الملائم للحضر حتى وصل إلى أقاصي المناطق الريفية النائية. وهو تعليم يخدم القطاع الحديث في المدن العربية المرتبط بالخارج،

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٧.

ناشراً بذلك أنماط حياة الحضر في الريف، والتطلع إليها، ومساهماً بدور كبير في إحداث تنمية مشوهة تهمش الريف وتسخر إمكاناته لخدمة الحضر، وتحول الريف من منتج إلى مستهلك لمنتجات الحضر.

- نمو نظم التعليم النظرية، التي تنشر الثقافة الاستهلاكية، على حساب التعليم المهني والتقني والتطبيقي، الذي ضاقت مساحته إلى أدنى حد في أغلب البلاد العربية، وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة أضرت بالتعليم نفسه، وبالوظائف الحكومية، وبتركيب العمالة، وبزيادة أعداد الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل.

- الانتشار السريع لتدريس اللغات الأجنبية في نظم التعليم في البلاد العربية، وخصوصاً اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، بل ثمة مؤسسات تعليمية تدرس كل المقررات الدراسية باللغة الإنجليزية، ولاسيما المؤسسات التعليمية الخاصة.

- التصاعد المستمر في نمو مؤسسات التعليم الخاصة المقتصرة على التعليم النظري في التعليم العام، ويغلب عليها التخصصات الإنسانية في التعليم الجامعي، وجميعها تقريباً تدرس باللغة الإنجليزية. بل هناك سباق بينها: إما في تبني نظم وبرامج تعليمية غربية، أو الأخذ بالمناهج التعليمية الغربية، أو محاكاتها في أساليبها وأنشطتها.

- سيطرت ثقافة السوق على جميع نشاطات التعليم شأنها في ذلك شأن تحرير التجارة والسوق، المدعومة من اتفاقية (الجات) التي

اشترطت على الدول المنضمة إليها تغيير مناهجها التعليمية، وتحرير الخدمات التعليمية.

- اشتداد المنافسة بين المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، وفيما بين المؤسسات الخاصة، لاجتذاب التلاميذ والطلبة، ويغلب على هذه المنافسة آليات السوق وقيمه المادية الصرفة.

- طغت المكونات النفعية المادية الدنيوية على أهداف التربية ومحتوى التعليم، فكراً وتطبيقاً في البلاد العربية، الناتجة عن طغيان القيم المادية، وإعلاء غرائز الجسد؛ فصارت الغايات المادية والقيم الاقتصادية المحاور الأساس، التي تدور حولها الأهداف التربوية، والأنشطة التعليمية الحديثة؛ مما أحدث اضطراباً في القيم الروحية والأخلاقية، وتناقضاً في الحياة الاجتماعية[1].

- تزايد توجه أنظمة التربية العربية نحو الاستجابة لاحتياجات العولمة الاقتصادية على النطاق العالمي أكثر من استجابتها للاقتصاديات الوطنية، سواء من حيث توفير المهارات والقدرات العلمية القادرة على المنافسة والانتقال عبر الحدود، نتيجة لاعتماد الاقتصاد على العلم والمعرفة، أو من حيث إيجاد أنماط تعليمية -طبقاً للأنموذج الغربي- توسع قاعدة المستهلكين، وتقلل من قاعدة المنتجين.

---

(١) علي برلجل، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

- ظهور أنظمة ومؤسسات تعليمية متباينة متناقضة في معظم البلاد العربية بين تعليم حكومي، وتعليم ديني، وتعليم خاص، وتعليم أهلي، وتعليم أجنبي، وبين تعليم نظري وتعليم مهني وتقني، وبين تعليم راقي للحضر، وتعليم متدني النوعية للريف، وبين تعليم للذكور وتعليم للإناث، وما يترتب على ذلك من وجود ثقافات متباينة.

- تراجعت -على نحو متزايد- الأدوار التربوية التقليدية للمدرسة والأسرة والمسجد لإنتاج وإعادة إنتاج منظومة القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، التي تؤسس البنى التحتية للثقافة الوطنية.

- التوسع المذهل في استخدام نظم التعليم ومؤسساته في البلاد العربية لتقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية في توسيع مساحة التعليم، وفي تجويد عملية التعليم والتعلم، وفي إيجاد بيئات تربوية مفتوحة، وفي أداء مختلف وظائف التعليم، وما تبع ذلك من تحول المؤسسات التعليمية إلى سوق لاستهلاك التقنيات المعاصرة.

- تزايد الاتجاه نحو تحرير التعليم من ظروف المكان والزمان، وظهور بيئات تربوية مفتوحة تتيح لكل دارس أو أي شخص إمكانية تعليم نفسه بنفسه وتنمية قدراته ومهاراته وفقاً لاستعداداته وقدراته، وما يريد أن يكون.

- تصاعد -على نحو متزايد- المعلومات التي تصل عن طريق الصور والأشكال والأصوات، التي تصدرها ثقافة وسائل الإعلام والمعلوماتية المتعددة، مستخدمة لغة سمعية بصرية لها قواعدها.

– تراجع قيمة المعلومات التي تقدمها المؤسسات التعليمية؛ نتيجة الانفجار المعلوماتي والمعرفي الهائل، بحيث لم يعد في مقدور المؤسسات التعليمية متابعة التفجر المعرفي، كما لم يعد في مقدور الطالب متابعة التفجر المعرفي في تخصصه؛ دون أن تتمكن أغلب مؤسسات التعليم من تجديد أدوارها التقليدية، وإضافة أدوار جديدة.

– طغت ثقافة الصورة السمعية/ البصرية على الثقافة الشفوية المكتوبة في تشكيل شخصيات أبناء المجتمعات العربية، وما ينجم عن ذلك من تفضيل النشء والشباب الصور المرئية وتجربتها الحية عن الكتب، وضياع أوقات طويلة في اللعب[1].

– تم اتخاذ نظم التعليم الغربية معياراً ومرجعية لتطوير نظم التعليم العربية، تنظيماً وإدارة، شكلاً ومحتوى، أساليب ونشاطات، وإدارة وأساليب تقويم.

– ظهور اختبارات عالمية تقيس التحصيل التعليمي في العلوم، والرياضيات، والأمية الوظيفية بين البالغين، والقدرة على الأداء في المجتمعات الحديثة، أبرزها: اختبار (TIMS) لدراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات

---

(١) راجع: فرانك كيلش، ثورة الأنفوميديا بالوسائط المعلوماتية، وكيف نغير عالمنا وحياتك، ترجمة حسام الدين زكريا ، عالم المعرفة، الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، العدد ٢٥٣، ٢٠٠٠م، ص ٤٦٥ .

والعلوم، والبرنامج الدولي لتقويم الطلبة (PISA)، واستبيان أمية البالغين الدولي (LALS)، والتقويم الدولي في مجال أمية القراءة (PIRLS)[1].

- ظهور معايير عالمية للجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي. ويعني الأخير شهادة دولية تمنح لمؤسسات التعليم العام والعالي منها: (NCAT) مجلس اعتماد إعداد المعلمين[2]، و(qaa) وكالة التقويم الأكاديمي النوعي وضمان جودة التعليم العالي البريطاني، و(ISO) المنظمة الدولية للتوحيد والقياس، وسواها.

- انتشار أنظمة التعليم والتعلم وفقاً لشجرة التعليم، ونماذج وصيغ التعليم عن بعد، وصور التعليم الإلكتروني، والكليات والجامعات الافتراضية أو المتخيلة، والتعليم المستمر، والتعليم مدى الحياة[3].

- تباطؤ الإنفاق الحكومي على التعليم مقابل تزايد الإنفاق الأسري والمجتمعي على نظم التربية العربية، فضلاً عن تدني قيمته الحقيقية؛ نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، وارتفاع قيمة مصادر التعلم الحديثة، وارتفاع قيمة تقنيات التعليم، وتوظيفها السليم في أداء مهام النظم التعليمية ومؤسساتها.

---

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: (تحرير) ستيفن جيكينز، وجون ما يكرايت، منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة بدر الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٦٣، مايو ٢٠٠٩م، ص١٦٣.

(٢) راجع: WWW.higher.edu-gov.p3

(٣) راجع: محمد المجالي، التعليم الإلكتروني في ظل مدارس المستقبل،المؤتمر التربوي المنعقد في وزارة التربية، مملكة البحرين، في الفترة ١٢-١٩ إبريل ٢٠٠٥م، ص ٢٥٠.

- انتشار برامج واستراتيجيات تطوير نظم التربية في البلاد العربيـــة في اتجاه شراكة مجتمعية، وشراكة خارجية، وفي اتجاه الحد من تدخل الدول في هذا التطوير.

٣- نتائج عولمة نظم التربية في البلاد العربية:

وقد نجـــم عن عولمـــة نظم التربية العربية العديد من النتائج الـــسلبية لعل أبرزها:

- وقوع أنظمة التعليم العربية تحت هيمنة الدول الرأسماليـــة الكـــبرى والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الطابع التربوي والاقتصادي والتجاري، مما يسمح لها التدخل في استراتيجيات التربية العربية، وإملاء سياستها عليها، وانصياعها لشروطها المجحفة تحت ذريعة تقديم المساعدات والقروض[١].

- حدوث قطيعة شبه كاملة بين نظام التربية، الذي تكـــون في ظـــل الحضارة العربية والإسلامية، ونظم التربية الحديثة في الـــبلاد العربيـــة؛ ممـــا أحدث قطعاً لمسيرة التاريخ، وفصلاً لنظم التربية الحديثة عن الموروث الثقافي والعلمي العربي.

- امتد قطع مسيرة تاريخ التربية العربية إلى حدوث قطيعة في الجغرافيا العربية، تمثلت هنا في قطيعة بين نظم التربية الحديثة في البلاد العربية وتمـــزق أواصر التعاون والتكامل بينها، والاستفادة من التجارب الحديثة، مما يؤكـــد ارتباطها بالخارج وتبعيتها له.

---

(١) علي براجل، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

- تزايد اتجاه نظم التربية العربية نحو إعادة إنتاج الثقافة الغربية؛ لأن استعارة منظومة التربية الغربية ومحاكاتها لها يؤدي إلى فصلها عن جذورها وروابطها بأصولها، وبالتالي فما أزمة التربية في البلاد العربية إلا شاهد لفقدانها لهويتها الوطنية، وانفصالها عن مجتمعاتها، ويتبدى ذلك في ضعف مقاومتها الداخلية، وتواري تفاعلها الحضاري الإبداعي، وتهاوي منافستها لنظم التربية الغربية[1].

- حدوث فجوة لغوية بين اللغة العربية، ولغات العالم، ولا سيما لغات الدول الرأسمالية الكبرى، سواء فجوة في التنظير، أو فجوة في المفاهيم..الخ[2]؛ نتيجة لعجز نظم التعليم العربية عن استيعاب لغة التقنية الحديثة، والكثير من مشروعات العلم الحديثة؛ ونتيجة لغياب مجمع لغوي موحد للبلاد العربية، والعجز الملحوظ في تعريب وترجمة الكتب والبحوث الأجنبية، وسيادة اللغة الإنجليزية والفرنسية على اللغة العربية في العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والتقنية.

- تُعايش مؤسسات التعليم، وفي مقدمتها مؤسسات التعليم العالي، أزمة هوية مزدوجة فلا هي قادرة على الخروج من أفق الدولة الوطنية، والتخلي عن أدوارها التاريخية، ولا هي قادرة على تحويل الثقافة والعلم والمعرفة إلى تجارة شأنها شأن أي سلعة في السوق الرأسمالي العالمي، وتقديم المعرفة للزبائن الجدد وفقاً لمعايير السوق[3].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٠.
(٢) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر العولمة، الكويت، عالم المعرفة، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٣٩.

- عجز نظم التربية العربية عن تجديد الفكر القومي وتنمية الـــشعور بالهوية العربية، وتعزيز صور الانتماء الوطني، مقابل عجزها عـــن تحـــصين النشء والشباب -خصوصاً- وسكان المجتمع -عمومـــاً- ضـــد أخطـــار الاختراق الثقافي والغزو الإعلامي والمعلوماتي لقوى العولمة.

- عجز نظم التربية العربية عن استيعاب السكان في سن التعليم، وتقديم الفرص التعليمية المناسبة لقدرات أبناء المجتمع، للحياة والعمل والتنمية وأنشطة السكان، وبالتالي صارت مصدراً لزيادة أعداد الأمية ولاسيما الوظيفية والتقنية والحضارية والإعلامية، ومصدراً للتمايزات الاجتماعية والاقتصادية.

- جمود المناهج التعليمية، إذ فوق أنها مناهج حكومية تمثل وجهة نظر السلطة؛ كي تعيد إنتاجها هي والنظام الاجتماعي الحاضن لها فهي عـــاجزة عن تنمية المهارات الأساسية، ومهارات التعلم الذاتي، ومهـــارات الـــتفكير النقدي والإبداعي، ومهارات استخدام مصادر التعلم الحديثة.

- تدني قدرة نظم التربية العربية على الاهتمام بالمستقبل واستـــشراف متغيراته والاستعداد لمواجهتها؛ نتيجة استغراقها في تفاصيل الحاضر وهمومه، وانغماسها في حل إشكالاتها المعقدة التي ما انفكت تتزايد وتتعقد كلما طال أمد مواجهتها بحسم.

- قصور كبير في صيغ ونماذج التعليم المجدد في أغلب نظـــم التربيـــة العربية كالتعليم والتدريب المستمر، والتعليم مدى الحياة، وصيغ التعليم مـــن بعد، وغياب استخدام الإعلام الجماهيري في التعليم؛ وما يتوافر منها يطبـــق بصورة تقليدية وأداء شكلي.

- تراجع أهمية التربية الإسلامية واللغة العربية وآدابها في التعليم، حتى أن الكثير من الدول العربية تستبعدها عند استخراج نسب التخرج في الثانوية العامة.

- تدني العملية التعليمية التربوية في البلاد العربية، حيث تدنت جودة نظم التعليم، وانخفضت كفايتها النوعية والكمية، وتراجع مستوى مخرجاتها، ويتجلى ذلك في أكثر من مجال، منها: تراجع مقدرتها على إكساب الدارسين المهارات والخبرات الأساسية للعيش والمشاركة في أنشطة المجتمع، وتراجع اتجاهات الإخلاص في العمل وإتقانه، وعجزها عن تنمية مهارات التعلم الذاتي من مصادر التعلم، وعجزها عن تنمية أساليب التفكير العلمي والإبداعي والاستكشافي.

- صارت نظم التربية العربية تعلم فنون الاستهلاك والشراء والاستيراد بدلاً من فنون الإنتاج والتصدير، بدليل أن نتائجها إلى الواقع هو في أغلبه تكديس أعداد من بطالة المتعلمين بعقول فارغة تطمح بكل السبل إلى ما تستهلكه.

- عجز نظم التربية العربية عن توفير شروط ومقومات اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة؛ مما يقوض تدريجياً من فرص استفادة المجتمعات العربية من الثورة العلمية والتقنية، ومن تطور وسائل المعلومات والاتصالات، ومن ثم ضيق فرص التنمية المستدامة.

- تزايد عجز نظم التعليم عن تلبية احتياجات سوق العمل والتنمية من القوى العاملة الماهرة بقدرات ومهارات عالية المستوى في مختلف

التخصصات وعلى كافة المستويات، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية، منها: حدوث اختلالات حادة في سوق العمل بين الزيادة المفرطة في تخصصات، وعجز كبير في تخصصات أخرى، واستفحال البطالة بما فيها الهيكلية، ومن ثم صار التعليم ومخرجاته عبئاً ثقيلاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضعف قدرة القطاع الخاص في البلاد العربية على تقديم الخدمة التعليمية المتميزة؛ لأنه مرتبط بالخارج، ولا يملك ضوابط مجتمعية للتنظيم الاجتماعي الكفء، وهو محكوم بحافز الربح والمعايير المالية المادية التي أخذت تحل محل قيم العلم ومعايير الثقافة الوطنية؛ وتحل المعايير الفردية محل المعايير المجتمعية، فضلاً عن تأثيراتها السلبية على مؤسسات التعليم الحكومية.

- تفشي الأمية التقنية والإعلامية في البلاد العربية، وخاصة بين قطاع كبير من الشباب والنشء؛ نتيجة غياب التربية الإعلامية في أغلب نظم التعليم العربية، وما يترتب على ذلك من استسلامهم للإعلام والاتصالات دون معرفة كيفية التلاعب بعقولهم واستلاب وعيهم، وتجريدهم من هويتهم الثقافية وانتمائهم للوطن الأم.

- تدني الإنتاج المعرفي لدى الغالبية الساحقة من الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي في البلاد العربية؛ نتيجة لعوامل عديدة، في مقدمتها اعتمادها على ما ينتج في الغرب، وضعف قدرات ومهارات البحث العلمي.

- تكونت فجوة عميقة بين نظم التربية في البلاد العربية، ونظم التربية في البلاد الغربية، كماً ونوعاً، عمقاً ومستوى، أصالة وابتكاراً، نتائج ومنافع، فلا استطاعت نظم التعليم أن تستوعب السكان في سن التعليم، ولا تمكنت من إكسابهم المهارات الأساسية للحياة والعمل والإنتاج، ولا محت أميتهم الثقافية والتقنية والإعلامية والحضارية.

- يؤدي اختلاف أنماط التعليم ومؤسساته إلى تكوين فئات متباعدة متناقضة، وإلى وجود أفراد تجمعهم مواطنة طبقية، فضلاً عن تحول المدارس والجامعات الخاصة إلى أداة لتوسيع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية، وتشويه العلاقات الموروثة، ومصدر للتوتر والصراع[1].

- تزايد هجرة الكفايات البشرية والأيدي العاملة المبدعة والتقنيين المهرة إلى الخارج؛ لأسباب الطرد الداخلية، وعوامل الجذب الخارجية.

- تحول مؤسسات التعليم إلى مستهلك للمعلومات وصناعة تقنيات المعلومات وليس منتجاً لها، وضعف قدرتها على الاستفادة من المعلومات لاستخدامها في شؤون الحياة.

- تراجع المهارات الأساسية لدى الدارسين مثل: القراءة والكتابة، والعد، وتراجع منظومة القيم.

---

(١) حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م) ص ١٠١.

مشاهد مستقبل عولمة نظم التربية في البلاد العربية

كيف يمكن رسم مشاهد مستقبل نظم التربية في البلاد العربية في ظل العولمة، ومعطيات الواقع العربي الراهن قاتمة السواد؟ وكيف يمكن وضع مشاهد تفاؤلية وقد استلبت نظم التعليم العربية إرادة الفعل وغاصت في دوامة المشكلات، تتلاطمها من أبعادها المختلفة؟

مفكرون وتربويون كثيرون من البلاد العربية هالهم أوضاع نظم التربية العربية، وما حاق بها من عجز وترد؛ الأمر الذي دفعهم إلى رفع درجة التحذير مما تعانيه من أزمة استحكمت حلقاتها، وما يبشر به المستقبل من أخطار محققة باتت مؤشراتها الضاغطة ماثلة للعيان، وتنذر بأفدح العواقب إذا استمرت نظم التربية العربية في أوضاعها الحالية، ولم تحدث تغيرات جذرية فيها، سواء على المستوى القطري، أو على المستوى الإقليمي الجماعي.

وما انفكت أصوات العديد من المفكرين والتربويين تتعالى، وبحت أصواتهم وهم يحذرون من الأخطار الداهمة لعولمة النظام الرأسمالي الجديد على نظم التربية العربية خاصة، والبلاد العربية عامة.

ولكن يبدو أن واقع حال النظم التربوية هذه يقول: إنها دخلت في غيبوبة عقلية ولم تعد قادرة على النظر إلى أبعد من أنفها، إن صح هذا

التعبير الشعبي، حتى أن ما أدخل من تجديدات وأجري من تغييرات لا يعدو أن يكون ترقيعات تمت هنا وهناك، كمثل ترقيعات لثوب أعناه الاستخدام، أو إدخال تجديدات ومستحدثات تمت في إطار ما هو قائم، أو إجراء تغييرات شكلية نادراً ما مست جزءاً من الأزمة، ويحيلها التطبيق إلى أثر بعد عين، بل غالباً ما تسببت إصلاحات أو تغيرات كهذه في نظم التربية عن نتائج سلبية تزيد الأوضاع سوءاً، لعل أبرزها فقدان أمل التربويين بإصلاح حال نظم التعليم العربية، وفقداهم الثقة بأنفسهم على القيام بأعمال عظيمة.

وأياً كانت أسباب ذلك - داخلية أو خارجية- فإن نتائج محاولة إصلاح نظم التربية في أغلب البلاد العربية لم تكن صدفة، وإنما تمت بقصد وتواطؤ المنظمات الدولية، طالما أنها هي التي تهيمن على قرارات التعليم، وتمول تطويره[1].

وفي ضوء العرض السابق لمظاهر عولمة نظم التربية في البلاد العربية، وانطلاقاً مما تهدف إليه الدراسة الحالية لاستشراف مستقبل عولمة نظم التربية العربية، يمكن وضع ثلاثة مشاهد مستقبلية (سيناريوهات) ممكنة أو محتملة الحدوث، تقوم على فرضيات مشروطة تحاول استشراف أوضاع نظم التربية العربية في العقود الثلاثة القادمة، أي من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠٤٠م. وهذه المشاهد هي:

---

(١) راجع: المهدي المنجزة، قيمة القيم، ط٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٨م) ص ١٣٢.

المشهد الأول: استمرار الأوضاع الحالية (المشهد المتشائم):

يقوم هذا المشهد على فرض بقاء الأوضاع الحالية لنظم التربية العربية على ما هي عليه مع استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية في البلاد العربية.

فعلى الصعيد الداخلي سوف تظل نظم التربية في البلاد العربية واقعة تحت تأثير مظاهر عولمة الحضارة الغربية -عموماً- وأمركة العالم -خصوصاً- إذ في الوقت الذي سوف يتزايد فيه اعتماد نظم التعليم العربية على ما تتيحه نظم التعليم الغربية من معلومات ومعارف ونظم وتنظيمات حديثة، لتجديد البنى التعليمية؛ مما يكرس تبعيتها لنظم التعليم الغربية ويرسخ أسس عولمتها، فإنه سوف تزداد سطوة تقنيات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية في إيجاد بيئات تعليم وتعلم حديثة، أو بمعنى أدق بيئات تربوية تلبي حاجات النشء والشباب، تمتد من المؤسسات التعليمية إلى المنزل، ومواقع العمل والإنتاج، وأماكن الراحة والتسلية، وتلبي احتياجاقم المتنوعة والمتباينة بصورة أسرع وأكثر ثراءً وجودة ووظيفية مما تقدمه المؤسسات التعليمية.

ومع استمرار هيمنة الدول الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها أمريكا على المنطقة العربية، وتدخلها في تغيير المناهج التعليمية، وفي وضع السياسات التعليمية، وفي استراتيجيات تطور نظم التعليم، ومع استمرار شروط

وإملاءات المنظمات الدولية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن تفقد نظم التعليم العربية دفاعاتها الداخليـــة، وســـوف تتلاشـــى حصاناتها المجتمعية، وبالتالي سوف تعولم نظم التربية العربية، وستصبح هـــي نفسها آلية فاعلة لعولمة النواحي المجتمعية الأخرى.

ومما يدعم عولمة التربية العربية هو تزايد تبعية البلاد العربيـــة للغـــرب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً؛ نتيجة اعتماد تنمية المجتمعات العربية على الخارج، واتجاهها نحوه، وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد العالمي، سوف تقوى سطوة الدول الرأسماليـــة الكـــبرى على البلاد العربية، وتدخلها المهيمن في أخص خصوصياتها، وتحول قادتهـــا إلى حماة للشركات العملاقة، وأداة للفتك بشعوبها. وسوف تشتد الحـــرب على الإسلام والمسلمين بحجج وذرائع شتى. ويتوقع أن يتزايد توظيف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لزعزعة الأمن والاســـتقرار في الـــبلاد العربية والإسلامية هي وغيرها، وسوف يؤدي هذا التدخل إلى إجهاض أي مشروع تنموي أو تقارب سياسي عربي وإسلامي؛ الأمر الـــذي ســـيقوي عولمة نظم التربية العربية.

ويبدو أن هذا المشهد سيكون الأكثر احتمالاً وترجيحاً، وذلك بالنظر إلى حالة الانقسام والتشظي بين البلاد العربية، واتساع حدة الخلافات بينها، مقابل هيمنة الدول الكبرى على البلاد العربية.

المشهد الثاني: هو إصلاح حال نظم التربية في البلاد العربية (مشهد الإصلاح):

الواقع أن هناك جهوداً ستبذل لإصلاح نظم التربية في البلاد العربية ستتم هنا وهناك، ولكن ليست هذه هي المقصودة؛ لأنها استنفدت مقاصدها، و لم تعد مجدية لمواجهة تيار العولمة الكاسح، وإنما يتوقع تكوُّن حركة إصلاح حقيقية، سواء على المستوى القطري، أو على المستوى الإقليمي المشترك، إذ نتيجة لتدهور نظم التربية العربية من ناحية، والتحديات المستقبلية الجسيمة التي ستواجهها من ناحية ثانية، والأهمية المتعاظمة لدور التربية في النهضة القادمة، فمن المتوقع أن تتكثف جهود إصلاح نظم التربية في البلاد العربية، الرسمية منها والشعبية، والقطرية منها والإقليمية.

فعلى المستوى القطري يحتمل أن تظهر استراتيجيات شاملة لتطوير كل نظم التعليم في كل دولة عربية، أو على الأقل معظمها في إطار نهج استراتيجي واسع يجمع أشكال التربية المدرسية النظامية وغير النظامية، والتربية اللامدرسية، مسنوداً بجهود قطاعات المجتمع العامة والخاصة والأهلية، ومدفوعاً بدعم منظمات المجتمع المدني؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تولي نظم التربية العربية زمام المبادرة لإحداث إصلاحات حقيقية، بما يمكنها

من الاستجابة لاحتياجات أفراد المجتمع والتنمية وسوق العمل. ويتوقع أن ينجم عن ذلك البدء بتقليل ارتباط نظم التربية العربية بالخارج، والبدء بتقليص هيمنة الدول الكبرى على نظم التربية ونظم المجتمع الأخرى، عندها سوف تتراجع آليات عولمة التربية العربية وتتقلص آليات فعلها.

وعلى الصعيد الإقليمي، وحتى تتعزز مسيرة نظم التربية العربية، وتتجذر في واقع المجتمعات العربية، يتوقع أن يوجد تنسيق حقيقي وتعاون فعال بين البلاد العربية ليس لدعم الاستراتيجيات القطرية لتطوير نظم التربية فحسب، وإنما أيضاً لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حتى تكون سنداً يقوي حركة إصلاح نظم التربية، ويمكنها من مواجهة ظاهرة العولمة وتحجيم آليات فعلها، عندها سوف تقل هيمنة العولمة على نظم التربية العربية، وستتراجع أعمدة نشرها في البلاد العربية، ولكن دون إيقافها تماماً.

المشهد الثالث: مشهد التغيير الجذري لنظم التربية في البلاد العربية (المشهد المتفائل):

يتوقع هذا المشهد أن يتم خلال العقد القادم حدوث تحول جوهري في الكيان العربي المشترك، ليس شرطاً أن يأخذ شكل وحدة اندماجية -وإن كان هذا هو المأمول من كآفة الشعوب العربية- وإنما قيام كيان اتحادي يجمع البلاد العربية، له سلطة اتحادية وأجهزة تشريعية وقضائية وتنفيذية، شبيه بالاتحاد الأوربي المشترك.

ويتوقع أن يتبنى اتحاد الدول العربية المشترك، أو الاتحاد العربي المشترك مشروعاً تنموياً لمجمل البلدان العربية، تكون فيه نظم التربية العربية في مقدمة اهتمامات هذا المشروع التنموي الموحد كأساس لانطلاق التنمية العربية الموحدة.

ولجعل نظم التربية العربية قاعدة التنمية العربية الموحدة وأساس النهوض الحضاري القادم، يحتمل أن تشهد نظم التربية العربية تغيرات جذرية، فكراً وتطبيقاً، شكلاً ومحتوى، تنظيماً وإدارة، في إطار نهج استراتيجي يعيد تشكيل نظم تربوية متداخلة ومتكاملة، نظامية ولا نظامية، مدرسية ولا مدرسية، تنتج بيئات تربوية تتنوع وتتعدد تبعاً لظروف السكان، واحتياجاتهم المتباينة والمتعددة، وتمتد بامتداد أوضاعهم الحياتية الخاصة والعامة، العلمية والعملية.

وطبيعي أن يتبنى الاتحاد العربي المشترك مشروعاً لتغيير نظم التربية العربية تغييراً جذرياً على أسس فكرية واضحة، بمضامين وآليات عملية تجمع بين أصالة الثقافة العربية الإسلامية ومتطلبات استمرارها، وبين المعاصرة وما تفرضه متطلبات التغيرات المحلية والدولية من استيعاب مستجدات الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية، وتوظيفها في إعادة إنتاج الثقافة الإسلامية، وتستجيب لاحتياجات المناطق العربية وأنشطة السكان، وتلبي متطلبات التنمية وسوق العمل، وتؤسس لتكوين اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، وتمد نظرها إلى المستقبل تستشرف آفاقه وتحدياته واحتمالات تغيره، والاستعداد لمواجهته.

وإذا ما حدث هذا التغيير الجذري لنظم التربية العربية وأتت ثمارها المرجوة؛ فسوف تتحرر نظم التربية العربية من تبعيتها لنظم التربية الغربية وهيمنة الدول الرأسمالية الكبرى والمنظمات الدولية، عندها سوف تفقد العولمة هيمنتها على نظم التربية العربية، وسوف تتضاءل تدريجياً آليات فعل العولمة وتختفي، لتتحول العولمة إلى رافد أو مصدر لدعم تغير نظم التربية العربية، وتجديد الثقافة العربية الإسلامية وتقوية تفاعلها مع الثقافات والحضارات المختلفة، وتكيفها مع كل جديد مستحدث دون أن تفقد خصوصياتها.

تلك هي المشاهد المستقبلية الثلاثة لنظم التربية في البلاد العربية، ولكن أيهما سيكون الأكثر احتمالاً للحدوث؟

بالنظر إلى واقع حال نظم التربية العربية وما تعانيه من عجز شبه كلي، ومن استقراء أوضاع البلدان العربية وما تعانيه من شلل تنموي وتدهور اقتصادي واجتماعي وسياسي، واستسلامها للدول الكبرى، يبدو أن المشهد الأول هو المشهد الأكثر احتمالاً وترجيحاً.

وقد يذهب بعضهم إلى أن كاتب هذه السطور متشائم، وله نظرة سوداوية. ويمكن الرد على هؤلاء بأن الكاتب متفائل ويتمتع بنظرة واقعية؛ لسبب بسيط هو أنه لا يكذب على نفسه. وهو عندما يصارح نفسه والناس بحقيقة المرض، حتى وإن كان تشخيصه غير دقيق، فقد توافرت لديه النية للبحث عن حلول. ومن يصارح نفسه والناس فهو متفائل؛ لأنه استشعر أخطار المستقبل، وتكونت لديه إرادة التغيير، والعكس صحيح.

ثم إن الذين يعملون للحاضر وتهمهم النتائج الآنية فليس لديهم موقف أصلاً من المستقبل، أكان متشائماً أو متفائلاً. أما الذي يستشرف المستقبل يتجرد من الذاتية والأحكام المتحيزة؛ لأنه يبتعد عن المصلحة الذاتية الآنية، بعكس الذين يتناولون الواقع الراهن فهم مشدودون إليه. وبغض النظر عن هذا وذاك، فإن استشراف المستقبل هو بحد ذاته عملية وقائية تتوقع المشكلات وأخطارها في ضوء معطيات الحاضر، وتمكن من البحث عن سبل مواجهتها قبل أن تتعقد وتفرض واقعاً مراً بكل مآسيه.

ويتضح من العرض السابق أن عولمة نظم التربية العربية قطعت شوطاً كبيراً، وأسست لها قواعد حصينة وسط صمت واستسلام عربي رسمي، بقصد وبدون قصد، وباتت تعايش أزمة حقيقية استحكمت حلقاتها، وصارت تنذر بأفدح العواقب إذا استمرت أوضاعها الحالية في المستقبل.

صحيح أن نظم التربية العربية ما زالت تمتلك -في الوقت الحاضر- بعض المناعة الداخلية لحماية بعض ثوابتها، والقيام ببعض أدوارها الوطنية؛

وصحيح أن نظم التربية العربية لا تزال تقاوم عولمتها؛

وصحيح أيضاً أن للعولمة إيجابيات يمكن الاستفادة منها لدرء أخطارها؛

ولكن، إذا استمرت الأوضاع الحالية لنظم التربية العربية في المستقبل، وظلت في حالة اعتماد على نظم التربية الغربية وتسير في ظلها، تاركة تقنيات الإعلام والمعلومات والاتصالات تقوم بأدوارها التربوية، وإذا استمرت مقاومة عولمة نظم التربية العربية بنفس الأساليب والأدوات

الحالية؛ فسوف تسوء أوضاع نظم التربية العربية، وسوف تقع فريسة لعولمتها بالكامل؛ لأن هجوم العولمة جارف وكاسح وشامل، ولا تتيح فرص الاختيار من بينها، وتوظيف إيجابياتها لتجنب أخطارها.

وستكون المعركة خاسرة ما لم تحدث تغيرات جوهرية تتيح لها تسلم زمام المبادرة، وما لم تتحول المقاومة إلى مقاومة إيجابية تتسلح بأدوات وأساليب العولمة ذاتها القائمة ليس في المجال التربوي فحسب، وإنما في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية والتقنية[1].

هناك تحذيرات وصيحات استغاثة ما انفك علماء ومفكرو وتربويو البلاد العربية يطلقونها الواحدة تلو الأخرى، مصحوبة بصرخات الفزع من أخطار عولمة نظم التربية العربية وعولمة المجالات الأخرى، وما تعايشه البلاد العربية من هجمة مخططة للعولمة أخذت تنتشر بسرعة فائقة، وتكتسح كل ما يقف في طريقها؛ ومؤشرات فعلها ونتائجها ماثلة اليوم للعيان هنا وهناك، وقد بحت أصواتهم وهم يستنهضون القيادات والمسؤولين عن نظم التربية الوقوف أمام هذا الخطر الداهم، ونتائجه الكارثية على مستقبل البلاد العربية والأمة الإسلامية محققة.

ولا يسع كاتب هذه السطور إلا أن يضم رأيه وصوته إلى تلك الأصوات -على الأقل- من باب إخلاء المسؤولية التاريخية

---

(١) أسامة أمين الخولي، في مقدمة: العرب والعولمة، مرجع سابق، ص٩.

الفهرس

وكـــــلاء التـــوزيـــع

البلد	اسم الوكيل	رقم الهاتف	عنوانه
قطـــــر	دار الثقافـــــــة دار الثقافة «قسم توزيع الكتاب»	٤٦٢٢١٨٢ ٤٤١٣٤٧١	ص.ب: ٨١٥٠ — الدوحة فاكس: ٤٤٣٦٨٠٠-بجوار سوق الجبر
البحـــرين	مكتبـــــــــة الآداب	٢٣١٠٦٢ ٢١٠٧٦٨ (المنامة) ٦٨١٢٤٣ (مدينة عيسى)	ص.ب: ٢٨٧ — البحرين فاكس: ٢١٠٧٦٦
الكويـــت	مكتبة دار المنـــار الإســـلامية	٢٦١٥٠٤٥	ص.ب: ٤٣٠٩٩ حولي شارع المثنى رمز بريدي: ٢٣٠٤٥ فاكس: ٢٦٣٦٨٥٤
سلطنة عمان	مكتبـــة علـــوم القـــرآن	٧٨٣٥٦٧٧	ص.ب: ١٩٦٠ روي ١١٢ فاكس: ٧٨٣٥٦٨
الأردن	شركة وكالة التوزيع الأردنية	٥٣٥٨٨٥٥	ص.ب: ٣٣٧١ — عمان ١١١٨١ فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣
الـــيمن	مجموعـــة الجيـــل الجديـــد	٧١٣٦٣-٧٨٠٤٠ ٧٥٨١١- ٢٧٠٣٨	ص.ب: ٥٤٤- صنعاء فاكس: ٢١٣١٦٣
الـــسودان	دار الريـــان للثقافـــة والنـــشر والتوزيع	٤٦٦٣٥٧	ص.ب: ١١١٦٦- الخرطوم فاكس: ٤٦٦٩٥١
مـــصر	دار السلام للطباعـــة والنـــشر والتوزيـــــع والترجمـــــة	٢٧٤١٥٧٨ ٢٧٠٤٢٨٠ ٥٩٣٢٨٢٠	ص.ب: ١٦١ غورية ١٢٠ ش الأزهر — القاهرة فاكس: ٢٧٤١٧٥٠
المغـــــرب	مكتبة منار العرفان للنشر والتوزيع	٧٣٣٣٢٩	نهج موناستير رقم ١٦- الرباط
الجزائـــــر	دار الوعي للنـــشر والتوزيـــع	٠٢١٣١٧٠١٣٦٤٦ ٠٢١٣٥٤٥١١٠١٥	القطعة رقم ١٤٢ ب حي الثانوية — الروبة -الجزائر
إنكلتـــــرا	دار الرعايـــــة الإســـــلامية	(01) 272-5170/ 263-3071	Muslim welfare House, 233. Seven Sisters Road, London N4 2DA. Fax: (071) 2812687 Registered Charity No:271680

إدارة البحوث والدراسات الإسلامية

هاتف: ٤٤٤٤٧٣٠٠

فاكس: ٤٤٤٤٧٠٢٢

برقياً: الأمة – الدوحة

ص.ب: ٨٩٣ – الدوحة – قطر

موقعنا على الإنترنت:

www. sheikhali-waqfiah.org.qa

www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E.Mail

M_Dirasat@Islam.gov.qa

ثمن النسخة

الأردن	(٧٠٠) فلس
الإمارات	(٥) دراهم
البحرين	(٥٠٠) فلس
تونس	دينار واحد
السعودية	(٥) ريالات
السودان	(٥٠) قرشاً
عمان	(٥٠٠) بيسة
قطر	(٥) ريالات
الكويت	(٥٠٠) فلس
مصر	(٦) جنيهات
المغرب	(١٠) دراهم
الجزائر	(١٢٠) ديناراً
اليمن	(٤٠) ريالاً

* الأمريكتان وأوروبا وأستراليا وباقي دول آسيا وأفريقيا: دولار أمريكي ونصف، أو ما يعادله.

- **مدخل:**

تعريف الفروض لغة وشرعاً؛ أبعاد القيام بالفروض المسقط للإثم عن الأمة؛ دور الفروض الكفائية في الاضطلاع بأعباء الاستخلاف الإنساني.

- **المحاور:**

* **كيفية إحياء فروض الكفاية:** أسباب غياب الفروض الكفائية في الحياة الإسلامية؛ الفروض العينية والفروض الكفائية؛ الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة وتحقيق الشهود الحضاري؛ علاقة الفروض الكفائية بالنفرة لتوفير التخصصات المعرفية والعلمية.
* **الفروض الكفائية سبيل الاكتفاء الذاتي:** الفهم الأعوج والتدين المنقوص أدى إلى التخلف والتراجع الحضاري؛ انكماش مفهوم الفروض الكفائية أدى إلى انتشار ذهنية الإرجاء والانسحاب من الحياة؛ عدم الاضطلاع بالفروض الكفائية أدى إلى فراغ استدعى (الآخر).
* **إحياء الفروض الكفائية سبيل إلى إحياء مؤسسات المجتمع:** تعريف المجتمع؛ الدولة؛ الأمة؛ المجتمع المدني؛ الفروض الكفائية تنمية للحس الاجتماعي واستشعار المسؤولية التضامنية؛ الفروض الكفائية وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية.
* **الأسس والأبعاد النفسية والفكرية للفروض الكفائية:** علاقة الفروض الكفائية بتنوع القدرات والقابليات الإنسانية وتقسيم العمل؛ أعباء الاستخلاف وإقامة العمران مرهونة بالجهد الجماعي المتنوع.
* **غياب فقه الأولويات:** القراءة الخاطئة لاستحقاقات الحياة ومقاصد الدين؛ تراجع الدين عن حركة الحياة عطل الفهوم الصحيحة للفروض الكفائية واستشعار الحاجة إليها؛ علاقة الفروض الكفائية بالرؤية والتخطيط الاستراتيجي للنهوض.

* **الرؤية المستقبلية لكيفية إحياء الفروض الكفائية:** تحويل الفروض الكفائية إلى محركات اجتماعية ومحرضات نفسية لأداء الرسالة والاضطلاع بالمسؤولية؛ الفروض الكفائية عندما تتحول إلى فروض عينية؛ التخصصات العلمية السبيل الوحيد للنهوض واستئناف الحياة الإسلامية؛ الفروض الكفائية وإعادة بناء أهل الحل والعقد، في ضوء القضايا المطروحة.

• شروط الجائزة:

١- أن يكون البحث قد أُعدّ خصيصًا للجائزة.

٢- أن تتوفر في البحث شروط البحث العلمي.

٣- أن يلتزم الباحث بالمحاور المعلنة جميعها.

٤- يُقدم البحث باللغة العربية من ثلاث نسخ مطبوعة، ومخزنة على قرص (CD) مرفق بالبحث، إضافة إلى ملخص باللغة الإنجليزية، إن أمكن.

٥- لا يقل حجم البحث عن (٢٠٠) صفحة، ولا يزيد على (٣٠٠) حوالي: (٦٠.٠٠٠) كلمة بخط (Traditional Arabic) بحجم (16).

٦- تحجب الجائزة في حالة عدم ارتقاء البحوث للمستوى المطلوب.

٧- يجوز اشتراك باحثين أو أكثر في كتابة بحوث الجائزة.

٨ - تسحب قيمة الجائزة، إذا اكتشف ان البحث مخالف لبعض شروط الجائزة.

٩- لا تُمنح الجائزة للفائز مرة أُخرى إلا بعد مرور خمس سنوات.

١٠- التزام الباحث الفائز باستدراك ملحوظات المحكمين.

١١- على الباحث ان يرفق نبذة عن سيرته العلمية، ونسخة مصورة عن جواز سفره.

*** ترسل البحوث بالبريد المسجل على العنوان التالي:**

ص.ب: ٨٩٣ – الدوحة – قطر

لمزيد من الاستفسار: هاتف:٠٠ ٤٤٤٧٣(+٩٧٤)–فاكس:٢٢ ٤٤٤٧٠